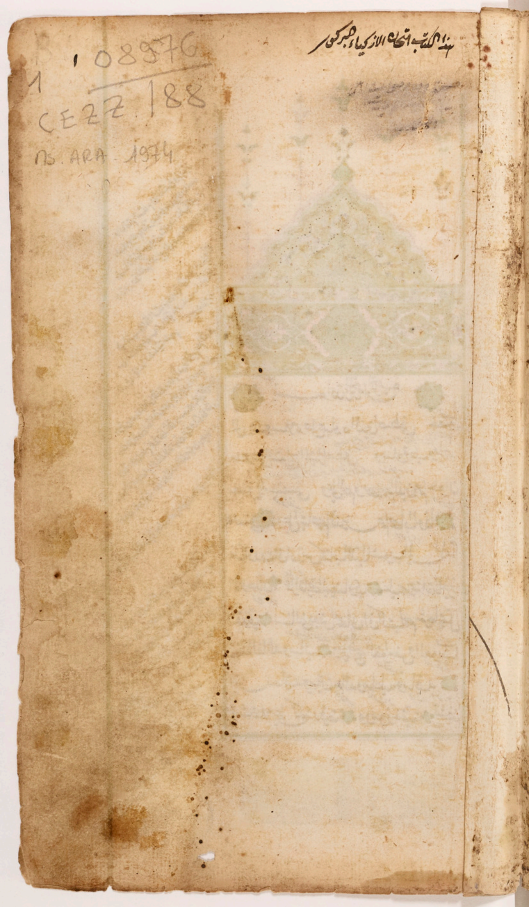








هذا الكتاب انتخاب الاذكياء جبركوى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا
منهم على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم
مصفى ومستصفى وعلى آلهم واصحابهم الذين هم اخوان
الصفى وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا
فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الامام
الاوحدى عمر القاضي البيضاوي عليه رحمة الله العزيز
القوي سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحا يحل
الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات
من معانيه ويبين ما له وما عليه وما فيه
مشتملا على نكتة دقيقة ورموز خفية تشحذ

اي متعلق بالشاكين وهو ابعد الوجوه الثلثة من جهة المعنى والا فالاول ابعد ولذلك خصه بالبيان من بين
الثلثة وهذا المعنى على ان يكون الباء المتعلق للسببية ويمكن ان يكون بمعنى في على معنى الشاكين
في عدله فيكون حال الشاكين في الوحدانية معلوما بالطريق الاولى حاشية عبد العزيز روسي

له ومراده نفي المراد به لا نفي الوحدة العددية فانه كفر
بفضله متعلق برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره
واحسانه لا على طريق الوجوب عليه وايجابه اياه
او بالجازمين ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد بغير
عطف لاختلافهما معنى اذ الاولى للالصاق والثانية
للسببية فيكون اشارة الى ان افعال العباد وان
كانت قلبية منه تعالى لا منهم والاول اقرب وان
كان ابعد ويمكن من باب التنازع بان يحذف احدهما حذرا
من التكرار فيحصل الاشارتان مع ثالثة هي ذكر المنة و
نفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في
دركات النيران او اذل وحقر فالفعلان مجازان
من جهة الصيغة او المادة الشاكين المترددين في
وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق الاولى وجزم
الى الجحيم صلة للجر فقط بعدله متعلق باحد الثلثة او
على التنازع وتاخيره لاجل التسجيع ومعنى الثاني
وهو ابعدها انه شكهم بخلق الله تعالى لا بخلقهم ولكن
ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا في الملك اذ الكل ملكه

استقلال كما قال ابن عباس رضه لا ينبغي لاحد الصلوة على احد الا النبي عم فلا يصلى على غير الانبياء بالاصالة بل بالتبعية فلا يقال اللهم صل على ابي بكر اتفاقا لكن المنع مختلف فيه والاكثر على انه للكراهة لانه شعار اهل البدع وهو الصحيح وجعل للحرمة وقيل للكراهة اذا كان على وجه التعظيم عند ذكره محبة له لان ذلك مخصوص بالنبي عم واما اذا كان على طريق الدعاء والتبرك فجائز كما جاء في الحديث ان النبي عم دعا لبعض الصحابة بلفظ الصلوة واجيب بان ذلك مخصوص به عم لقوله تع وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم والحاصل لا يقال

لا ظلم لكونه تصرفا في ملك الغير ولا ملك للغير ثم للتراخي
الزماني او الرتبي الصلوة والسلام والتحية والرضوان
على خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم وعلى تكرير على ليفيد
نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه منقول عنه اله وصحبه
هو من اصاحب كالركب من الراكب وسيجيء الغر جمع الاغر
بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة وهي البياض
في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض والجر
والعدل براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة
يقال برع الرجل اذا فاق في اصحابه
للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا غاية التكلف
وهي من المحسنات البديعية خارجة عن البلاغة ولما كان
اشارة الى موضوع النحو
بحث النحو عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث الاعراب
والبناء ابتدأ بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف الكلام المركب
من اقسامها فقال الكلمة لامها للجنس والحقيقة من حيث
وهو مطابقة المقدمة الى خاتمة الكتاب
هي هي ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا
ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
الحاصلة في
لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث
لا يرد السؤال المنافاة اصلا
هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض او الكل

واما



برای وعده فردا چه پاییم
محمد با حقیقت آگهی شد
اگر هستیم مثل آنکه هستیم
مگر خود را بمدح خود ستاییم
نباشد با کسی مانند ما را
نمیدانی که آییم و چه تاییم
گر از آن یار ما کرانه کنیم
مردن خویش را بهانه کنیم
حالت عشق را حکایت نیست

نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو قول الاحق بالقبول والضماير
المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من
حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب
خروجها من تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف
الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة
اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها لا هي هي والتحقيق
ان الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظي
أصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم في ان كل
فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل
وعلى اسامة بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت
شيء او جوفه والاصوات عرض قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف
فظهر ان ما رأيت قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف
والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما
خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد
خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادري
من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس من
مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا

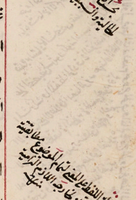
عند الفلاسفة المقولات عشر احدها جوهر وتسعها عرض وتلك العشرة اجناس عالية للموجودات الممكنة

كم • وكيف • ووضع • واين • ومتى • واضافة • وملك • وان يفعل • وان ينفعل

وتارة تكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما
ينبغي فاحفظه فانه خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء
لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه انتهى كلامه
وهذا بحث وعرو ربما هو غلط فاحسنّ اهل النحاة بجعلوا المتكلم
جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك
وما ذكره من واحد ومكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري
والمتكلم الحكمي وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير
الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام
ولا اقامة مقام الالفاظ وهذا قريب بلا مرية **وضع** الوضع
المطلق تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني
للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ
معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين
هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق الوضع
هو الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه
او مناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات
والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وبقي الحرف

وههنا ابحاث الاول ان الوضع مشترك بين معنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا
ففى المجاز وضع وثانيهما تعيين اللفظ بنفسه لمعنى وعلى هذا لا وضع للمجاز شخصيا ولا نوعيا اذ لا بد
فيه من اعتبار القرينة الشخصية او النوعية والمعتبر عند الجمهور هو هذا المعنى الثانى البحث الثانى
ان اللازم من كون موضوعا بالنوع هو انحصار المدلولات فى المدلول المطابقى بمعنى انه لا يكون اللفظ مدلول
ما صدق عليه انه مدلول مطابقى له لانحصار الدلالة المطابقة لما مر من جواز اجتماع دلالتين من جهتين فالمدلول
التضمنى من حيث انه جزء المعنى الموضوع له اللفظ يكون دلالته عليه تضمنا ومن حيث انه موضوع له يكون دلالته عليه مطابقة

لان احتياجه الى متعلقه فى الدلالة وفهم معناه لا فى التعيين
وللجمل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز
فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا ذكره الشريف فى حاشية
المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان
كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة
من العلاقات المعتبرة ولكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل
تسميه وضعا فلا مشاحة فى الاصطلاح فظهر ان الوضع
يختص بالحقيقة وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية مفردا
حال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
تخرج به المركبات كلامية او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة
غامضة زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لا بد من بيانها
اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله التوفيق
ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم اختلفوا فى تعريف
الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري والمطرزى جعلا
لفظ دالة بمعنى مفرد وضع وابن الحاجب ومن تبعه حذف الدلالة
استغناء عنها بالوضع والمص حذف المعنى ايضا اذ دلالة
الوضع على المعنى اوضح منها عليها وان كانتا التزاميين لذكره



ما دخل في حقيقة الشئ يسمى ذاتيا والخارج المحمول عليه عرضيا والاعم المشترك من الاول جنسا ومن الثاني
عرضا عاما والاخص المميز من الاول فصلا ومن الثاني خاصة

في مفهومه كما سبق دونها وبدل اللفظ بما وقد سبق وجهه وتميز
الحق منها يستدعي مقدمة هي المعرف ثلثه لانه اما ان يقصد
به تمييز صورة حاصلة عما عداها فلفظي حقه ان يكون بمرادف
اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القصص
القود فان لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيله بل تعيين
المعنى .. فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وهذا
تعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا سمي لفظيا ويستعمله
ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان في الحقايق فاما
بمجرد الذاتيات فحد حقيقي . تام ان بجميعها وناقص ان
ببعضها والا فرسم حقيقي وتحديد الحقايق متعسر بل
متعذر فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة
وان كان في المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامر سهل
فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب
فما كان داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما
كان خارجا عنه كان عرضيا وتعريفه به يسمى رسما اسميا
فتحديدها في . غاية السهولة كذا افاده الشريف في مواضع
من . كتبه فنقول الزائد مقدم فالنا قص ان قبل اصطلاحه

عطف على الاستلزام وفي بعض النسخ على صيغة الماضي فيكون عطفا على نقض والاول اولى كما لا يخفى • حاشية للسيد الشريف

من كل وجه لكن نقض للاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية
مهجورة في التعريفات او اكتفا بالبعض لحصول التميز عن
جميع ماعداه نحو ناقص والتام اولى وان لم يقبل اصلا واراد
تجديد الاصطلاح فذلك وان كان لا مشاحة في الاصطلاح
غير مقبول بلا داع وان قبل بحسب التناول والتميز لا يجب
المفهوم بان قال المراد متميز عن جميع ماعداها فذلك
يحصل بما ذكرنا والاختصار مط فهذا الكلام سديد لكن
ح ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع اذ
الموضوع في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ كما سبق و
لو سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا والتعريف يجب حمله
على المتبادر والثاني • انهم اختلفوا في عبد الله علما انه
كلمة او كلمتان وجه الاول • عدم دلالة جزئه لفظا على
معنى وعدهم من اقسام العلم المعدود من اقسام الاسم ووجه
الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين
قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني
لتحديدها باللفظ كالزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد
العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من • الموصوف والصفة

اذا جعل علما كحيوان ناطق اقول وكذا كل متبوع مع تابعه وكل
اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن وجهه لكن في التابع
مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءني
زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمروا وفي الثاني على الاول
فقط والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير والحق عندي
هو الاول لانهم اعترفوا بان لا دلالة لجزء العلم على معنى
اصلا فصار كزاي زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا
ايضا ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين
وان المتبادر من دلت ووضع لمعنى ومفرد البقاء في الحال
لا الانقطاع للاستصحاب والتعريفات يجب حملها على المتبادر
كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
واتفقوا ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة
فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلا بد له من تعريف جديد و
ايضا منع صرف مثل ابو هريرة وشهر رمضان مع كون العلم
مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري في الكشاف
وغيره وذا لا يكون الا في مفرد معرب فان جزء العلم
ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي الاضافة صار العلم

علة للبقاء

هو عبارة عن ابقاء ما كان على ما كان عليه

تفريع من قوله البقاء في الحال

بتمامه

كالمنصرف منع الصرف

اي المضاف والمضاف اليه

اي قوله وكذا كل فعل مع معموله نحو ضرب زيد ضرب
زيدا اذا جعل علما ويجري الاعراب على جميع الجملة
كما قلت جاءني ضرب زيد بجريان الاعراب على الجملة
وهو محكي لان الجملة من المبنيات ه ه ه

هذا وقع سؤال المقدر وهو ان يقال ان العبارات
في مثل عبد الله على ازاء زيد فيقاس مع الفارق
لان الدلالة في هذا موجود قبل العلمية وليس
في زاء زيد ه ه ه ه

المضاف مع الاضافة وحدهما وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم
البصريدل على انهما كلمة واحدة واما قولهم معرب باعرابين فمم
بل الاعراب ما في اخر الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية
خاصة او علامة الاترى انه معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف
يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هي بمجموع المضاف والمضاف
في عز التابع في حركة واحدة
اليه لا بمجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب في
اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه
كلمة معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى
من اهدار الاعراب وجعله تقديريا او محليا كما ثبت في بطشرا
علما وليس هذا بابعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى
مجاورة لها بمجرد كونها في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة
في نحو جاءني الضارب زيدا او رجال الا زيد واما قولهم
صفة الكلمة الاولى
المركب كل اسم ركب من كلمتين فتسترك الالزام فلا بد من تاويل
بمعنى غير صفة رجال
وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك
اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل
في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة
الشهادة فمجاز مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام

فعله خاصة ناظر الى فعله ونهايات الثاني
على الاول وقوله او عامة ناظر الى قوله في
التابع مع المتبوع . حاشية محمد افندي

فاعطي اعراب
الاجارة وهو
زيد

الالف واللام اسم في صورة الحرف وهو بمعنى فاعل
بجار فاعطي اعرابه الى الاجارة وهو ضارب
بعني يصلح حجة للخصم فان لفظ الاسم
لم قال كلمة ولفظ كلمتين فلا يصلح حجة
على من يقول الاول . س

يعني لا نسلم دلالة التاء على ما لم يجر عليه اعرابان كيف وانه لا يفهم منهما ولو سلم لا نسلم جوازها في التعريفات لانها اما بالوضع فيكون مشتركا او بنوع فيكون مجازا وهما مهجورة في التعريفات ولو سلمنا جوازها لا نسلم وجود الاعرابين فيما نحن فيه من تحقيق نحو عبدالله ولو سلم فذلك اي عدم جريان الاعرابين فرع الوحدة التي هي مدلول الدال ولو توقف معرفة الوحدة على عدم جريان الاعرابين يلزم الدور شيخ عمر افندي

واما مناسبة ذلك للتحديد باللفظة فقد زيفه ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال انتهى وان اراد امكان استقلال اللفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك بل بخوابطر وان اراد ما يعد في العرف واحدا فليس فيه عرف ظ لا سيما على المبتدي ومن ههنا ظهر اختلال كون المراد ما في عبارة المص عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجر عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها في التعريفات ووجودهما فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث انهم اختلفوا ان تاء التانيث والعينة وحروف المضارعة وياء النسبة و التنوين ولام التعريف وحروف الاعراب وحركاته كلمات وابعاضها وجه الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة و جواز نحو حسنة ووجه الثاني عدم استقلالها و جريان الاعراب على بعضها وتغير البنية ببعضها وهم يمنعون

من الغيبة والخطاب والتذكير والتانيث والتكلم فاعتبار اضافتها الى الفاعل لئلا يلزم المحذور كما ستعرفه
وان الحال والاستقبال فيدل عليها الصيغة لانه وجدها وزاد لها عند انتزاعها لا يدل على استقلالها فالدلالة
لتلقا الصيغة وكذا نفس الفاعل الذي هو الغايب والمخاطب والمذكر والمؤنث والمتكلم يدل عليه الصيغة
لا تلك الحروف للزوم سبق المدلول على الدال فيلزم تقدم الفاعل على الفعل في المعنى وهو محال عبد الغفور

دلالتها على معان ويعوّلون دخولها وكونها جزءا صار سببا
لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الفاكم وتضعيف كرّم
ونحوها من المزيدات لعدم الاطراد واتفقوا ان الضماير
المتصلة كلمات وان تغيّر البنية بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات وان دلّ
هيئاتها على معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف
بعضهم بان المراد بالمفرد ما لا يدل جزء من اجزائه
المرتبة على معنى وردّه بعضهم بانه تمحل لا يشعر به الحد فسد
وقد عرفت جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفساد جعل
الحركات كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه
التفصيل فان الثابت ان كانت مطردة بان جاز انتزاعها
مع بقاء الكلمة كالف الصفات فكلمة والا فكالجزء والفاء
الثابت جزءا في الاسماء كدعوى وصحراء واما في الصفات
نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال الاطراد وعدم جواز انتزاعها
مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى لدلالة الزمن الثاني لتخلف في
نحو ضربت فكونها كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلهما احتمالا و
رجحانا ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل

لان التانيث كلمة مع انه لا يجوز انتزاعها مع بقاء الكلمة وفيه بحث لانه ان اراد بالبقاء لفظا ففساده ظاهر مع بقاء
وكذا ان اراد هيئة ضرب فهيئة ضرب مثلا باقية بعد انتزاع عنه لان سكون التاء عند اتصالها بها كان لمانع وقد عرضه الكلمة
في الفرق فيكون في الحكم العدم فاذا ذهب ذلك المانع عاد الممنوع وان اراد بقاء الهيئة حين الانتزاع نحو قائمة كذلك في ذلك
الحين لان قائمة مثلا ان انتزاع منه التاء يكون الميم مفتوحة حين الانتزاع ثم يعود ... العامل وان زاد على

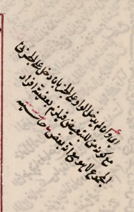
الفعل ولا مجال للارادة الالتزامية وان اراد اعم لزم ما لزم في المطابقة
هذا ولكن في قرينة الحصر خفاء لو اقترن اي ما وضع مفردا
وضعا اي اقترن في وضع او زمان وضع او موضوعا باحد الازمنة
الماضي والاستقبال والحال ولما كان فصل الفعل من الاسم با
لدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضي قرانه
لفظا وليس كذلك لا بد من التاويل اي لو دل على اقتران معنا
التضمني وهذا للشريف رحمه الله او لو اقترن معناه في الفهم
والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن
نفسه بدلالة احد الازمنة او دالة بان اشتمل على هيئة دالة عليه
وهذا لي وهو اظهر فيهما واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله
اقترن خرج ما لم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل
على نفسه نحو امس وغدا والآن وزيادة وضعا ليدخل الافعال
الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى وبعث
كذا قيل ويمكن ان يقال هي دالة على الحال والاستقبال اذ الانشاء
احداث ما لم يكن وليخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر
والاصوات والظروف واسماء الفاعل والمفعول لكون دلالتها على
الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال وعلى الاخرين بالقرائن

اى لفظيهما في قولهم انهما في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز ان يقال حقيقة في الكائن والحال مجاز فيه في الاستقبال باعتبار الاول
لكونه معدوما وحاصل التحقيق والمذكور في الشرح لان الواضع قد وضع لفظ الضارب والمضروب مثلا لمن قام به
الضرب من غير اشتراط الحال والاستقبال والماضي لكن لالم يصدق هذان المفهومان الا على الموجود اشترط الفعل الحالي فظهر
ان دلالتهما على الحال بحسب العقل لا بحسب الوضع فخرجا بقيد الوضع • حاشية عبد القدير

كذا قيل وبهذا اشكل لقولهم انهما في الحال حقيقة وفي الاستقبال
مجاز بالاتفاق والتبادر من امارتها وحله ان معنى في الحال
(اى علامات الحقيقية)
وفي الاستقبال في الكائن فيهما لا في الدال عليهما والامارة
قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثلا
مفهوم الضارب من قام به الضرب لا يصدق على المعدوم
وان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا او جامدا مثلهما في كونها
(المراد ما عدا لفظ الماضي والمستقبل ونحوه)
في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز لاقتضاء مفهومها الوقوع
واستعمالها في الاستقبال مجاز باعتبار الاول واما في
(اى ما يؤول اليه)
الماضي المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان لا دلالة للاسماء
بحسب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معناها
(اى في البعض كاسم الحامد)
عقلا واستعمالها وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو الصبوح
(كما في الحال كما في الاستعمال في البعض كاسم الفاعل)
والغبوق وبقي المضارع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع ولو سلم
(اى منه فالاظهر واحده)
الاشتراك فالدال على اثنين دال على واحد واقوى
(في اصل الوضع)
الاشكال بمثل الماضي والمستقبل اذ لم يوجد بهما الزمان ان اجاب
(اى صريحا) (اى لفظ الماضي والمستقبل)
ابن الحاجب في الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل والماضي
يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل
زمانه ثم حذف للكثرة والثاني ان دلالتهما على الزمان من حيث

المعقول

المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار ونحوه لا بالوضع
واجاب الرضي بان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الذي
مضى من الزمان بل لكل ماض سواء في الزمان او في المكان نحو
مضى في الارض وكذا المستقبل والحال اقول لا وجه لذكر
الحال هٰهنا اذ هو خارج بالاقتران كامس اذ لا يقال
ضرب حال مثلا بل حالي بخلافهما واعلم ان الشراح قيدوا
الوضع بالاولى لئلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من
الزمان ونحو ليس مما انسلخ من الحدث ولا يدخل
اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد وفيه انه يلزم نحو يزيد علما
ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلفي الحقيقة
بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس ومانحتها من
الثلثة انواع بقي ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع
الجديد اسما ولم يصر اسماء الافعال افعالا ونحو نعم وبئس
اسماء مع تحقق النقلين والوضعين في الكل ويمكن ان يقال
لما لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة واشتراك
في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف
الاخرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة



والشوكة فلم يغير حكمه ولو قال المص لو وزنه على زمان لكان احصر

واظهر وادفع واجمع ولما اراد المص الايجاز فحذف تعاريف

انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين في الكافية واكتفى

بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه فلزم

تغيير ترتيب الكافية فقال ومما خص به اي بعض ما خص

بالفعل لا الكلمة مجموع الاشياء الستة بناء على ان حق المبتدأ

التقديم مع ما يتعلق به على الخبر وان الواو داخل على الجزء

كقولهم السكنجبين خل وعسل وما لا على الجزئي كقولهم

الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا دليل على

بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره

اما شاملة لجميع افراده او لا والحد لا يكون الا شاملا و

المبتدي ينتفع بها اكثر مما ينتفع منه ولكنه اشرف وانفع في نفسه

الحد على الخاصة
فلذلك قد حذف الدخول الواقع في الكافية لعدم

الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه

اي كلمة قد
والايجاز مط والخاصة المنطقية لا يصدق عليهما الا شرط

في اكثر الجمهور
الحمل فيها قبل وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل و

اي المذكورات
تقليله او توقعه او تقريب الماضي وشيء منها لا يتحقق الا

في

اى عند دخولهما على الاسم كما اختص عمل ما ولا المشبهتين بليس لنفسهما عند دخولهما على الفعل فانهما لا يعملان الرفع والنصب فيه كما يعملان فى الاسم عند وجود الشرط فلم لا يجوز ان يكون الجوازم فى الاسم مثلهما فى الفعل ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك لاختصاص اثرهما به وعدم اختصاص اثرهما بالاسم وانما لم يعملا فيه كما فى الاسم المانع اما دخولهما على الماضى فلا اطراد ولكنه يلزم ح ان يكون الاختصاص بالمناسبة وان حقه ان يكون بالاقتضاء على ان نفس اثرهما يختص بالاسم ايضا تامل حاشية عبد الغفور

فى الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم
التحقق مم وان اريد المصطلح ففاسد لانه يقدر مضاف
نحو حدث الفعل وذا لم يعرف الامن الاختصاص فلم يجوز
به الوضع فيلزم الدور فالصواب فيه وامثاله الاستقراء
ليس الا والجوازم حرفا واسما قيل لاختصاص الجزم به فيه انه
لم لا يجوز ان يختص عملها لا لنفسها كما ولا وقيل لانها اما للنفى
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهى او لتعليق الشىء
بالفعل كادوات الشرط وكله لا يتصور الا فى الفعل
ومافيه والصواب من والسين وسوف قيل لدلالتهما على
الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل فيه انه ان اريد لا
يمكن وجوده فمم وان مدلولا ففير مفيد لمطلب بل عدم الدلالة
بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا
مراد والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب
فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضاربه على رأى وانه
وعن المجرور فانه لا يوجد فى الفعل وبالبارز عن المستكن
فانه يعم الاسم والفعل نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل
عن المنفصل فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص قصد الاختصار

اى امكانه وهذا اظهر من قوله فغير مفيد يعنى وجود الاستقبال فى غير الفعل اقوى منه فيه لكونه الثانى دلالة دون الاول مع امكانه فدلالتهما عليه يوجب اختصاصهما بالاسم فضلا عن ان يكون بالفعل او تعميمهما ثم استدل له بقولك ضربى زيدا غدا مراد وبيانه ان غدا فيه دل على الظرف المحذوف وهو استقر وحصل او غيرهما قبل مجىء مراد فلا خارج عن عدم الدلالة لانها ممكنة بان يكون مراد خبر محذوف اذ ثانيا وفيه نظر بالتامل فاعلم انه لم يذكر ما قيل لانها لتخصيص الفعل المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال لما عرفت فى عبارة

[illegible]

عطف على تعدد الفاعل اي في المثال فيه بان جعل هند بدلا من التاء المسند اليها
وذلك لعلة نظائره واسروا النجوى الذين ظلموا على هذا الوجه اذ هو اللازم
ههنا وان كان المطلوب يستلزمه حاشية

فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة في الاصل نحو ضربت وضربا
وهي انما زادها لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة
لتانيث ما المسند فضلة فضمير اسند راجع الى الفعل
او نائب الفاعل اي اوقع الاسناد اليه فلا ضمير في اسند
ولم يقل لتانيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال
المسند اليه لكان اظهر واخصر يعني انها حرف دال على التانيث
لا مسند اليها والا لزم تعدد الفاعل في نحو ضربت هند او
التاويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا التمييز الاسم والفعل
في اداة التانيث بالتحريك والتسكين والفعل لثقله
وكثرة استعماله احق بالسكون والا اي وان لم يقترن
وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد دلالته بنفسه فاسم
اي فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
في كونه مسندا اليه فيصدق على نحو رجل وزمان وامس
ورويد وماض ومستقبل ومما خص به اي الاسم تذكر
ما قلنا في الفعل اللام اي لام التعريف لتبادر الذهن اليها
لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتداء وجواب لولا يختص
بالاسم وفي عبارة المصنف اشعار لمذهب سيبويه من كونه حرف

او بيه

التعريف

التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير هو النون
الساكنة وزيد الهمزة للابتداء دون مذهب الخليل من كونه
كهل والمبرد من كون الهمزة فقط وزيد اللام لدفع لبس
الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه
التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد الاولوية لا الامتناع لنحو
زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ
لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير
لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم ممنوع كيف ونحو صه ويا رجلاه
لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين فان قيل منعه
منع الصرف قلنا فكذلك مانع في الفعل بسببيته و
قيل انها لتعيين المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم
ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول الالتزامي نحو عندي
الاسد الرامي وقد يكون التضمني كما في الصفات فانها تدل
على الحدث والنسبة والذات ولا حظ للاولين من التعريف
وهذا مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية
ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازي
مطابقية وان كان فيه شبهة وقوله ولا حظ الخ ان اراد

اى اختار وانه النقص الحركة التى لا يعمل الفعل تلك الحركة وهو الجر اذ الفعل يعمل الرفع والنصب ولا يعمل الجر لانه لا يكون مضافا
لفقدان الغرض منه الاضافة فيه كما علم فى موضعه فان قلت انهم قد اعطوا الجزم للفعل عوضا عن الجر فى الاسم فكيف يكون
نقصانا اعرابه قلت النسبة الى اعراب الاسم وقيل لانه اما بحرف الجر او بالاضافة وكلاهما لا يكونان الا فى الاسم فيه ان عدم
كون الفعل مضافا اليه لا يعطى يقتضى ان لا يوجب الجر فيه لانه يظهر فى المضاف دون المضاف حاشية

من حيث ذاتهما مستقلين فليستا بمدلول الصفة وانه
اراد من حيث هما قيد الذات فعدم الحظ ممنوع فان التعريف
فى الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن
نعم يرد عليه مثل ما مر من ان اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه
والجر قيل لانه اثر الحرف وهو لا يفضا معنى الفعل او شبهه الى
الاسم او المؤول به فلا يدخل الا اياهما والمضاف واللفظية فرع
المعنوية وهى بتقدير الحرف المذكور وقيل لما اراد وانقص
اعراب الفعل حطا للفرع عن رتبة الاصل اختار وا
الحركة التى لا يعملها والتنوين لانه اما التمكن مدخوله
اى تقرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف
والفعل متطفل فيه او للتنكير وجه الوجه الاخر من لام
التعريف وفيه ما فيه قيل هو مختص بالاصوات واسماء الافعال
فعال او للعوض عن المضاف اليه ويجيء اختصاص الاضافة
او لمقابلة نون الجمع على راى ابن حاجب نحو عرفات غير منصرف
والزمخشرى يصرفها العدم تمحضها للتانيث ومنعها
لتقدير اخرى فصار كالنعامة فلا يكون الا فى جمع

المضاف عطفا بالحرف فكان قائلا اعترض عليه بانه سلمنا ان الجر فى المعنوية اثر المقدم لكن فى اللفظية ليس اثرها اصلا
اى لا لفظا ولا تقديرا فلا يختص بالاسم وتوضيح الجواب ان يقال نعم الا ان اللفظية فرع المعنوية فلما اختص الجر
الحاصل منها بالفعل لكونه اثر حرف الجر للزوم ان يخالف الفرع اصلها اذ هو مختص بالاسم للزم مزيته عليه وهما يستلزمان
مخالفة الفرع الاصل ومزيته عليه شرح رحمه الله عبد الغفور

المونث السالم سوى للترنم يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطربا
مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتطرب والمشهور
انه ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة التي تولدت
من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها لان حرف العلة مدة
في الحلوق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم لان
التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمي به لان حرف الاطلاق
يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك
الترنم لخلو التنوين من المد واما ما يلحق القافية المقيدة
اي الساكنة فيسمى الغالي لخروج الشعر بواسطته عن الوزن
فكان المص اراد كليهما الا انه يرد خلاف المفعل ايضا فلا
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
وقال وقاتم الاعماق خاوي المخترقن بفتح ما قبلها
تشبيها بالحقيقة وبكسر للساكنين وهذا زيادة على الكافية
لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يراد
عند الاطلاق والاسناد اليه لفظا لان الضمير راجع الى الاسم
فيرد عليه ان الاختصاص معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وانه
معرفة بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطر

ولو قال في الجمع الذي يجمع بالالف والتاء لكان اولى

الطرب التحرك بالفرح

وقع الاعتراض لوجهين عن قول المص احدهما على الارادة والآخر على عدم بيان الكاسية

اسم امرأة

اي الغبار اي هلك في الارض

اي عدم مطلق التنوين من الخواص

اي من جهة الالتزام لا من جهة المطابقة

عطف على الوارد الاول اي معرفة الاسناد اليه يتوقف على معرفة الاسم في نفس الامر معرفة الخاصة بالحقيقة والغرض عكسها حكمية

الشرح في التقصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون الشيء
مسنداليه وقيل في حاشيته وانما فسر الاسناد اليه
بالاسناد الى الشيء بارجاع ضمير اليه الى ما هو كان الظهور
كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم لما اقول
بين كون الشيء مسنداليه والاسناد الى الشيء تباين
وان تلازما وجودا ومعنى الثاني كونه مسندا
يعم الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي بارجاع
الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين
وقال الهندي والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم
عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية
المستفادة من اليد المختصة به عقلا فيفيد الحصر فاعرف
انتهى يريد ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الاسم
صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثاني لا الاول
ورد بان الاول ليس بمحقق قيل الضمير راجع الى اللام
لكون اسناد بمعنى المسند ومعناه ومما خص بالاسم
المسنداليه اي هذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصة
تطلق على المحمول وغيره كما يقال الضحك خاصة

الانسان

13

١٣

الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان فيه ان المسند
في المسند اليه ليس بمفعول بل فعل في صورته والمصدر يكون
بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل الذي في صورته بل لا معنى
له ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول
الاولى فلا اذ وجه لكون المصدر لا بمعنى الفعل الذي في صورة المفعول
التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون في صورة المصدر
فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل لان الفعل
اي ما قاله الحاجب — قائم متوسط
وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وقد يمنع فساده
او مسند شريف
مستندا بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا والجواب ان المراد
بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا المراد في موضع
من كتبه بان النسبة التامة منفردة عن غيرها بنفسها
مع طرفيها لا ترتبط بشيء اصلا والجمل الواقعة خبرا او حالا او
صفة لا يشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست
بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
فان اراد بفقط انه لم يوضع لانه يسند اليه فلا يفيد وان اراد
وضع لان لا يسند اليه فمم ولو سلم فانما يوفي منه الاختصاص وكانه
لانه عدمي والوضع لا يثبت له

دمشتملا الاول ان الصرف فيه مسند اليه نوع ضيع السند
باسنادها العامل والثاني باسناده للمعمول وجوابه ضعيح

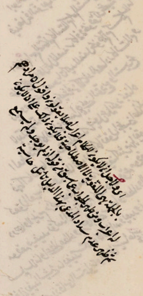
اي لا يصلح لكون الشيء مسندا او مسندا اليه في حالة واحدة لانه
لا يوجد ذلك مع النسبة التامة المرادة هنا ما بيه
نحقق وضعه لان يكون مسندا وذلك لا يستلزم وجوب
انه وضع لان يكون مسندا ابدا لانه وضعه تاما مع كونه
لا يسند اليه فبعيد فقط هذه الفنية على انه يكفي ان يكون
كالتاكيد ولذا اصلا منسلة كثيرا ما يقع في كلام المصنفين
والمنافشة فيه مما لا ينبغي نعم يتوجه البحث عنده على ان
يجيء ذهن الطالب ما سبق

اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق والاولى
ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز
جعله مسندا اليه والا يخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه
انه يرد عليه الرد السابق اعني منع الاستحالة لو لم يزد و
نقص معنى مصدره وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل
موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شيء والمسند
اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن
الوضع اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا
في حالة واحدة والاضافة اي كون الشيء مضافا اذ اللفظية
فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص المستدعيين
استقلالا في الملاحظة واما اختصاص كون الشيء مضافا
اليه فقد علم من اختصاص الجر ونحو يوم ينفع الصادقين
الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا
عليه وايضا هي اما من المعلوم نصفه المضيف او المجهول
فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة
وحذفها ليس بقياس ولذا ذكر في باب الاسناد والاختلاف
اللفظي دليل المعنوي ثم ان المص قدم في دليل الحصر والاجمال

الواو للحالية او للعطف فالجملة معطوفة على الجملة الاولى اي الاختلاف
بين كلمتين في اللفظ دليل على اختلافهما في المعنى يعني وانه ذكر الصلة
في الاسناد فاراد به كون الشيء مسندا اليه وفي الاضافة لم يذكرها فدل ذلك على انه
قد اراد بها كون الشيء مضافا كونه مضافا اليه مثل الارادة في الاسناد اليه اذ بينهما اختلاف
في ذكر الصلة وعدمه فاندفع ما قيل اراد بهما كليهما حاشية عبد الكريم شروني تمروى

الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا في الانتقال من الادنى
الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا او مسندا اليه فيمكن تحصيل
الكلام من مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن
تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون
مسندا ولا مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم
الفعل تقديما للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام
الكلمة شرع فيما يتركب منها فقال الكلام لامه كلام الكلمة ما
اي شيء او الشيء الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة
او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع
فائدة تامة وهي التي يصح السكوت عليها بانه لا يبقى للمخاطب
انتظارا الى المسند والمسند اليه وبه خرج غير المسند
فاخرجه بقوله من اسمين حال من ضمير او فعل معه اي مع
الاسم وانما انحصر فيهما لان الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه
والحرف لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون مسندا اليه والاسم
الواحد في حالة واحدة لا يكون الا احدهما والتركيب الثنائي
ستة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين وههنا
ابحاث غامضة كما في الكلمة لا ابتني بيانها وتمييز الحق منهما

ليصير الطالب على صراط مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال قديم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاولى في الفرق بين
الجملة والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس
النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه
هل يفهم من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم
الفرق اولا بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه
وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره
اذلم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع حالا او خبرا او
صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة في الحال
وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا
وكذا فدل انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل
وان ذهب في الحال كما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا
في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له
اعراب اصلا لان النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما
سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها محل من الاعراب
كذا ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني



فاقسم

في اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية و
وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا
الظرفية ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق بمجرد اعراض
الشرط للخروج والانفراد لاستحق باعراض الترديد مثله
اما ان يكون العدد زوجا او فردا والخبرية او الطالبية
او نحوها فتكثر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت
بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل
العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل
لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتاز
بهذه الاشيا استحقت ان يجعل قسما براسه و
الثالث في زيادة القيود في حد الكلام بعضهم زادوا
مفيدا اي للسامع علم ما لم يعلم وجعلوا نحو السما فوقنا
غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجملة
المفيدة ومراد سيبويه بها والله اعلم التامة اي ما على النسبة
التامة التي يصح السكوت عليها كما بينا ويلزمهم
ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام
الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة

يعني اصح الوجوه الثلثة بالقبول هو ادراج الشرطية في الفعلية وجعل الاربع ثلثة

دخول الشرط على الجملة

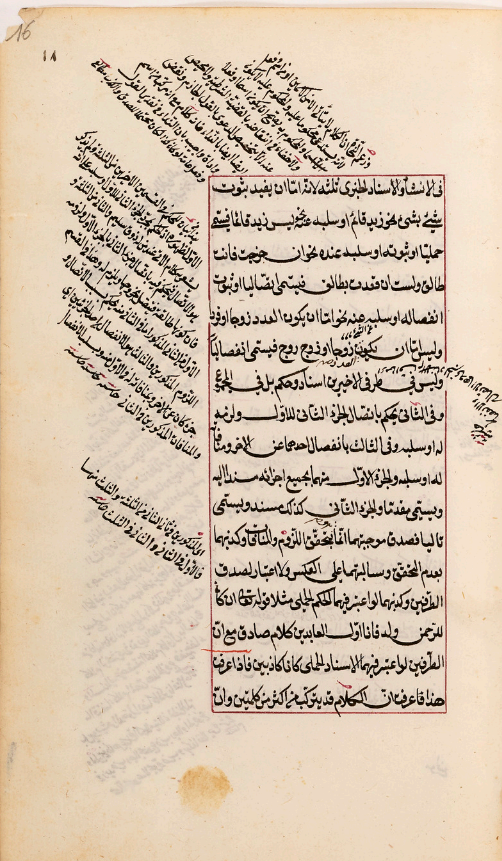
قوله فتكثر الاقسام جدا اقول لانه ح يكون التي الكلام
لخروج باعراض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا
او فردا او اعتراض الخبرية والطالبية او نحوها فيكون الانشائية
ح ان يقال للاول جملة ترديدية كما يقال باعتراض الشرط شرطية
والثاني خبرية وللثالث حالية ونحو ذلك والحاصل ان تسمية
الجملة بنسبة المعترض عبد العزيز

قوله ان مرادهم الافادة في الجملة اقول اي الزائدون
مفيدا فلا يلزمهم ان يخرج القضايا بعد المعرفة
عن الكلامية لانها مفيدة في بعض الاوقات ولبعض
الاشخاص يعني قبل المعرفة وبعد المعرفة لزيد ليعمر وغير عارف
بخلاف نحو السما فوقنا والارض تحتنا والنار حارة
فانه لا يفيد اصلا

فى الجملة اعنى فى بعض الاوقات ولبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم الا
فادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زادوا
مقصودا احترازا عن نحو حديث النائم والاصوات لاخراجه
قال ابو حيان لا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون
على هيئة التركيب الموضوع فى لسان العرب وبعضهم
زادوا لذاته احترازا عن الجمل التى فى حكم المفرد كالواقعة
لفظ لذاته ...
خبرا فانها لا يقصد لذاتها بل لغيرها فلا يسمى كلاما
فى اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها
فى الحال بل فى الاصل والمتبادر ما فى الحال ويجب حمل
التعريفات على المتبادر فلا حاجة الى لذاتها والرابع فى تقسيم
الاسناد هو اما انشائى او اخبارى والانشائى كلام لا
يكون لنسبته الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه
بل يكون نفسه محدثا النسبة وهذا معنى ما يقال
الانشاء اثبات ما لم يكن كالامر والنهى فان معناهما اعنى
طلب الفعل والترك من الفاعل يحصلان بنفس الصيغة
بخلاف الخبر فانه الذى يكون لنسبته خارج تطابقه
فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فلا يتصور ان

اى حديث النائم عن تعريف الكلام الا لا اشتراط قصد
المتكلم كما قال ابو حيان فيرد ... وكذا ...
تعريف ... والعيان ...
منه ... ملا ...

في



في الانشاء والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت
شيء بشيء نحو زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى
حمليا او ثبوته او سلبه عنه نحو ان جئت فانت
طالق ولست ان قعدت بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت
انفصاله او سلبه عنه نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا
وليس اما ان يكون زوجا او زوج زوج فيسمى انفصاليا
وليس في شطر في الاخيرين اسناد وحكم بل في المجموع
وفي الثاني يحكم باتصال الجزء الثاني للاول ولزومه
له او سلبه وفي الثالث بانفصال احدهما عن الاخر ومنافاته
له او سلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه مسند اليه
ويسمى مقدما والجزء الثاني كذلك مسند ويسمى
تاليا فصدق موجبتهما انما يتحقق باللزوم والمنافاة وكذبهما
بعدم التحقق وسالبتهما على العكس ولا اعتبار لصدق
الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيهما الحكم الحملي مثلا قوله تعالى ان كان
للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان
الطرفين لو اعتبر فيهما الاسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت
هذا فاعرف ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان

الحروف قد يكون جزء منه مثلا الآية السابقة تشتمل على اكثر
من عشر كلمات بعضها حروف وكلها ركن حتى لو حذف بعضها
لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره المص اقل ما يمكن ان يتركب
منه ما له الاسناد ولا يفهم هذا من عبارته بل يقتضي ان
يوجد دائما في القسمين المذكورين لكونه من اسمين حالا كما
بينا بخلاف عبارة الكافية فانها عارية عن هذا الاقتضاء فالوجه
ان يقول الكلام ما له الاسناد واقله اسمان او فعل معه
الخامس ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلا
كذلك هل يدخل في حقيقة الكلام ام لا وظ كلام المص
الزمخشري حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما على الاخرى يقتضي الخروج وظ عبارة الكافية يشعر
الدخول والحق فيه التفصيل فان كان مغيرا كالاستثناء
يكون ركنا من الكلام بتوقف الاسناد والحكم على ذكره والا فلا
اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير لزم التناقض في الاستثناء
المتصل ووقوع الطلاق على جميع النساء والعتق على جميع العبيد
في قوله جميع نسائي طالق الا زينب وجميع عبيدي معتوق
الا زيدا واللازم باطل والملزوم مثله فاعلم ذلك ينفعك في

مولفنع

يعني الخامس والرابع اذ هما قريبان الى هذا الموضع بالنسبة الى غيرهما وانما سبب لو فرضنا ان مجرد زيادة حقيقة او حكما في
في حد الاسناد لا يكفي للجمع بل لا بد من زيادة او كثر في المضموم والمضموم اليه كما زاده الشارح فيهما لانا نعرف من الرابع
ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون جزءا داخل حقيقة الكلام مع انه لا يكفي ذلك له بل لا بد منها وفيه كلام

موا ضع شتى ومن هذين البحثين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة
او حكما في حد الاسناد لا يكفي للجمع لانه طار في المتصلة والمنفصلة
لا يكون التعبير عنهما بالمفرد كما بين في المنطق فلا يكونان
في حكم الكلمة وكذا نحو ما جاني العوم الا زيد ابل فائدته دخول
نحو حق مهمل ودبز مقلوب زيد فقط ولما فرغ من الكلمة
والكلام واقسامهما شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال
وهو اي الاسم معرب لو اختلف اخره راجع الى الاسم لا المعرب
وهو من اعرب اي اوضحه واظهره فالمعرب محل اظهار
المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه
والمراد باخر الاسم هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو
فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة
وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف النون
ونوني التثنية والجمع بالعامل فيخرج نحو ابن هؤلاء وهذا
ظ في الاعراب بالحركة لانتقال الاسم من السكون اليها
واما في الاعراب بالحروف فيشكل لوجودها قبل العامل
مثلا نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب
حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة اما تقول

مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين
وكذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون
ومسلمين مترادفان في اصل الوضع لآلات الوضع شرط استعمال
الاول عند ورود الرافع والثاني عند الناصب والجار فالعامل
لا يجد مناسبا للاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكانه هو
واياه وانت عند ورود الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك
التثنية والجمع فمن هنا ظهر ما في قول من قال في نفس
اختلاف الآخر ذاتا او صفة ومن ان هذان وهذين واللذان و
اللذين صيغ موضوعة ليس اختلافها من العامل بل من الوضع فتكون
مبنية بخلاف التثنية والجمع فيكونان معربين والذي عندي
في حل الاشكال ان حروف الاعراب قبل العامل لا تدل على شيء
او تدل على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها تدل على المعاني
الموجبة للاعراب فبعد الدلالة في بعضها فحدث في الحرف
الاخير بسبب العامل صفة هي الدلالة كما حدث بسببه في الاعراب
بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية فالاعراب
يحصل من العامل اما ذاتا او صفة معا او صفة فقط فحروف الاعراب
قبل العامل ليس باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث هو

اعراب

اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان وهذين معربان
(وهم اولاء وهؤلاء)
وان كان مفرداهما وجمعاهما مبنيين لان التثنية لما كان
(لانه لا يشترط فيه العمل كما في الجمع)
لفظها قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة
(بخلاف الجمع فانه يخالف بعضها بعضا)
واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من
(اي على كون نحو هذان وهذين معربان)
اثنى عشر مع بنائه من عرم واما نحو هو واياه فالاختلاف
ليس في الاخر فقط بل في المادة والصيغة ولا مجال لجعلها
اعرابا وان دلا على المعاني الموجبة لان الاعراب وصف في
(اي واياه)
الاخر وهما اصلان وهذا هو سبب بناء المضمرات عندي اعني
(اي كون الاختلاف في المادة والصيغة لا في الآخر)
انهم استغنوا بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان
المراد باختلاف الاخر اختلاف صيغته فقط لكن تلك الصفة
قد تكون حركة وقد تكون دلالة والله اعلم ولو كان ذلك
(بالصواب صح)
الاختلاف تقديرا مقيدا او الاختلاف المقدر في الاخر اما بعدمه في
(تفسير تقديرا احترز به عن المفسر تمييزا فانه جر كان)
الحال ووجوده في الاصل وهو في الاعراب التقديري او بوجوده
في الحال لكن لا في الاخر فيقدر فيه كالاعلام المضاف فان الاختلاف
(نحو عبد الله علما)
فيها موجود في الوسط وهو اخر المضاف فيقدر في اخر المضاف
اليه اذ قد عرفت انها كلمة واحدة على المختار ومحل الاعراب اخر
(اي المضاف والمضاف اليه)
الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب على صفته المتاخرة

عنه ولا يلزم نحو جاني الضارب زيدا او رجال الا زيد لان التقدير
فيهما في نفس الكلمة لا في الاخر فبذلك افترق التقديري
والمحلي فان قلت فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان
اعراب جميع المبنيات محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ
ماله الاعراب وفيهما ليس كذلك وان اردت به ما وقع في لفظ
ما فيجامع المحلي والا اي وان لم يختلف اخره بالعامل فمبني
اي فهو مبني وانواعه اي انواع الاعراب الدال عليه معرب الا الا
خلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار ان الاعراب
نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لانه علامة من حقها
الظهور والادراك بالحس رفع ونصب وجر ولم يذكر الجزم
لانه من اعراب الفعل والصدد في الاسم يسمى بالرفع
لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما يضم الشفتان ويرفعان
والاصل في النصب الفتحة والالف وعندهما يفتح الفم فكان
الفم شيء ساقط نصبته ليفتحك اياه والاصل في الجر
الكسرة والياء وعندهما يجر الفك الاسفل فكانه يكسر اذ لا
المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية
القاب البناء ايضا اعني الضم والفتح والكسر مجردة او مع التاء وتخفيف

المجردة

اى على ماسبق اليه الاشارة مامر بيانه فيها انواع الاعراب والمعرب بماوهو الآتي بعد التنبيه والغرض منه بث
يجب حفظه وضبطه على الطلبة ليكون الطالب على بصيرة ويحفظ قلبه عليه بكلية ولذلك اشار اولا ثم بينه وتنوينه
ينبغي للتعظيم وهذا ماعندي من معنى التنبيه وللشارح اقوال كثيرة فيه لكن مالم نجد منها الا ماهو الانسب
لهذا المقام بما ذكرناه وعبارة الشارح هنا عارية عن هذا التفصيل والبيان بل عن بيانه كما لايخفى على المتأمل
وغاية كلامه ان التنبيه على تقليل المصنف الكافية بان نقص منها بعض عباراتها وزاد عليها بعض
عباراته ثم اشترط ظهور الاستغناء عما نقص مع حصول اصل الحروف المرادف ونفع مازاد في
التنبيه وتكون في هذين الظهور نتن ولايخفى عليك ما فيها حاسنه عبد العزيز

الجودة وهو اما وجه الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من حيث اللذ
ولذا تطلق على كل حركة غير الاعرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة والقاب
الاعراب من حيث الوصف اعني الدالة ولذا لاتطلق على غير الاعرابية و
ضم الشفتين وفتح الفم وكسر الفك مقدم على رفعهما ونصبه و
جره هذه التفرقة عند البصرية والكوفية يستعملون احديهما مقام
الاخرى بلا فرق **تنبيه** مراد المص اختصار الكافية بقدر ما
امكن مع اشتماله ما فيها مع زيادة يسهل حفظه ويكثر نفعه فانقص
ان ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله وهو
حرف لودل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا
اخلال للمعنى فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلابد من
التنبيه وكذا مازاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد
فائدتين دليل الحصر وتعريف المبني ونقص تعريف المعرب والا
عراب مع بيان مدلولات انواعه والعامل ولفظا اختلاف وافراد
العامل وجه نقص الاول ان المعنى الاصلي من تعريفه ان يعرف
افراده فيجري عليه الاعراب وبهذا لايحصل الا بمعرفة جميع
المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب فذلك يقتضي تقديم المبني
كما فعله صاحب اللباب واما تعريف ابن الحاجب فلا يفيد هذا

لتوقفه على معرفة افراد المعنى المأخوذة في التعريف

لانه لا يبقى مركب بل جزؤه او غيره

الغرض مع اختلال الربط في نفسه لانه اطلق المركب والمراد جزء المركب

وهو ان يعرف افراده فيجري عليه الاعراب

او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المـ

المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى

تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمعنى الاصل الماضي والحرف

والامر كل ذلك لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه

اي تعريف ابن الحاجب

والاكتفاء به بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب على اي قسم

متعلق بيطلق

من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وحواله تمام المعرفة على بحث

اي معرفة الافراد اي معرفة الاعراب

وبيان مدلولات انواعه

المبنيات ووجه الثاني حصولهما من مجموع قوله وانواعه الخ و

وجه نقض الثاني تعريف الاعراب وبيان مدلولات انواعه

قوله فالمفرد الخ وقوله المرفوعات الفاعل الخ ووجه الثالث ان معرفة

ووجه النقض الثالث اي هو تعريف العامل

العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها

وتعريف ابن الحاجب موقوف على المقوم والمقتضي والاول

انما يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم والحروف العاملة والثاني

صفة اقسام

بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم

غير الافراد فالموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف

هو الافراد

بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق لا يتوقف على معرفة

جميع اقسام الحيوان الناطق بل يحصل بمفهومها قلت نعم فيما امكن

اي الغرض الافراد الى المفهوم

معرفة الافراد حين الغرض به كالمثال المذكور واما اذا لم يكن

كانيا

كما فيما نحن فيه فلا يتدبر ووجه الآخرين ان اختلاف الآخر بعامل خاصة
شاملة وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده في نحو
مع والشاملة اولى مع انها اخص ولما بين انواع الاعراب
اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة اليه ليعلم اصناف
الانواع ونشر على ترتيب اللف فاول الاصناف لاول
الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث للثالث
والا فلهما وبهذا يستغني عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما
بالحركة او بالحروف اللين وكل اما بتمامها او بتمامه او لبعض منهما
فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد و
لما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكونه مرتبة بعد
الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا
فيعلمون الآية وقوله تعالى رب ان ابني من اهلي الآية والمراد
بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما بعده و
الجمع المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو
ما تغير بناء واحده المنصرف قال في ايضاح المفصل
فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين
لعدم شبه الفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء

الستة واما الجواب بانها ملحقة بها في حكمها فلا يدخل في المفرد
ففاسد لان الالحاق انما يكون في الحكم الملحق به من كل وجه
ككلا واثنين وكعشرين واولو ولو اريد بالمفرد ما سبق مع زيادة
وما ليس في حكمها ولو بوجه فهذا مع كونه خارجا عن المعاني
الاربعة له مقابل المضاف والمركب والجملة والمثنى والمجموع
وعدم القرينة غير معقول اذ فيه اخراج عما يشاركه في الحقيقة
وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب تاما وادخال فيما يخالفه فيهما
بمجرد المشاركة في كون الاعراب بالحروف مع مخالفته في
خصوصيته وكذا الجواب بان القضية مهملة او ان الاستغراق
يوجب اشتمال الافراد لاشتمال احوالها فاسد اذ الغرض ضبط اعراب
انواع المعرب واصناف الاعراب وذا لا يحصل الا باستغراق الاحوال
والافراد والا تبقى مهملات لا يعرف كيفية اعرابها على ان اشتمال
الافراد ايضا لا يستقيم في ذو ثم اعلم ان الاصل في الاعراب
الحركة لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل
علامة لشيئين على سبيل البدل وجب اللبس فيحتاج
الى علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين اعني المفرد والمكسر
المنصرف فيهما لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما

فيحتاج

فيحتاج اليهما بالضمة اى ملابس بالضمة مرفوعا وبالفتحة
منصوبا وبالكسرة مجرورا نحو جاءنى زيد ورجال ورايت
زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال والقسم الثانى
اعنى ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول ما يكون
المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله والجمع المؤنث السالم
لما يجىء فى المكسر وهو ما زيد فى اخره الف وتا للجمع مؤنثا
واحده او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية با
لمؤنث باعتبار الاصالة والغلبة ملابس بالضمة مرفوعا
والكسرة منصوبا ومجرورا نحو جاءنى مسلمات الخ وحمل
نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله اعنى المذكر السالم
على ما سيجىء والنوع الثانى ما يكون المتروك فيه الكسرة
واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجىء ملابس بالضمة مرفوعا
والفتحة منصوبا ومجرورا حمل جره على نصبه لانه لما شابه
الفعل على ما سيجىء منع منه ما لم يكن فى الفعل اعنى التنوين
صفة غير المنصرف ولا يبعد ان يكون استينافا جملة
والكسر والجر يناسب النصب دون الرفع فى كونهما علامة
الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث ما يكون بتمام
حروف اللين واشار اليه بقوله والاسما الستة الاتية لو كا

مكبرة زيادة على الكافية احترازعن المصغرة فانها بالحركة اوله
هي داخلة في المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة
الى الاحترازعن نحو ابا لدخوله في المكسر ولا عن نحو ابون
وابين لدخولهما في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال
دخول هذه الاشياء بخلاف المصغرة فان المبتدى يتوهم اشترا
مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة الى
المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة خبر ثان او صفة
الى غير الياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو
مرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها بالحروف
لانها اسماء واخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا بخلاف
نحو دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت
الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن
اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض
فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف يد اذ يحتاج الى زيادة
حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين اخرا محلا للاعراب بحذف
اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا
فلم يشبه الزائدة فكان جزء محضا من الكلمة والاعراب وصف

فنافيا

نسنافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون يائه عاد
الى اصل الحركة والا اي وان لم يكن مكبرة مضافة الى اليا
نحو اخي فملابسة بالحركات لفظا في الاولين وتقديرا في
الثالث المانع في الاخر وهو الكسر لاجل اليا وهذا مذهب البعض
وعند البعض المضاف الى اليا مبني وهذا مستغنى عنه لظهور
اي دخول المصن والا فلا حاجة
دخول هذه الاشيا بعد الاحتراز في المفرد المنصرف ثم
ذكر كيفية اضافتها ههنا استطرادا للايجاز وفي الكافية ذكره
في اخر المجرورات فقال ومعها اي مع ياء المتكلم يكون
الاسماء الستة ابي واخي وحمي الحم قريب زوج المرأة فلا يضاف
الا اليها وهني الهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة منقوصات
واوية لا بد لامها عند اليا وفمي اصله فوه بدليل افواه حذفت
الهاء نسيا قلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد وقليلا مع اليا
والاكثر بقاؤها وادغامها في الياء ولذا قال وفي بالادغام
الاكثر استعمالا منه اي في وفتح فاء الفم مفردا او مضافا احتراز
عن في فان الكسر فيه متعين اكثر منهما اي من الضم والكسر
المفهومين من الفتح وذو اللفيف مقرون بالواو بين حذف اللام

يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف بكم
الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال وجا الحركات الثلث
بدل الحروف الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا
زيادة همزة لان الاصل فى العطف التباين ويعلم حال
الاتيان بظهور دخولهن فى المفرد المنصرف فيها اى فى الاسماء
الستة المكبرة المضافة الى غير الياء لدخول المقابلات
الثلث فى قوله والا فبالحركات سوى ذى لكن لا في نية
الاستثنا الا ان يجعل امتناع الحذف فى وبقاء الميم على حرف
واحد فتقول هذا اخك وابك وحمك وهنك وفك الخ
وجاء القصر اى جعلها مقصورة كعصا نحو هذا ابا وا اباك
واباى واخا واخاك واخاى وفما وفاى الخ والتشديد اى
تشديد الاخر نحو هذا اب وابك وابى وفم وفمك الخ وجاء
اخ كدلو نحو هذا اخو واخوك واخوى الخ وجاء حم كدلو وجئ
يعنى بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتاليات يعنى
مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه اللغات
مذكورة فى الرضى وغيره مع زيادة الا التشديد حم فلم
اجده والقسم الرابع اعنى ما يكون بعض حروف المد نوعاه

ما يكون

مايكون المتروك فيه الواو واشار اليه بقوله والمثنى وسيجي
حذه واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير
ملابسة بالالف مرفوعة واليا منصوبة ومجرورة وكلا مع
غيره اي مع غير الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصى
بالحركات التقديرية والنوع الثاني • مايكون المتروك
فيه الالف واشار اليه بقوله والجمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير
بناء واحده لاجل الجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثبين
وقليين من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذوا من غير
لفظه وباب عشرين يعني نوع عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع
من العدد وهي • ثمانية الفاظ ملابسة بالواو مرفوعة
والياء منصوبة ومجرورة ووجه عدولهما عن • الاصل
الاول • قد سبق للاشارة اليه في الاسماء الستة واما
عن الثاني • فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلثة فلزم
التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق • بالامتياز
الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه
ضمير التثنية في نحو ضربا ويضربان والواو لكونها اخت الضمة
اولى لرفع الجمع من اليا فلزم اشتراك الاربع في اليا ففتحوا

ما قبلها وفتحها وكسر ما فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى

التثنية والجمع لم تتحمل الاعراب بمحض الحركة فلزم الجبر وايضا

لم يكن لحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن التساكنين فزدوا

نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف

والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في

التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول

العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه لحاق الاثنين

واخيه ظ لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى معنى

فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب

اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل

في الاعراب ولحاق باب عشرين ايضا ظ لكونها كالجمع لفظا

ومعنى وكذا اولوا وعدم النون للزوم الاضافة ولما ذكر

في تقسيم الاسم الاختلاف التقديري اراد ان يبين موضعه

ليعلم ان ما عداها لفظي واما المحلي فمخصوص بالمبنيات

على زعمهم وقد بينا ما هو الحق فقال وعصا اي واعرب

نحو عصا اي الاسم المعرب الذي في اخره الف مفردة وان

حذفت للتنوين ونحو غلامي اي معرب بالحركة اضيف

الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت ونحو قاض اي ما في اخره ياء مكسور

ما قبلها ولو حذفت للتنوين في كل حال سوى حال نصبه وقد سكن

ياؤه فيه اي نصبه تسكينا كما حرك اي مثل تحريكه جرا اي مجرورا

للضرورة الشعرية متعلق باحد الفعلين تقييد الاخر بغيرهم

من التشبيه ويجوز ان يكون من الشارع كقوله ما ان رايت

ولا ارى في مدى كجواري يلعبن في الصحراء قبل ثبت

التحريك في الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق جنبت

الثرى كابى الارندع ونحو مسلمي اي كل مذكر سالم اضيف الى ياء

المتكلم رفعا اي مرفوعا والحكي بناؤه نحو خمسة عشر علما على الاصح

او اعرابه مفردا كان نحو زيدا ضمير قال ضربت زيدا ونحو دعني

في تمرتان او مركبا نحو ان زيدا وهل زيد علمين ولو كان ذلك

المحكي جملة نحو تابط شرا علما فان الصحيح انه معرب باعرابه

تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية والمثنى كاثنا عشر ما اي

لفظا وله ساكن يعني يجيء بعده متصلا به رفعا مرفوعا نحو

جاءني مسلما القوم وفي نصبه وجره تحرك الياء بالكسر

لفتح ما قبلها والاسماء الستة المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم

معه اي مع ما في اوله ساكن لابد من استثناء بعض المنقوص

فانه تحرك فيه الواو بالضمة وباليا بالكسرة لفتح ما قبلها بسبب
الاعلال فاعرابه لفظي في الاحوال كلها نحو جاءني مصطفو القوم
لي مطلقا فيكون الكل سوى ما خص اي حال كونه غير مقيد بحال
او زمانا او اعرابا مطلقا تقديري خبر وعصا اعلم ان الاصل في
الاعراب هو اللفظي لان من شان العلامة الظهور فان منع فانه
في الاخر فقط فتقديري والا فمحلي ومجموع ما ذكره المص
ثمانية نقص ولا زاد من عبارة الكافية ولم يحصر وخرج اشياء و
هذه اربعة يحتاج الى البيان اما الاول فالمانع في المقصور
تعذر الحركة على الالف وعند الحذف للساكنين مقدر كالملفوظ
لا منسي كيد وفي الثاني وجوب الكسر والسكون او الفتح
قبل الياء وبعده تعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثل
مثلين او ضدين ولم يكن جعل الكسرة والفتح اعرابا بعد ورود
العامل وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل
اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير
لا يوجبه نحو غلامك وغلامه وفي حالي المنقوص لزوم التسكين
لاستثقال الحركتين على الياء المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح وفي الرفع

نحو

نحو مسلمي لزوم القلب والادغام واما النصب والجر فلفظي بيا مدغم وفي
المحكي لزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثاني وفي رفع المثنى لزوم
حذف الالف للساكنين لتعذر تحريكه وفي الاخرين لزوم الحذف
ايضا للتعذر التحريك في البعض واستثقال التحريك للزوم الحركتين
الثقيلتين في الاكثر واما الثاني فلفظ فيما تعذر او استثقل
واللفظي فيما عداه وجه الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال
فاسوي غلامي مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتقرره فالكل
متعذر فانه لو تحرك الياء في القاضي وعاد الواو في مسلمي والياء
في قاض مع الحركة لزال الاعلال كما انا عاد الواو مع الحركة
في عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص ونحو مسلمي الاستثقال
الموجب لحذف الحركة التي هي الاعراب وقلبه وفي المقصور لا يوجب
الاستثقال حذف الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلب محله الفا فبعده
يحتاج الى التقدير ليس الا وفيه اذ قد صرح بان المقلوب ليسكن اولا
لسلب حركته ويسهل الانقلاب ثم يقلب وكون التسكين بالعوض
لا يفيد ويمكن ان يقال مراد ابن الحاجب الحال مع قطع النظر عن الاصل
والاعلال فتحريك الالف ملفوظة او مقدرة والمتحرك بحركة اخرى
متعذر وتحريك الساكن وقلب الياء واوا ممكن مستثقل والتحريك اللفظي

للياء المقدرة في قاض وان كان متعذرا لكن لما كان كثيرا لعود كان
في حكم الملفوظة فالحقها بها وجعلها من المستقل فان قلت تحريك
الساكن مع سكونه متعذر فكان كالمتحرك فاي فرق بين القاضي
وغلامي وقلب الياء واوا كقلب الالف واوا فاي فرق بين العصا و
مسلمي قلت السكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله
اياها والا فلا قابل اصلا لخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا احداث
نفس الاعراب وقلب الالف واوا احداث لمحله ثم يحتاج
الى احداث حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات بلا واسطة شيء وضم
ما قبل الواو ليس من شرط الاعراب بل المناسبة وهذا نفيس وقوع
ووجه الثالث ان اعراب المعرب ينحصر فيها على زعمهم وقد اشار اليه
فيما سبق بقوله ولو تقديرا اذ لو وجد فيه المحلي وهو ادني من
التقديري لقال ولو محلا فاذا انحصر التقديري في ثمانية
كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى المذكور واما الثالث فالاربعة
الاخيرة والتسكين والتحريك ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكي
داخل فيما تعذر ولم يحصر في الاثنين والثلثة الاخيرة في المستقل
ولم يحصر ايضا في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف
بالسكون نحو احمد ومسلما وضاربة وضاربه مطلقا ونحو زيد رفعا

وجرّ او المدغم بكسر كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين
ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة
اخره لحركة غير اعرابية نحو للملئكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي
جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري ومنه تابع
المبنيّ على لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الجرّ بالجوار ايضا وقد صرّح
الدماميني مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية للمناسبة و
الاعراب مقدّرا انتهى فيكون التسمية بالجرّ للمشاكلة وامّا
عبارة الكافية فشاملة لاكثرها بلا تكلّف ومع كلّها ولما ذكر
فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما اخر
لا بدّ من معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لانّ الاعدام يعرف
بالملكات نعم لو فسّر بما لا يدخله الكسر والتنوين لانعكس
الامر لكنه دوريّ اذ الغرض من التعريف معرفة المبتدي
وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتدّ بها في مجرّد معرفة الاصطلاح
بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بيّن الشريف هذا نصرة لابن
الحاجب في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقلّ ضبطا اذ به ينضبط
المنصرف على تقابل الاعراب التقديري واللفظي ورد بان القلة في
الافراد والتعريف للمفهوم والجواب الموح الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام

في شرح م [illegible]

والجواب عنه ان الانجرار المذكور ليس من احكام غير المنصرف بل بحكم اللام والاضافة فوقعه من حكمه انسب بل المناسب لابن الحاجب تأخير قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب ايضا وذكره في جنب ما في اخره نعم لو عكس الامر اي لو ذكر ما اخره جنب قوله ويجوز صرفه لئلا فلا يكون خارجا عن المناسبة كما لا يخفى ثم كلام الشارح يحتمل الجمع بتأخير قوله وحكمه الى قوله او التناسب وتقديم قوله وجميع الباب لكن بعد قوله كما فعله المص ينبغي ان يحمل على الاول وان كان المتبادر من فحوى قوله لكن اخر بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع هو الثاني عند من له ذوق سليم الا ان قوله وحكم الشيء يعقبه وقوله عبارة الكافية يجري * حاشية سروى

يجري عليها الا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الافل
والتعريف وسيلة ومقصود بالعرض غير المنصرف سمي به لانه اقبل
اي وسيلة الى العرض وهو بسكون الواو
على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال
بخلاف المنصرف او لانه لم يكن صرفا في الاسمية بل شابه الفعل
في الحكم تمكنا واثبت في الاسمية
بخلاف المنصرف فانه اسم صرف ولذا سمي امكن ما اي شيئا والشيء
الذي وجد فيه اي في ذلك الشيء الجمع ترك التعريف مستقلا وعد
الاسباب والامثلة استغناء بالتفصيل الاتي مع ان ذكر العلة
التقريبية في التعريف محل له وقدم ما اقام مقام العلتين
لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من تمام تعريفه وحكم الشيء
وهو قوله اي لا يكسر ولا ينون خ صح
يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم الحكم على التفصيل لكن
اي الجمع قوله وحكمه بقوله وجميع الباب بتمامه
اخر بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع كما فعله المص * والمراد
بالجمع المعنى المصدري لا الاسم اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا
في الاصل لا في الحال كحضاجر علم لجنس الضبع منقول عن
جمع حضجر بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظم بطنها او في التقدير بان لم
يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض حفظا للقاعدة
كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقدر انه جمع
سروالة حفظا للقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منعه

بروئه

والحال ان المعهود عندهم في تقدير متعلق الظرف كائن لا كون فتقدير خلاف المعهود فتقدير وخلاف فلا يناسب كونه جوابا بعد جبر كما قال به بعض الفضلاء لاقتضائه الخلاف لما مر آنفا في العبارة اختيار مذهب الكوفيين في المقدر فخالف المختار وما قاله في الاظهار فان كان المحذوف فعلا عاما متضمنا في الجار والمجرور يسمى ظرفا مستقرا نحو زيد في الدار اي حصل انتهى حاشيه

بدونه وهذا كتقدير العدل في عمرو ولم يلتفت الى الحمل على
النظير حذرا من زيادة العلل وان اجيب عنه بجعل جمعا حكميا
وجعل الجمعية اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا
على انه رد بلزوم اتحاد الشرط والمشروط وان كان مردودا
بان الشرط لغير المحكي اذ هو مستغن عنه بنفسه مع انه لا يلزم
ان يكون ما هو الشرط للشيء شرطا لما هو في حكمه كتحريك
العضو والهوا للفظ دون المنكي وبان المشروط هو الوزن
فالشرط الوزن او الكون عليه وشرط اي الجمع في منع الفرق
نوع وزن حضاجر وسراويل ووزن نوعهما اذ الشيخ مختص بها
وما ادرجوا ما اسلف كلامه حيث ادرج المثالين في الشرط والمراد
الوزن التصغيري لا التصريفي لئلا يخرج نحو مساجد ومصابيح
ان يقول ولو في الاصل ليدخل نحو دواب وجوار على الصحيح
وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى
وتكرر الجمع في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فتقوي الجمعية
بغيرها حالا من الوزن لانه المعنى ويمنع وزن حضاجر او صفة
له اذ لا تعين شخصا لما مر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج الى التقدير
كون والمعهود كائن وغير معني الا كقولهم حيث بغير مال والا يلزم

اشتراط اتصال شيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط عدم الهاء بطريق

الموافقة اذ الاتصال بشيء يغاير شيئا لا ينافي الاتصال به

والمراد بالهاء الحرف الدال على التانيث غير الالف بطريق عموم المجاز و

القرينة شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم في العرف الخاص كما

ان القرينة في لا ظهر التبيع وتدبير دار فلان العرف العام لا ناء وعلى

المجاز بالاول و الحقيقة مرادها الموافقة لعدم شمولها الحالتين

فيخرج نحو قوارة ويدخل نحو فرازنة وملائكة وجه الاشتراط كون الحوق

الهاء على زنة المفردات لكراهية فتضعف ولما كان مذهب البعض

كون تاء التانيث كلمة براسها مطلقا على ما بيناه لم يعتبر الوزن المشترط

عنده فاصبح الى نفيها ولكن ورد بما يجي فانه منصرف مع وجود

الشرط فاضطرب الشراح في الكشفي فقيل هو مفرد محض ليس

بجمع للحالين ولا في الاصل وانما الجمع مداش وهو لفظ

اخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج الياء به خرج عن الصيغة

المعتبرة ومبناها على جعل الياء جزءا والصحيح خلافه لما بينا

وايضا يلزم استدراك بغير هاء لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة

خارجة عن الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق

بين الواحد والجنس نحو تمرة وتمر ورومي وروم فحاصله يرجع الى عموم

المجاز

عطف على بلد واضر بالضمير ... من الحرف ... بطريق ...

او الموافقة والمجاز والحقيقة بين الموافقة والمجاز التامة

او الوقف والوصل

ايها ان ... بمعنى الخصوصية ... والحرف ... باطل ...

فاضطرب به

على البعض الذي ذكره ... موصوف بالشرط ... عنده ...

هذا اعتراض ... على ... بالياء ... الصيغة المعتبرة ...

الاعتبار بالامتزاج ... الفرق انما هو الاصل فلا استدراك ...

المجاز بعلاقة الغرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون نانحو
فرازنة وباء مدائني للغرق فيلزم ان يراد بالهاء الحرف الذي
يجيء في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من الهاء اصلا ولا
فيه علاقة معتبرة وقيل ان الكلام فيما تحقق جمعيته باقية
على حالها ومثل هذا لا يدخله ياء النسبة واذا صار علما زال
جمعيته كحضاجر ومداين وجاز دخول ياء النسبة
فح لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد فح لحوق ياء النسبة
وحاصله ان ضمير شرطه للجمع الحالي وفيه انه يلزم
اهمال شروط الجمع الاصلي وهو عدم دخول الياء وقيل المراد
الجمع بجميع حروفه وفيه ان الاعتراض بمدائني في مدائن وهو
جمع في الاصل بجميع حروفه الا انه الياء جزء وقد علمت حاله
فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء على ما اخترنا من كون التاء في امثاله
جزء ياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون
التاء واما اذا انخلع من الياء معنى النسبة نحو كرسي وبختي فلا
نزاع في جزئيتها فلذا منع جمعها لوجود الوزن وقيل صرفه اي سراويل
ارجاعا للقريب قبل وجه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن
والتخلص اما بجعله عجميا او جعل التاء النادر كالمعدوم ومثل

جوار كل حال سوى نصبه كقاض اختلفوا في مثل جوار في الرفع

والجر قيل منصرف لان الاعلال اخرجه عن الوزن فصار

كسلام وقيل لا لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه

حكما لفظيا وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض

عن الياء والممنوع ما للتمكن وحذف اليا لتقدم الاعلال

الذي لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح احوالها

والغالب الاصلي في الاسما هو الصرف ولما نظر

بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة بمنع الصرف

فحذف تنوين الصرف واتي اخر للعوض عن اليا او جعل هذا التنوين

الذي للصرف في الاصل عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص

محمول على هذا فالغرض من التشبيه اثبات اليا بتنح عدم رفعه

لابان اعرابه لانه تقدم بيانه وجه التشبيه مجرد كون الياء

مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعني حذف

اليا وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الشرح المذهب الاول وقال

لفظ بجواري اي جعل جره كنصبه بتقديم منع الصرف على الاعلال

كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى موال يا وهذه لغة مستهجنة

وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته لملائمتها للهجو والقاء

اي هذه اللغة والمجرور الثاني متعلق باستعمال والاول اما كذلك واما متعلق بالمتعلق فالتقديم للاهتمام فكانه يقول انه لا يقدر على التمييز بين الفصيحة والقبيحة بل هو من اهل اللغة المستهجنة الخارجة عن الفصاحة فاستعمال الفرزدق يدل على قبحها وعدم استعمالها عند الفصحاء فضلا عن الدلالة على فصاحتها فتمثيل قلة بجواري به غير مناسب ثم لو اخذه على طريق التجويز وعدم المهجو كما هو مذهب اهل البغداد حسه

الفائت

اوالفا التانيث معطوف على الجمع بتقدير مضاف اى الف التانيث
مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمراء فانها قامتا مقام العلتين للزوم
هما الكلمة وضعا مثلا لا يقال ولا حمر بخلاف التا فانها ان لزمت
بعارض كالعلمية اولا ان ارادوا عموم السلب فى التاء
فمنقوض بنحو طلحة اذ لا يقال طلم بمعناها وان ارادوا سلب
العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وحمرا وان ارادوا المجى التاء
للفرق مطردا فى بعض الصفات فكذا المقصورة فى افعل التفضيل
والممدودة فى افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغيير
الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان يضم اليه
قلب التاء فى الوقف ها وهى حرف خفى كانه معدوم فقلب مفارقة
التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كا
لمعدوم ولما فرغ من الاسباب التامة لمنع الصرف شرع
فى الناقصة فقال واثنان من العلمية وقدمها لشرطيتها فى الاكثر
وعدم اشتراطها بشئ ولما كان ما عدا العلمية من المعارف
غير معتبر جعل العلمية نفسها سببا لا شرطا للمعرفة التى هى السبب
كما فعل ابن الحاجب ايجازا وقصرا للمسافة ونظر ابن الحاجب
ظهور الفرعية للتنكير فى المعرفة اكثر منه فى العلمية والعدل

اي مادة المعدول فان مادة المعدول بعينها مادة للمعدول اليه فيكون المعدول اليه خارجا بهذا الاعتبار ونقل عن
بعض عن تلامذة الشارح قوله باعتبار عن قيد لقوله خروجه دفعا لتوهم دخول الحذف والقلب في تعريف العدل
وقيد المادة بالاصلية لئلا يرد نحو ثلث ومثلث اي خروج المعدول معتبرا اليه بقاء المادة الاصلية في الطرفين
لا الصورة ولا يضر نقص التاء وزيادة الميم انتهى عنه نظر لانه لا حاجة الى قيد لدفع توهم لدخولهما فيه لحصوله
بمجرد الخروج كما قال به الشارح بعد اسطر على ان المادة الاصلية باقية في الحذف ايضا اما
كون التقييد لما ذكر والتفسير نفسادها عيان فلا يحتاج الى بيان الحاصل انه
مما غفل عما قلنا لدقته وغموضه تعسف محضا ولكن الشارح لو زاد ولو تقديرية
لكان اوضح واحسن واشمل ، حاشية

من عدل عن الطريق الى ظل مثلا امال • والمعدول من الحذف والا
وهو في اصطلاح النحاة خروجه اي المعدول المدلول بالعدل
باعتبار مادته الاصلية ولم يرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا
يشمل نحو ثلث واخر وسحر وامس على ذي الآن يراد بالضمير الثاني
الذات دون الوصف عن صيغته ترك الاصلية لدلالة الاضافة
اذ اصلها للعهد والاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد با
لصيغة اعم من • الافرادية والتركيبية ليشمل ما سبق
لكن لابد من • اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين او
صيغا فلا يتناول اصول ما قدر فيه الجار فان عمل الاول •
في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف باللام وخرج
عن هذا التعريف ما حذف منه اصل او قلب لانه نقص وهدم
لا خروج وصيغ المشتقات والمصغرات ونحوهما اصلية
لها ماخوذة من صيغ اصلية للمشتق منه والمكبر ونحوهما فلا
نقض والمراد بالاصلية ان يقتضيها القاعدة من غير معارضة
لكمالها في • الاصالة فلا يشمل اصول المغيرات القياسية
واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن الآخر حيث
منع وبين امس في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث

اي فما الضمير الراجع الى الاسم اعني ضمير صيغته ذات الاسم بلا ملاحظة وصفه بالاسمية
المستفاد من لفظ الاسم وهو كما يصلح على الاسم المركب منه ومن غيره واظهر الجواب من هذا انه
يعتبر في الصيغة المضافة الى الاسم جهة كونه معدولا فليفرق بينهما من قدر على درك اسرار الدقايق
وكشف الاستار عن وجه الحقايق ونرجو من الله ان ينصره ويترك ذابه ويسقطه ،،،،

لم يمنع

لم يمنع عن الصرف مع تحقق العدل فيهما لحذف معنى اللام كلفظه
في الاول ولذا صار نكرة واعتباره وجعله جزءا من المعنى في الثاني
ولذا صار معرفة واما تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور
فللعلمية التقديرية اذ تعريف اللام غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق
وعند البعض مبني على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى و
عشية ومساء وبكرا معينات فمنصرفات لعدم سبب غير
العدل فلم يحتج الى تقدير العلمية واما عدم بنائها فلكون
اللام مقدرة لا متضمنا معناها لجواز اظهارها والمتضمن لا يظهر
واما نحو متى وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد
تضمن معنى حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدرة فكالملفوظ
فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل جزءا من شيء فلذا لم
يبن وبقي غير القياسية من الجموع الشاذة وغيرها
مما لم يذكر خروجه داخلة في الحد ولا حاجة الى اخراجها الا
ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها منصرفا ولم يثبت الا نرى
ان الرضي جعل الغايات وضحى وعشية ومساء وبكرا معينا
معدولا لكن بني الاولى لموجب وانصرف البواقي لعدم انضمام
سبب آخر وهذا لان التعريف لمطلق العدل فكان كالوصف

والثانيث فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافهما وانما لم يبين
العدل في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا سقط
تكلف بعضهم بان العدل كله تقديري والمنقسم
انما هو الاصل في وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيقي والا فتقديري
وهذا مع كونه خرقا لاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب
اعتباريا محضا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلهما مقدر لم
يستعمل قط ونحو عمر فان اصله اعني عامر محقق بلا شك فعلى
زعمه يجب ان يقول ما وجد فيه دليل على ان لا اصل
فيه شيء اخر فعدله تحقيقي والا فتقديري ويجعل المحقق
هو الدليل لا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق
دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته تسامحا وسبب وقوعه
في هذه الورطة عدم ذكرهم العدل في المغيرات الشاذة و
قد عرفت وجهه كجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء
صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون
شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعا شاذ والسبب
الاخر الوصف الاصلي على الاصح وان كان ذلك الخروج تقديرا مقدرا
كعمر فان خروجه من عامر لم يدل عليه دليل لكنه قد حفظا

لقاعدتهم

لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او ما في حكمها ولا اشي ولا
يجمع اي عمر بالاستقراء كجاعمر كلاهما او كلتهم والوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود الاصلي
اي الثابت في • الوضع احتراز عن العارض بحسب الاستعمال
كاربع في مررت بنسوة اربع وعن المتوهم كافعى للحية اذ الا
صالة لا تثبت بالشك والتوهم ودخل في • الاصلي ما زال
بغلبة الاسمية كاسود فلا احتاج الى • التصريح بعدم
ضررها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم منع
نحو حاتم اذا سمي به وهذا تخصيص للوصف الاصلي ولو لم يذكر
بفتح التاء بمعنى السخي وهو في الاصل اسم رجل سخي
لفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضي الا
بهام والعلمية التعين بحسب وضعهما ويقبح اعتبار
المتضادين في • حكم واحد اعني منع الصرف والتانيث
اي بالتاء بقرينة سبق العلمية لفظيا او معنويا وشرطه
اي شرط التانيث بالتاء بخلاف قسميه في منع الصرف
العلمية ليصير لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان فيكون التاء
حرف مبني بالاخلاق بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهذا

ولنا ان نقول عرض هذه الكلمات ونحوها لان استعمالها
لا بقصد معنى الوصف لا عارضا ولا اصليا فانه
وان كانت في نفسها [illegible] واصل [illegible] اذا قلت مثل
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

قوله ولضعف هذين الى اقول اي العجمة وتحرك الوسط وجه من القيام مقام التاء المقدرة اصلا في الاول وكون ذلك القيام بالواسطة في الثاني فعلم ان الاول اضعف ما عدا الاول من الثاني فقا فاسد لكونه محض معنوي مع حرفة دائرة الواسطة فلذلك لا تؤثران في الشرطية الا كماه تأنيث فلو لم يكن فيه تأنيث لكان التأنيث في النزع حتى لا تقويه الشرط الضعيف فلم يقدر على منع حصة من العرف فلذا قالوا حين جعلوا ماه وجور وسقر ممتنعا اعلام البلدتين وطبقة من طبقات النار ولم يقولوا المكانيين ومنزل بل لم يقولوا او اسم لجهنم كما في القاموس تأمل حاشيه

الشرط كاف في وجوب تأثير اللفظي لقوته بظهور العلامة

وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال وذا اي التأنيث

المعنوي لان ذا الاشارة القريب يؤتى في منع الصرف

وجوبا اي تأثير وجوب او تأثيرا واثرا واجبا او وجوب

منع صرف لو كان ذلك المعنوي متحرك الوسط او عجمة اي

ذا عجمة او اعجميا او زايدا حروفه على الثلثة الاحرف وجه

هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا يقوي قوة الملفوظ

الا بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع

قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في عقرب مع وجوبه

في قديرة وتحرك الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب

الحذف في جمزي نحو مع جواز حبلوي والعجمة وان لم تكن مؤثرة

في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية

التأنيث ولضعف هذين لا يؤثران الا في مسماه تأنيث

بخلاف الرابع واما حديث مقاومة الخفة فلا طائل له اما اولا

اي الحرف الرابع فانه يؤثر في الشرطية بلا تأنيث سيما ما هو منه لقوته في القيام

فلان تأثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فعدم

لزوم الثقل لها كيف والعلمية والوصف والعدل

اي للعلل وهذا مما ينبغي صدوره عن مثل الشارح العظيم

لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ط

واما ثالثا

واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور
يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث
وقوته ان الخفة والمقاومة سيان في حالين والمسمى
به اي المذكر الذي سمي بالمعنوي لو كان تانيثه اي ذلك
المعنوي اصليا بان لم يحتج الى تاويل غير لازم والا
فمنصرف في كل حال كل مكسر بغير تا فان تانيثه بتاويل
الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع وهذا القيد زايد على
الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي به مذكر
شرطه اي شرط تانيث اسمه في منع الصرف او على الاستخدام
ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوي لخلوه عن اشتغال
ذكوره المسمى الا ان يجعل نايب الفاعل ضمير المذكور ولم
يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف
التانيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات ولما بين
تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي كان مظنة خلجان
الخاطر بمعرفة حال العكس فقال زايدا على الكافية ولو سميت
مراة مقابل لقوله والمسمى به ولفظ الخطاب غير مناسب ومحتاج
الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة وفيما سبق ولو سمي به

لكان احسن لمذكراي بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد
منع ذلك المذكر من الصرف حالَ كونه مطلقا عن قيد الزيادة
او منعا مطلقا ومنع ماعدا الثلاثي الساكن الاوسط اتفاقي
ومنعه مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجه رفع اللبس
فقوي اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف المنع
نحو هند فهي باقية علي الضعف اذ لا مقوي لفظيا ولا معنويا
والعجمة وهي كون الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع
الصرف العلمية اي كون محلها علما في اول استعمالها اي
استعمال محلها او علي الاستخدام سواء كان علما في العجم ايضا كابراهيم
او اسم جنس كقالون فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد
رواة نافع رح فظهر الخلل في عبارة الكافية وما وجه به من التعميم
الحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز
والاقرب ان يقال ان العلة في هذا الاشتراط بقاء العجمة
بحالها وظهورها بعد تصرف العرب بادخال لام التعريف
والاضافة والتعريب والتصغير فيكون كالكلمة العربية فيضعف
العجمة فلا تؤثر فهذه العلة بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق
بنحو ابراهيم دلالة هذا ولكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي

وجوده

وجوده ههنا خفاء لا يخفى والزيادة اي زيادة حروف محلها على
ثلثة احرف او تحرك الاوسط نحو سقر وشتر فنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث المعنوى
بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند
مع سكون الوسط
فهذا للزمخشرى وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقى وله
علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي
لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند
اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية
لا للاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع صرف في نوح بخلاف نحو
هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا
بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع
القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة لا يعقل في
العجمة اذ لا علامة لها حتى يستند سندها شيء فلا وجه للتقوية
بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد
والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية
الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا
للثقل في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جمز بخلاف الرباعي

وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث
اعتباره بدليل منع نحو سفر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب
ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو
ملك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل هو هيئة يوجد
في • الفعل قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث
انه دخيل في الاسم لاصيل ولا يجمع وزن مع العدل بالاستقراء بين
هذا الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما يجيء من قوله ولو نكر
ما فيه آه من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام
وزن الفعل وعدم جمع العدل به وان كان من احكام يوف
من هذا ولم يعكس لان الحوالة الى • المعلوم اولى •
وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به اي بالفعل في
الوضع الاول • فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل
او العجم نحو ضرب مجهولا او مشدد العين وبقم او يكون في اوله
اي في اوله • موزونه زيادة اي وصف هو زيادة كزيادة
الفعل او في • محل اوله زايد كزايد الفعل وفي اول
وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا بالحلول والمراد
بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص باول الفعل يعني حروف

ايتي

ايتى غرحال من الزيادة قابل للتاء فى اخره وانما اسند عدم القبول
حقق الشرط الثانى بهذا القيد لعدم احتياج الاول اليه حاشيه
للزيادة لكونها سببا له فى البعض الا ترى ان زيادة الهمزة للتفضيل
او الصفة سبب لان ليس صيغة للمؤنث بخلاف نحو قائم وحسن
ووجه اشتراطه تأكيد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار
متعلقة بقابل او غراى يمتنع عن قبول التاء باعتبار السبب
الاخر فى منع الصرف فلو قيل باعتبار غير السبب لم يضر كاسود
اسما للحية السوداء فان السبب الاخر فيه هو الوصف الاصلى
وباعتباره لا يقال للمؤنث اسودة بل سوداء وباعتبار
الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة ولكنه
ليست من السببية فى شئ بخلاف يعمل وارمل فانهما يقبلان
التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة ارملة
والوصفية فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من السببية وهذه
زيادة على الكافية لا بد منها كما رايت والتركيب قيل هو
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فا
فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولا بد فى تاثيره
فى منع الصرف من اشتمال الاسمين فى الاصل لان نحو النجم وبصرى
علمين منصرفان ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير اعلاما

جواب عن سؤال مقدر تأكيد لقوله فانهما يقبلان التاء باعتبار
الوصفية وتوضيح انه لما كان القبول باعتبارها
لم يعتبر لكونها عارضة ولم يؤثر فى منع الصرف فلا يكون
السبب وهو باعتبار غير السبب لم يضر كما مر
الشرح فيلزم منع التالى وكيف وحده فكذلك
الا اذا السبب مطلوع للمؤثر وحده
الوصف سبب غير مؤثر لان ليس بعدم الذات
بانعدام الصفات فافهم

محكيات فلا يظهر منع الصرف وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية
والعلمية في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة
وهذا التعليل اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له قوة
وقول بعضهم او ليتحقق السبب الثاني ففاسد للاشتراك
وعدم التعيين وعدم الاضافة في لان الضدين لا يكونان
اثنين لغير مختار فان النار لا تؤثر الاحرارة والماء الابرودة والمؤثرة
في منع نحو شهر رمضان وابي هريرة ليس التركيب لتحقق السببين
بدونه وعدم الاسناد نحو تابط شرا او زيد قائم علمين لان الجملة
محكية على • حالها فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لا بد وان يقول
عدم كون الثاني صوتا نحو سيبويه فانه مبني ولا متضمنا
بحرف العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء دون
منع الصرف والاعراب قبل العلمية نحو ضارب زيدا او حيوان
ناطق علمين واجيب عن • الاولين اما بانهما مبنيان
وباب غير المنصرف من • المعربات وفيه نظر لانهما محكيان
على البناء الاصح ان الجملة وان عدت من مبني الاصل اذا صار
علما كونها معربة محكية فما ظنك بالعارض اعني خمسة عشر وقد
عد المص • فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب واما بانه الكيف

حاشية: اليه حقيقة المضاف والمضاف المنصرف مجموع تقدير كونه غير منصرف جواب عن سؤال مقدر على

وجه الاولوية كونه الاحتياج لتحقق الافراد اشد منه الى الامن من الزوال لان اذكر يحصل منع الصرف وذا بحصر القوة للسبب حاشية

ايضا لاشتراك التركيب وغيره من التانيث والعجمة والالف والنون في الاسم والعلمية فهي صفة تغير ليست تحقق السبب الثاني فجعلها في التركيب وحده لمنا تحكم ولعدم تعين العلمية لا يكونا سببا ثانيا للاسم المركب الاتري ان نحو بعلبك لو سميت به مؤنث لصح فيه ان يكون التانيث سببا اضافيا فلو كان التعيين الازم من القول الفاسد لما صح ذلك وكان الشارح الفاضل اخذ هذين الوجهين من كلام الفاضل العصام الدين فانه ذكرهما ووضحهما غاية ردهذا القول ولكنه اوجزهما غاية الايجاز كما رايت • حاشية سروري

. بما ذكره

بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية
ولو قال المص والتركيب وشرطه العلمية وعدم النسبة لكان
اخصر واشمل وامنع وارادتها بالاسناد بعد كونها خلاف اصطلاحهم
يقتضى استدراك القيدين والالف والنون اى المزيدتين
فى الاخر وهو توحيد الضمير باعتبار كونهما سببا واحدا لو كان (اى قولهم اسمين وعدم الاضافة)
فى صفة وقد مر تفسيرها فشرطه فى منع الصرف عدم فعلانة فى مؤنثه
ليتحقق مشابهة لالفى التانيث وقيل وجود فعلى والاول (فى بيان الوصف)
اولى لان المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود فعلى نفسها (لم يقل ليبيح كما قاله الجامى لكونه)
واشتراطها استلزمه واللازم ههنا اعم وانما اى وان لم يكن فى
صفة فشرطه العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو احتملت النون
الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان ان كان من الحس فمنصرف
لانه فعال وان كان من الحسن فممتنع لانه فعلان وهذه
فائدة زائدة على الكافية والالف الحاق المفردة ينبغى ان
يراد بالالحاق اللغوى (المعنى) ليتناول الف قبعثرى فانه غير
منصرف حال العلمية مع ان الفه ليس للالحاق الاصطلاحى
اذ لا سداسى فى الاصول حتى يلحق به وشرطه فى منع الصرف
العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق مشابهة لالف التانيث

هذا علة ثانية لاولوية الاول لان الاول راجع الى نفى
والحاصل ان الوضع الى وجودها باعتبارها
كما لا يخفى والثانى راجع الى عدم فعلانة ويجوز
ان يرجع الى عدم قبول التاء بنفى وجود اشتراط
فعلا استلزام وجود فعلى الاول الاولوية وتحقق
المشابهة لالف التانيث حاشية

المقصورة نحو ارطى فان الفه ليست للتانيث لمجئ ارطاة واحترز

بالمفردة عن الممدودة فانها لا تلحق بالف التانيث الممدودة

ولو مع العلمية لان همزة الف التانيث الممدودة الف في الاصل

بخلاف الملحق فلا يتاكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه

زيادة على الكافية لا بد منها ولو نكرّ ما اي غير المنصرف فيه علمية مؤثرة

في منع الصرف احترز عن الجمع والفي التانيث فان العلمية غير

مؤثرة فيهما لاستقلالهما بالتاثير في الاحوال الثلثة (حالة التعريف والتنكير) تمّ نحوه

صرف لما تبين انها شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل

وهما لا يجتمعان فبالتنكير يبقى بلا سبب او على سبب

واحد الا نحو احمر يريد ما كان الوصفية الاصلية فيه ظاهرا قبل

العلمية كسكران واحمر فان سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية

بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية لما مرّ ومعنى الاعتبار

جعلها كالثابت لانها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها زالت

بالعلمية ولم يعد بالتنكير والاصل في الزائل ان لا يعتبر وجه سيبويه

اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود وارقم وادهم بالاتفاق

وردّها الفرق بان (الوصفية) الاصلية لم تزل بالكلية فيها لاعتبار مفهوماتها

بل زال الآن فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس

وهو المعنى الاصلي

وذكر بعضهم ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير
او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في
موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل والثاني
في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام وتميم والثاني
ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف
قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد
وشكر وفي موضعين على الخلاف والثاني
اعني كون العلمية شرطا لا غير ففي موضع واحد
على الخلاف وهو الالف والنون مع العلمية
سبب مقام سببين عندهم والعلمية
شرط وعند الباقين الالف والنون سبب
والعلمية سبب اخر والثالث اعني ان يكون
العلمية شرطا وسببا معا ففي اربعة مواضع
اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي العجمة وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة
المقصورة شيخ رضي الله عنه

فاسد

فاسد واما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير من اذا سمي بهما ثم نكرا

فينصرفان بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية الاصلية فيهما

ومع من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصفية وينصرف

باب احاد يعني • ما فيه العدل التحقيقي فيتناول جمع

واخر ونحوهما علما لمذكر اذ لو جعل علما لمؤنث لم ينصرف

بالاتفاق وما ذكره المص • مذهب اكثر النحاة لان العدل

في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وذهب

جماعة الى • منع الصرف باعتبار العدل الاصلي مع العلمية

ولو نكر باب احاد منع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى

قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال

المانع والعدل • تابع لها في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش

الصرف كما في احمر واما العدل التقديري • فقد علم حاله

من قوله ولو نكر ما فيه بخلاف التحقيقي وتنكيره اي ما فيه

علمية شخصية يحصل بان يراد به احد ما سمي به البارز اي

للاسم والمستكن في سمي المستحق اعني ما في ما بان وقع اشتراك

لفظي بتعدد الوضع كقولك رب عمر ولقيته او الصفة

المشهورة عطف على واحد كقولك لكل فرعون موسى اي لكل

استهزأ رجل على سيبويه فقال لسيبويه ليعلم
فلم انصرف قال الرجل للغلام انا احمد واحد
لا ينصرف قال سيبويه للغلام قل له احمد اذا عرف
فلا ينصرف واذا نكر فينصرف روضة الاخيار المنتخب
من ربيع الابرار

مبطل محق وتنكير العلم الجنسي كاسامة بها اي بالصفة المشهورة
فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تامل وقيل المنع من
الصرف بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما هو مذهب
الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عنها والانصراف
هو الاصل • والتصغير يخل بوزن مختص به نائب الفاعل فلا
ضمير في • مختص والضمير البارز للوزن اي يضر بوزن وقع
الاختصاص به فينصرف نحو ضرب تصغير ضرب علما على صيغة
المجهول • ولا يضر نحو احيمد وتشيكر لان اعتبار الوزنية
في • هذا القسم بالزيادة الموجودة في الحالين وفي الاول
بالاختصاص المنهدم بالتخصيص والعدل • والجمع اذ ا
التصغير وضع مستانف مخالف للمكبر لا عدل • ولا جمع
فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء
الصورة على • حالها والنسبة يخل ايضا بمنع الصرف مطلقا
اي بجميع العلل الا بما اي باسم كانت النسبة في مفرده نحو كراسي
جمع كرسي فان • النسبة ح لا يخل وحكمه اي حكم غير المنصرف
ان لا ينون تنوين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه الفعل في تحقق

ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه
له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما والعلم
بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة او النكرة
الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد
به غير معين مجازا حاشيه

فان التخفيف للضرورة جائز بالاتفاق بيان
فان اخراج الضرورة الخفيف عن اصله الذي هو
عدم التخفيف نعم لو كان المقام مع الاكثرين لان
لان الضرورة لا تقتضي الا ما يمكن في صفة اظهر
كما انتها المتامل في المقام اذ لو وصل منهم
المنع بما قلنا لكان اسم واصل حاشيه

تصغير جمع التكسير بالنظر الى مفرده الا اذا كان
علما فيصغر بلا رد مثلا تصغير مساجد مسيجد
بدون العلمية واما معها فمسيجيد ميرم

الزعيني

الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل
فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين والكسر
الا للتناسب كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قرأة نافع والكسائي
والزحاف وهو تغيير في الاجزاء البحور لا يخل بالوزن لكنه
يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين اي يجوز انهما
جوازا او الضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
عند في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر بتبعية
التنوين لا بالاصالة وجوبا اي توجبهما وجوبا وكذا
يكسر غير المنصرف في حال الجر ملابسا باللام المعرفة او الاضافة
اي كونه مضافا لانهما من اظهر خصايص الاسم فيضعف مشابهته
الفعل فيرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب
وما يتعلق بها اراد ان يبين محالها وبذلك يعرف انها لماذا اعلام
فقال المرفوعات اي الاسماء المرفوعات على انه جمع المرفوع
لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجياد والصافنات
والايام الخاليات او مرفوعة بتاويل الكلمات ولم تقدر ليشمل
المضارع ولم يذكر واللام للاستغراق لانه في قسم الاسم لكن يرد

بحث المرفوعات

انّه فی قسم المعرب فالمناسب تقدیم المعربات فیلزم کون القسم
اعمّ من المقسم او تخصیص الاسما فقط او منع الحدود وکلّها
بعید وایضا تخصیص انواع الاعراب بالمعرب یستدعی ان لا
یکون المبنی • مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا
ولا نحوه وهذا خلاف الاجماع فالوجه ان یجعل الاعراب معنیا
عام وهو ما اقتضاه عروض معنی یتعلّق العامل لیکون دلیلا
علیه فان • لم یمنع من ظهوره شیء • فلفظی وان منع
حال • فی • اخره فتقدیری او فی نفسه فمحلّی وهذا
تابع لمقتضیه فیوجد فی غیر الحرف والماضی والامر بغیر اللام
وخاصّ بالاولین والانواع للعام وکذا محالها واقسامها
والمعرب فی الاصطلاح ما اشتمل الخاصّ فظهر انّ المناسب
تقدیم المبنیّات علی • المرفوعات وبیان المحلی بضمائم المرفوعات
امّا موقوفة لعدم العامل وخبر محذوف • او مبتدأ خبره
محذوف او مجموع قوله الفاعل مفعول ما لم یسمّ فاعله
اه بهذا حلو حامض • فیکون ما ای مرفوع خبر محذوف والجملة
معترضة اسند الیه المعروف ای الاصطلاحی فیخصّ الفعل
وان عمّ ما فی حکمه مع کونه خلاف المتبادر المخلّ بالحدّ یلزم جمع بین

الحقیقة

الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد
الاصطلاحي كما في حد الكلام فلا جمع ولو عم المعروف وان اريد
معنى النسبة مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عبارة عن المرفوع
لا يفيد لان الغرض عن الحد معرفة الحدود لاجزاء اعراب مخصوص
لا مجرد معرفة الاصطلاح فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف
او شبهه نسبة وصفية ولا حاجة الى ذكر التقديم
اعتراض على ابن الحاجب
لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة لا الفعل وما قيل من
ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة
ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الذي
اللفظ الحقيقة
الكلام فيه الا ترى ان رجلا في قولك رأيت رجلا
جزيك اسند اليه الضرب في المعنى مع كونه منصوبا واما
المبتدا المقدم خبره فالمسند اما جامد او مركب لا فعل او شبهه
فاعتبار وجوب التقديم في النوع لاخراجه ضايع والمتبادر
من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج التوابع وانه اما
يعم الاخباري والانشائي والايجابي والسلبي وحقه
اي اصل الفاعل والاولى له ان يليه اي يأتي بعد الفعل
بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى جعل كالجزء

ويدوم كم كونه حقيقة او كلا او اكثر الاولى
مثلا او اكثر بحيث يفيد الست مع فائدة
تامة

لدخول المفعول به في تعريف الفاعل فانه يصدق
النسبة التعلق او بوجود في بعض الراجع
بين الحقيقة والمجاز

الاخير منه بشهادة اسكان اللام في نحو ضربت وضربنا دون ضربك
وضربه وهذا لا يمنع وجوب الولي وامتناعه بعارض والاصل
في هذا اظهر والحق يستعمل في الواجب غالبا فالعدول عدول
لفظ الحق
فصيح الاضمار اي اتيان ضمير الفاعل الفا للتعقيب والتفريع
قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان موخرا
لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه كقوله تعا واذ ابتلى ابرهيم
اي موضع اجتمع فيه تاخير مرجع الضمير لفظا ورتبة
ربه والممتنع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل
قيل لئلا يلتبس بالمبتدا وهذا لا يفيد الوجوب لجواز اقائم زيد
ولعدم تثنية المثنى والمجموع وعدم تقدمهما دليل على ان المفرد
المقدم ليس بفاعل ولا يتعدد لفظا بلا اختلاف قيل لئلا يلزم
قيام حدث واحد بمحليين فيه نظر لان مدلول الفعل
الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان
والزيدون ولا يحذف في الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه
والحذف عندهم عدم التلفظ حقيقة وحكما فلا يشمل
الاستتار وينبغي ان يزيد بلا نائب وكونه حركة والمنفيات
اما مرفوعة معطوفة على الاسمية لكونها احكاما مثلها
او على الفعلية اذ الولي يقتضي لتاخير على ما فسرنا والوحدة

اللفظية

اللفظية اذ التداخل ممتنع والموخر مفصول والوجود لكن
هذا لا يفيد اللزوم المط بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد
على الاصل فلا يجوز او منصوبة على يليه وفيه ما فى
الثانية لكن يمكن دفع الاضطراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز
الجمع كما هو مذهب المص او اشتراك الحق معنى بين
الخاصين وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتابع نحو
ضربت موسى سلمى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى
واتصاله اى كون الفاعل ضميرا متصلا بارزا او مستكنا
احترز عن المنفصل مظهرا او مضمرا ووقوع مفعوله اى الفعل
او الفاعل بعد الا او بعد معناها وهو انما فاذا دخلت الفعل
مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد بمعنى الا قبل الفاعل ومع شيء
اخر فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا او يوم الجمعة يوجب كل واحد
من هذه الاربعة تقديمه اى الفاعل على المفعول
لدفع اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى هذا ولا بد
فى الثانى من اشتراط تاخر المفعول عن الفعل وفى الثالث بتوسط
الا بينهما اذ تقدم المفعول مع الاجائز غير مستحسن نحو ما
ضرب الا زيدا عمرو لعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها

العطف على الفعلية

والعام بمعنى الاولى بلا قيد لزوم وعدم لزوم وفى
لفاضتين بمعنى اللازم والواجب وثانيهما بمعنى
الاولى مع عدم اللزوم منه

واتصال المفعول اي كونه ضميرا متصلا به دونه اي بدون اتصال
الفاعل احتراز عن نحو ضربتك وضميره اي اتصال ضمير المفعول
به اي بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه اي المفاعل
بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تأخيره اي الفاعل
عن المفعول لتنافي الفصل بالمظهر للاتصال
وامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى
ولابد في الثالث ههنا ايضا مما مر وجاز حذف عامله
اي الفاعل وحذف مجموعهما اي الفاعل وعامله لو وجدت
قرينة تدل لهما نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد
ووجب حذف عامل الفاعل لو فسر ذلك العامل كان زيد جاء
فزيد فاعل لجاء محذوفا لا مبتدأ لان حرف الشرط لا يدخل
الا على الفعل لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة
الابهام الحاصل من الحذف ولو ذكر المفتوح لفظا المفسر كالمثال
المذكور بخلاف ازالة الابهام بدون الحذف فانه يجوز
جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس لهما الشيطان قال
يا آدم ونحو جاء الرجل اي زيد واذا تجاذب التنازع عن مفعول
ما لم يسم فاعله مخالفا لابن الحاجب كراهة الفصل بين الشيء

فيد لعدم ... ولم تنبيه نائب الفاعل فالضمير راجع الى التعبير
على الاطراد اي بالاغة والعرف فان الاعتبار بمعناه
الاصطلاحي وبالاعتبار انه لفظ مفعول خصوص
وجهها ظاهر . حاشية سراج

ونائبه بما لا يخفته والتعبير بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم تناوله
نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلاف بحسب المعنى الاضافي
اللغوي مفعول في الاصل نسب اليه نسبة وصفية
اولية مجهول اصطلاحي وشبهه كاسم المفعول ولا يقع
نائب الفاعل الثاني من باب علمت يعني ما كان الثاني منه عين الاول
ذاتا والثاني والثالث لو وجد الالتباس من باب اعلمت يعني ما
يتعدى الى ثلثة مفاعيل هذا عند المتأخرين والمتقدمون
منعوا مطلقا لامتناع كون الشيء مسندا ومسندا
اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد وهذا بعد
كونه قاصرا متوجه اذ الاسناد تاما بين المفعولين حال
المفعولية فالحق ما قاله المتأخرون من المانع هو الالتباس
كما اذا انتفى القرينة نحو علم اخوك زيدا واعلم عمرو زيدا كريما
بخلاف نحو منطلق عمرا واعلم الكتاب زيد مستعارا اذ
التنكير يرشد انه الخبر في الاصل والعقل ان المستعار
هو الكتاب وفي العبارة ركاكة والتباس ولو قال ولا ينوب
لو التباس الثاني والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر
واسلم ولا يقع الزمان والمكان والمصدر نائبا الا بزايد

يعني التعبير بنائب الفاعل اظهر مما اشتهر بخلاف
التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله حيث يتناول
ما لا يتناوله ولا اصلا بحسب معناه الاضافي
وهو اللغوي لان نحو درهما مفعول نحو اعطي
الذي لم يسم فاعله الذي هو العطي لا بحسب
معناه اللغوي الاصطلاحي

لئلّا يكون ذكره عبثا اذ لا بدّ لكلّ حدث مدلول مشتق من مطلقها
فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب
بل يقال ذهب يوم او فرسخ او ذهاب شديد وقعد منسوب
الى مصدره المعهود جواب عن سؤال المقدّر وهو انّ سيبويه
جوّز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو قعد
وقيم وهو مجرّد عن الزايد وتقريره انّ ما جاز المصدر المعهود
مثلا ان يقال المتوقّع القعود او القيام اذ لا فائدة في الاسناد
الى المذكور وهو ملفوظ فكيف اذا نوى ولم يلفظ كذا
ذكره ابن حروف ولا يقع المفعول له والمفعول معه
امّا الاوّل فللزوم زوال مشعر العليّة وهذا محتاج
الى الجواب في الفرق وامّا الذي مع اللّام فيقع ولا يقال
له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به غير صريح كذا ذكره
الرّضي وامّا الثاني فلانّ في واوه شائبة العطف على المقدّم
فيلزم وجود شبهة المعطوف عليه نسيا ولو حذف لم يعرف
وجود العطف مع حذف
انّه مفعول معه وما قيل انّ الواو دليل الانفصال والفاعل
كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه معها منقوض
بالجار والمجرور والمفعول الاوّل من باب اعطيت يعني ما يكون

فيقال الى بنظر القعود وقد قعد اولا وخرج
وقوع بنا على قرينة التوقع اي قعد القعود
المتوقع ... الفاضل

الثاني

الثاني منه غير الاول فاما اولى بان يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم
الالتباس لان في الاول معنى الفاعلية وهو الآخذ به مثلاً فناسب
للنيابة وفي الثاني معنى المفعولية وهو المأخوذ مثلاً فلم يناسب
(الفاعل ص)
نحو اعطي زيد درهما ويجوز اعطي درهم زيدا ويجب وقوع الاول
للنيابة باللبس دفعا له نحو اعطي خالد بشرا اذا كان البشر
عبدا او اجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطي بشر خالدا ولو وجد
المفعول به الصريح مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة
شبهه بالفاعل فان تعقل المتعدي يتوقف عليهما بخلاف
(اي الفاعل والمفعول)
سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق فليدفع
بتذكر ما سبق والا اي وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل
الخالية عن موانع النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل
ولو اقتضيا اي العاملان للسبق الفضى او المفعلان والمحل
والتخصيص للاصالة في العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة
كحال الاكثر واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع
(مثلا اعجبني ضرب وقتل زيد)
على المذهبين لامتناع الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر
(سهو اذ تعين الاضمار ص)
لا يلزم بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف
ما بعدهما واحدا او اكثر اسما صريحا او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا

نحو ضربت وسكت وبارك وضربت على ابراهيم ولا يكونا
الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين
والاول بعد الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين ١١١

ومعنى الاقتضاء والتنازع توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوع
في ذلك الموقع معمولا لكل منهما على البدل فلا يتصور
في المتصل الا المجرور واما في المقدم والمتوسط فبل لا مجال
للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واوضح بان الثاني
قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيما اخذه الاول
ولا يلزم نفي اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاق
الاول على وجود الثاني لا استحقاقه والكل فاسد
لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاقه على
استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق
على الملفوظ فمعا ولو على المنوي فعلى الوجود ايضا
والحل ان التنازع انما هو في النية والقلب كما صرحوا به
واللفظ انما يصور بعد القطع فالصواب ما قال الشريف
ان اعمال كل واحد ههنا ايضا جائز لكن المختار عند
الفريقين اعمال الاول بخلاف المؤخر ولعل وجهه اتفاق
اولوية تقدم العامل ومرجوحية تأخره مع الفصل فلو كان
ما بعدهما جواب لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا قيد لهما
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف ما بعدهما من العامل

اي لا يلزم الايراد بانه لو كان الاستحقاق الاول قبل الثاني يلزم ان لا يجوز في التنازع اعمال الاول مطلقا سواء كان مقدما او متوسطا او متأخرا معينا فلا يوجد التنازع اصلا لا محرر العصم

الاول

الاول دون الثاني ان اختجهته اقتضائهما بالاتفاق فالحكم
يوافق الكسائي ههنا صرح به شراح اللباب وفي لب الالباب فلا وجه
لقول من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم الاظهار وهو يمتنع ههنا اذ لو اضمر بدون
الا فسد المعنى ولحوق الا يصح اضماره هذا في المرفوع واما
في المنصوب نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك وزيدا فالحذف
ظ الا لو اختلف المضمران رفعا ونصبا حالا لان او تمييزان او مصدران
على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف ح بل يجب ذكر
المعمولين كما ضربت الا اياك وما تمنى الا انت لتغاير صيغتي
المرفوع والمنصوب فلا يدل احدهما على الاخر بخلاف
المظهر نحو ما ضربت وما تمنى الا زيد ولو قال فلو بعد
الا يحذف من الاول الا في المضمر اعرابا لكان اخصر واشمل
نحو ما قمت ولا قعدت الا انت ولو كان ما بعدها ظاهرا غيره اي
غير ما ذكر من الواقع بعد الا بقي المنفصل بلا الا مهملا نحو اقائم ام قاعد
انت اذا جعل فاعلا واجتراء بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط
رفع الظاهر في حد المبتدا فعلى هذا فنحو اقائم ام قاعد انتما
او زيد او الزيدان يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي

(interlinear: الفراء والكسائي — المختلف ص — الا مبتدا اذ لم يكن ما يخرج فيه — على المذهبين)

(margin: وهو خارج عن قول المص بمنفصل)

والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الاخر حينئذ في اطلاق ظاهرا
ولو اريد به المستقل بالتلفظ ليشمل المنفصل اذ لا يوقف فرق بينه
وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل العامل الثاني
عند البصريين واشار الى ترجيحه بترك لو للمجاورة وهم يجوزون
اعمال الاول مرجوحا واضمر الفاعل فيه اي في الفعل الاول
ان اقتضاه متملا على طرزه اي وفق الظاهر في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع فيجوزون الاضمار قبل الذكر قطعا للتنازع
وهربا من حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق بخلاف
الاضمار والنقض بنحو ما اكرم الا انا وابصح بهم وابصروا فربني واضربوا
القوم واضربي واضربن القوم غير وارد لوجوده في الاولين
بارزا او مستكنا ووجود بدله في البواقي فظهر ضعف مذهب
الكسائي اعني حذفه هربا من الاضمار والمفعول مبتدأ اي لو اقتضى
العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا بان يكون جزءه قبل ان يريد
مفعول باب علمت فيه ان المصنف والزمخشري جوزا حذفه
في تفسير قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الاية وقال
ابن الحاجب في شرح المفصل فان ذلك كخبر المبتدأ فاذا جاز حذف
ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انما الممنوع هو الاقتصار

بان يكون

بان يكون الآخر نسيا وقيل يريد بالضرورة ما في حذفه لبس في مثل
بنحو استغنت واستعان على زيد به ورغبت ورغب في الزيدان
عنهما وملت ومال عني زيد اليه وبالاظهار خلاف الحذف بقرينة
المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما فاعلية
شيء والآخر مفعوليته وهي تعم ما بالواسطة وما بدونه لكن في
تمشيته فيما يجيء من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال والا اي وان
لم يكن ضروريا فيحذف فهو باب الاضمار في الفضلة ولو
اعمل العامل الاول كما هو مختار الكوفية لكونه اول
الطالبين اضمر الفاعل فيه اي في الثاني على طرز الظاهر بلا اختلاف
والمفعول معطوف على المستكن في اضمر بلا تاكيد لوجود
الفصل مشتملا على الوجه الاول لئلا يتوهم ان مفعوله
مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة
ولو منع منهما نائب الفاعل اي الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول
قيل يريد باب علمت نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فلو اضمر ثاني الثاني مفردا يخالف الاول ولو ثني
يخالف المرجع والاختصار ممتنع ورد بجواز المخالفة والاقتصار
ولو صور مثال فيه لبس حالي الاضمار والحذف ولو حمل المنع على اللبس

كالضرورة فيما سبق لزوال الاشكال وترك الجواب عن قول امرئ القيس
لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسائل المبتدا لما كان مشتركا
بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهما
في حد واحد فادخل او ليدل على النوعية والاستقلال بخلاف الواو
اذ اصلها الاشتراك الشخصي الا ان لا يمكن فالنوعي الا ترى ان من
قال على لفلان وفلان مائة درهم صار مقرا لكل بخمسين
بخلاف جائني زيد وعمرو وقد اصاب المص حيث ميز احكام المبتدا
من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما اي اسم او لفظ هما او لي مرفوع
مسند اليه نائب وضمير لهما ومنفكا حال منه عن العامل اللفظي المراد
ما يعمل بالاصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور في نحو علمت لزيد
قائم وبحسبك درهم قيل وجه العدول من التجريد الى
الانفكاك اقتضاء الاول سبق الوجود دون الثاني وفيه
خفاء او صفة اي لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود
فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو اقرشي اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان بعد حرف النفي
والاستفهام لفظ الحرف حشو مخل اذ النفي اعم مما يستفاد من الحرف
وهو ما ولا وان وانما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم

وانما كان اصل المبتدا التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الاثر اللفظي في العمل والتقى امر المعنوي اي تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل كان بالاعتبار بالطاري دون المطرد والقائم عليه واما وجوب تقديم الحكم في قائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصيغة في عامل الفعل في العمل وانما قدم في الفعلية لكونه الفعل محتاجا الى الاسم واستغنى الاسم عنه فارادوا في الجملة الاسمية منها تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابتداء من اول الامر انها فعلية فلو قدم ايضا الفاعل لم يتعين للفعلية في اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم آخر شيخ رضي الله عنه

الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف وهو الهمزة وهل وفي الاسم نحو ما صانع
البكران ومن خاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف وكم وايان ويرد
على المصنف دون ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر ولا موصوف اذ لا يقال
اضويرب الزيدان ولا اضارب عاقل الزيدان ورافعه لظاهر
ليخرج نحو افاقائمان الزيدان او الزيدون لان الصفة ههنا متعينة
للخبرية اذ تفرد الصفة عند رفع الظاهر لمشابهة الفعل الذي
يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التاويل البعيد وعليها
نحو اقائم ابوه زيد والجواب ان المراد بالصفة المحضة التي
لا يشوبها الموصوفية والمصغر مركب منهما والمتبادر من التبعية
الاتصال لفظا ومعنى والاستفهام والنفي في المعنى داخلان
على المبتدا وفي نحو اقائم زيد اي فيما طابقت مفردا امران كون
الصفة خبرا مقدما ومبتداء ما بعده فاعله ساد مسد الخبر
بخلاف اقائم الزيدان او الزيدون فان الصفة فيهما متعينة
للابتداء وما بعدها للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتدا
والخبر ويتقدم المبتداء اصلا لتقدم اصل واصليا على حذف
النسبة والمراد به الاولوية فصح الاضمار اي اتيان ضمير راجع
الى المبتداء قبله اي قبل ذكر المبتداء لتقدمه معنى نحو في داره

علة كون الصفة مشتركا بين الزيدان
او قائمة الزيدون متعينا للخبر حاصلان
ثقال الحكاية لمبتدا لتم تعدد الفاعل او التاويل
البعيد سروري

فان الفاعل عنه زيد بن ... وكونه قائم
مبتدا على خلاف الاصل وكونه مبتدا بغير
على تقديم الخبر على خلاف الاصل ...
بحكم خلاف ما ... ويجوز الامران
عصام

زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب تقديم المبتدأ لو تضمن
عدل عن الاشتمال للاختصار ما يثبات له الصدر كالاستفهام
والشرط والتعجب والقسم كمن ابوك على مذهب سيبويه فان
من مبتدأ عنده وان كان نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك
مبتدأ ومن خبره ولو قال كمن قام لكان اولى واخصر
او كان خبره فعله اي دالا على فعل المبتدأ اي على حاله فيشمل
نحو زيد قائم لئلا يلتبس بالفاعل ونحو انا قمت لئلا يلتبس
بالتأكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لئلا يلتبس
بالبدل او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا
او بعد الا معطوف على ما فعله نحو ما زيد الا قائم او معناها
نحو انما زيد قائم لئلا ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية
وكانها اكتفى بما ذكر في الفاعل او مماثله معطوف على فعله
اي في اصل التعريف نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو
افضل مني وغلام رجل صالح خير منك لئلا يلتبس بالخبر
الا بقرينة معينة للابتداء والاستثناء مفرغ اي يجب تقديم
المبتدأ اذا كان خبره مماثله ملابسا بحال شيء الا ملابسا
بقرينة وهذه زيادة لازمة كبنونا بنو ابنائنا وبناتنا

وبنوهن

بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان غرض الشاعر الحاق ابناء الابناء
للابناء دون ابناء البنات فبنوا ابنائنا مستعين للابتداء فقدم
خبره لعدم الالتباس والكاف من عبارة المصنف ومقدر
في البيت ويحذف المبتدا جوازا عند القرينة اكتفى بذكرها
كقوله المستهل الهلال والله اي هذا
في الفاعل ويجب حذف المبتداء في نحو الحمد لله الحميد بالرفع
يريد كل نعت في الاصل قطع عن منعوته لمخالفة الاعراب
لزيادة مدح او ذم او ترحم لزيادة معنى فيه ويسمى المرفوع
على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتداء لم يظهر قصد
هذه الثلثة وكذا المنصوب على احد هذه الثلثة يجب
حذف عامله كما اذا نصبت الحميد فالرفع بتقدير هو والنصب
بتقدير اعنى وسمع على الحكاية عطف على قوله الحمد لله يريد
كل مصدر يدل عن الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر
فحمل على النصب في وجوب الحذف اي امري سمع وزيد كسمع
في الاعراب الخبر بالنصب اكله بالرفع تقديره زيد اكل الخبز
هو اكل يريد كل مخبر عنه بصفة ذكر بعده منصوب
على الاشتغال قبل انما وجب الحذف هنا اذ لا بد من تقدير ناصب
خبر لزيد فالمذكور لا يجوز ان يكون مؤكدا للمحذوف

لانّ المؤكّد لا يحذف للتضاد بين الحذف والتّأكيد ولا اجرانا نيا

لانّه لا يكون بل يتعدّد فنفين الحبّرية لمحذوف وهذا كما ترى

لا يفيد وجوب الحذف ويكون المبتدأ نكرة لو تفيد وهذا مذهب

بل قرينة للحذف منه

المحققين من النحاة اختاره المصنّف والجمهور شرطوا

التخصيص بشيء ثم اختلفوا في عدد المخصصات

وايجاب التخصيص للافادة وهو هي قد توجد بدونه كلوكب

انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها كما احد غير مرزوق

وعلى اللغة التميمية وعبد مؤمن غير مخلد في النار و

وان كان صاحب كبيرة

اعتزالي في النار المدلولة بمخلد ام رافضي وشراهما راجع

ومنها اي

الى المعتزلي والرافضي فيه مكنية وتخييلية وترشيح وكلام

على اهل السنة والجزء الذي لا يقبل الانقسام اصلا

وجود في الخارج وفي المثالين الاولين رد للمعتزلة

وفي السادسة للفلاسفة الخبر ما لفظا اسند اسنادا

ولم يقل اكم اكتفاء بما ذكره فيما سبق

تاما الى المبتدأ فيخرج نحو مؤمن في لعبد مؤمن خير من

مشرك وما قيل في وجه الخروج لانّ المراد هو المسند

الى المبتدأ بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو ظ

وهذا التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن

لا التفهيم المبتدى

يقال الامثلة تبين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين من ان مرام الامثلة النحاة لما رأوا ان المبتدى لا يعرفونه بالتمييز بين المفيد في الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة فلما اختلف عند الفائدة ليكون على بصيرة في الحكم على النكرة عصام

تامّا مؤمن مسند بالاصالة الى العبد وهي بلا واسطة شيء بينها

يلزم

يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم اخوه مجرد قائم مع كونه
مرفوعا بالمبتدأ مع فاعله كما في زيد قائم ابوه او ابوه قائم
فيلزم كون الاعراب في وسط المعمول وقد عرفت انه لا فساد فيه
مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكان اخذ الجملة
فاظنك في الاكثر وعدم كون مجرد قائم في المثال
المذكور خبرا ظاهر من اللفظ والمعنى ويطابقه اي يطابق
الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث والافراد وضديه لو كان
الخبر مشتقا لا بد ان يزيد او في حكمه كالمنسوب ولم يكن
افعل من ولا سببيا ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون
الخبر جملة ملابسة بعائد يربطها الى المبتدأ لانها
من حيث هي مستقلة وذلك هو الضمير في الغالب
وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا بآياتنا
اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى
انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس
نحو نعم الرجل زيد على وجه والظاهر نحو زيد قام ابو طاهر
(اي على كون المخصوص مبتدأ)
اذا كني بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة ويستثنى منه خبر
ضمير الشأن واما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت

انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ومقولي زيد منطلق فالخبر
فيه ليس بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد
قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداها جزء من الاول
نحو البر الكر بستين وسماعا في غيره والظرف اي ما يسمى في الاصطلاح
كالمجرور بغير من والمنصوب وأمثاله الموضوع فلا يحذف
اعم من الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف
لا اسم فاعل على الاولى لكونه الاصل في الاصل في العمل
الا ملابسا بقرينة معينة للفعل نحو الذي في الدار زيد
ورجل في الدار فله درهم او معينة لاسم الفاعل نحو اما عندكم
فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقدمه
على المبتدا وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو
تضمن الخبر ما له الصدر مفردا حال من فاعل تضمن
كاين زيد فان اين مفرد صورة
اي غير جملة صورة وجملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلا
والمضاف الى ما تضمنه في حكمه في وجوب التقديم صبيحة
اي يوم سفرك او حصصا اي عين تقديم الخبر خبرية بحيث
لو لم يقدم المبنى بالصفة نحو في الدار رجل لالتبس المصطلح
لو قلت رجل في الدار يتوهم ان في الدار صفة رجل
اعني تقليل الاشتراك فلا بناء في تجويز الابتداء بنكرة
غير مخصصة ولذا لم يقل وصحة كابن الحاجب ولا بد من اشتمالها

اذ لو كان ضميرا او اسما غير الضمير فيكون الخبر عين
المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع
المضمر لكنه تقع مع الحذف وكذا الام
العهد انه مع الحذف لا ينساق الذهن
الا الى المضمر عصام الدين

وكذا الفعل العام كالحصول والكون لان الا نادرا
المستقر
حتى حصر عامة النحاة الظرف
فيما كان عامله عاما وحقق بعض
المتأخرين انه قد يكون من الافعال
الخاصة اذا انساق الذهن اليه
بحسب المقام عصام الدين

لا انه اذا كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه يجوز
زيد من ابوه اذ الاستفهام و
ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان
تقع صدر الكلام جملة من الجمل
بحيث لا يقوم عليها احد ركني
تلك الجملة

نحو

نحو سلام عليكم وكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مبتدأ
مع مدخولها نحو عندي انك قائم لئلا يلتبس المكسورة ولا بد
من استثنا اما بعد اما ولو لا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك
قائم فمحق ولو لا ان زيدا قائم لقمت ولو قال اولزم لبس
من تأخره بدل قوله او خصصه او كان خبرا عن ان لكان
اخصر وافيد او ضميره معطوف على ضمير كان للفصل اي او كان
ضمير الخبر اي الضمير العائد اليه موجودا فيه اي في المبتدا نحو
على التمرة مثلها زبدا فان ضمير مثلها عائد الى التمرة وهي
جزء الخبر في الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان
المبتدا بعد الا ومعناها يعني انما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر
جوازا نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد الخبر لفظا كهو حلو
حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر فلا
يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظاهما اجري الاعراب
عليهما معا فظهر جواز اعراب المعمول الواحد باعرابين اذا تعدد
لفظه كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحد لفظا نحو تضارب
القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتدا مع اما ولا يحذف
الا لضرورة وجائز فيما ذكر المص وممتنع فيما عداهما وصح

لعدم سبب موجب وجوز

نحو خرجت فاذا السبع في تقدير على المذهب الصحيح خرجت فاذا السبع واقف واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه
لان لامها ان اذا ظرف مكان عن السبع اي حصل مكان خروجي السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتداء خرجت
فوقت خروجي وجود السبع والمذاهبا الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي
يدل على هذا المذهب عندي ان العرب اذا صرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير
الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجاءت المقدر والتقدير خرجت ففاجاءت وقت السبع
واقفا ويحتمل ان يجعل ظرف مكان فهذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف عصام الدين

دخول الفاء في خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوف او غير موصوف نحو
كل نعمة فمن الله والموصول معطوف على كل بفعل او ظرف نحو الذي
يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصول
المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي الآية ونحو غلام
الذي يأتيني فله درهم والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما
وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتيني فله درهم ويمنعه اي يمنع
جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لمشابهة الشرط والجزاء
الذين من قبيل الاخبار في الدلالة على السببية وهما يخرجان
الكلام الى الانشاء وفيه نظر وفي اخواتهما الاربع اختلاف والصحيح
الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو قال
ويمنعه النواسخ الا النونيات من الحروف لكان افيد وابعد من الشبهة
ويحذف الخبر جوازا لقرينة ويجب حذفه لو التزم في محله
اي الخبر غيره فيستغني منه كخبر لولا الامتناعية فان جزاءه التزم
محل خبره عاما حاصلا من الخبر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب
ذكره ان لم يكن قرينة قوله عليه السلام لولا قومك حديثوا عهدهم
بكفرهم لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين وان كانت فالامران
نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مومنين اي اغويتمونا وما عطف على خبر

كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في شرح المفتاح
في بحث حالة المقتضية ترك المسند في شرح المفتاح
في عطف مفرد في جملة على مفرد في جملة اخرى كما في
قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا او قد قيل بزيد
ان هذا العطف الشيء ما يحتاج دفعه الى دقة
لانه عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا الى زيد وكذلك
لقائما على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وكونه ثابتا
الدقة ان يعتبر في عطف عمرو ومجرد كونه ثابتا
لزيد وكونه اسم كان وفي عطف قاعدا على قائما فليس عطف
كونه ثابتا كالقائم ثابتا في كونه خبرا اصول ابع عطف
احدهما وصح مقصود ابلغ ثابتا بالاضافة الارتباط
صاحبه ليرتبط احدهما على بالاضافة العطف
الذي بانه المعطوف عليها ولو حمل العطف على دعوى لا يحتاج
ههنا على تقدير الاضافة العامل في حواشي شرح
لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المسند
المفتاح يبقى في تنبيه لعموم المسند او لو قد
التي ذكره بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر
بعد حرف العطف كلمة كان عامله في
عمرو والرفع وفي قاعدا النصب لم يكن
الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم
يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون
مثالا للمسئلة اذ ليس فيها جملتان
عطف المفرد ان من احديهما على مفرد من
في الاخرى بل في جملة واحدة عطف
بعض مفرداتها على بعض مفرداتها على البعض
الا ان يحمل على النظير او التمثيل لمطلق عطف المفرد
وان لم يكن المفردات من جملتين عصام الدين



وضابطة هذا كله مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيين وضيعته خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع كانك
قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو بمعناه فلا يكون مما نحن فيه وقال البصريون الخبر
محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ ساد مسد الخبر المحذوف فكيف حذف وجوبا
وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المحذوف
المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف لم يتجه الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك جئني زيدا قائما حاصل انه ليس
هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل

لولا زيد كل مصدر لفظا او معنى اضيف اي نسب الى فاعل او
لمنع لطلو مفعول وبعده اي بعد ما اضيف حال من احدهما
او منهما نحو ضربي زيدا او زيد قائما او قائمين وان نصبت
زيدا قائما والتقدير حاصل اذا كان اي وجد قائما والقائم
مقام الخبر الحال وافعل عطف ايضا على خبر لولا مضاف
الى افعل اي هذا المضاف المذكور نحو اخطب ما يكون الامير
قائما اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما جعل
وجوده خطيبا مبالغة وما عطف ايضا على خبر لولا عطف
عليه نائب الفاعل بواو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اي مع حرفته
مقرونان وخبر ما اقسم به حال كون ذلك المقسم به
صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا لسد الجواب
مسد الخبر بخلاف نحو علي عهد الله لافعلن كذا لعدم صراحته
في القسم فلا يجب حذف خبره خبر بابان ما اسند
تاما الى اسمه فخرج نحو حسنا في ان رجلا حسنا قائم
وهو كالخبر اي خبر المبتداء في كونه مفردا او جملة ومتحدا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا
لبابان بوجود الشرائط وانتفاع الموانع فلا يرد جوا ان زيد

وهذا مستقيم في مثال المذكور اما اذا احكم بان فلا انه لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا زيدا بالباب بكيلان كون جزءا عاملا لان لا يعمل ما بعدها
لما قبلها ولا معنى لتقدير ومعقد تماكما لا يخفى ثم انه قد اعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كونه بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل
ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا ويجوز ان يكون بالباب
حالا او ضرا بعد خبر حتى حكى ...... ذهب الاخفش الى ان هنا حرف ورجح مذهبه بصحة المثال المذكور لان ان لا يعمل ما بعدها لما قبلها
واجاب الشلوبين عن ذلك بانه يكفي العامل في الظرف مع كسران معنى الكلام الذي فيه ان وقيل العامل محذوف وتقديره خرجت فاذا
ان عمرو امنطلق فاذا الطلاق عمرو انه منطلق وههنا المحذوف مبتدا وان ما بعدها مفسر له دالة عليه ـــــ منه

وامتناع ان ابن زيدا ويتقدم خبر باب ان على اسمه لو كان
ظرفا جوازا اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
ووجوبا ان كان نكرة نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
ولا يجوز في غير الظرف بخلاف خبر المبتداء فانه يجوز تقديمه
ظرفا او غيره وهذا كالاستثناء **خبر** لا التي لنفي الجنس
اي لنفي الجنس ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم جزءها
على اسمها ولو كان ظرفا لضعف عمله وكثر حذفه اي الخبر
ويجب حذف خبرها في لغة بني تميم ان دل عليه قرينة نحو
لا رجل لمن قال هل في الدار رجل والا يجب ذكره كذا نقل
الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يثبتونه لا لفظا ولا
تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل
فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا **اسم ما ولا** المشبهتين
بليس في النفي والدخول على المبتداء والخبر ما اسند اليه ثابت
الفاعل يليهما حال من المجرور ومن تمام التعريف ومشعر ببطلان
العمل عند تقدم الخبر وكلفظ لا لم يدخل المعرفة عاملة ولم تدخل
الباء في خبرها وليست لفظ لا لنفي الجنس بل لمطلق النفي
بخلاف ما وليس في هذه الثلثة فقل العمل فيها اي في لا الحاقة

قوله بخلاف خبر المبتداء آه
وانما ذلك لان هذه الحروف فروع للفعل في العمل فلم يتصرف فيه معمولها بتقديم
على الفعل والاول كما تصرف في معمول الفعل وذلك
ثانيا على الاول كما تصرف في معمول الفعل وذلك
خبرها خبر المبتداء اي غير اذكر ما تضمنا ما لم يصدر
الا جزءها الا يكون مفردا واتضمنا ما له صدر
الكلام سيد رضي رحمه

وانما قدم المفاعيل لان الاصل المنصوبات ثم قدم منها
المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصل
واصطلاحا دون ما عداها بسند ديك
وانما جاز تقديم الاظرف التوسع فيه في الظروف ما لا يتوسع
في غيره لان كل حدث لا بد ان يكون في زمان او مكان
فصار الظرف مع الشيء كالقريب الحرم لشخص
يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجرى
الجار والمجرور مجراه لمناسبة الظروف اذ كل
ظرف في التقدير جار ومجرور • سيد رحمه

المشابهة

المشابهة وكثير فيما كثر المشابهة **المنصوبات** تذكر ما ذكر
في المرفوعات المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بحرف بخلاف المفاعيل
الباقية ما نصب عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى التكلفات
مع عدم تمام منعه اما الاول فان يراد بالفعل في فعله
القيام وبالفاعل ما يعم نائبه للالانى نحو ضرب ضربا وبالفعل
المضاف اليه ما يعم المشتق والمشتق منه وبالمذكور ما يعم
الحكمي وبمعناه اشتمال الكل الجزء مع عدم تمشيته في النوع
والعدد ومعمول المصدر ولا قوية بشيء منها واما الثاني
فلصدقه على نحو ضرب وضربي شديد للتاكيد اي لمجرد
كونه تاكيدا وتقوية بمعنى عامله يعني جعل النصب علامة
له لتخرج نحو ضربت زيدا زيدا فان نصب الثاني لكونه تاكيدا
لمنصوب لا لمجرد التاكيد والا كان كل مؤكد منصوبا وهذا
حد جامع ومانع لكن لا يفيد للمبتدى لاستلزام الدور
بل يفيد لمن عرف المنصوب بسلامته او غيرها واحتاج
الى معرفة الاصطلاح ولا يتقدم هذا القسم اعني ما نصب
للتاكيد على عامله لان حق المؤكد التاخر ولا يثنى ولا يجمع

فيجب الحذف في جميع هذا قياس والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط
هنا ماذكر من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر للبيان النوع احتراز عن قوله تعالى ومكروا مكرهم
وعند الله مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يعمل فيهما الفعل
ويتصل به فلما تحقق حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام اللزوم بحذف ماهو موضوع للحدث والتجدد
في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقديم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب وصبغة
الله وعد الله اولكون الكلام مما يستحق الفراغ منه لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحنانيك فبقي المصدر
مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم

لكونه تاكيدا للماهية من حيث هي هي ولا كثرة فيها وهذه الثلثة
يجوز في الاخريين فلذا خص النفي بالاول والنوع او العدد
بخلاف النصب في نحو رايت ضربا حسنا ورجالا ثلثة وهو
اي المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج
بل حكم من احكامه ملابس بمعنى الحال عاملا بخلاف الملابسة
بلفظ فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسا ومعنى الملابسة
جرحت جرحا وجدت جدة وقعدت وقعدة وخوف كره وخوف ذلك

اشتراكهما في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربت ضربا او تضمنا
اي العامل والمطلق
كذلك نحو ضربت ضربة او مختلفا نحو ضربت ضربا ولو كان تلك
الملابسة حكما حكميا او محكوما لا وضعيا ليتناول نحو ضربته
سوطا او ثلثة ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض
نباتا وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة فيه وضعي لا حكمي كما قيل
ويحذف اي يجوز حذف عامل المفعول المطلق نحو خير مقدم
ويجب الحذف المذكور كفضلا اي كحذف عامل فضلا من فضل من
الشيء كذا اذا بقيت منه بقية وايضا من اض اي عاد وحمدا له
من باب الافعال
لبيك من لب بالمكان بمعنى الب اي اقام والتثنية اي اقيم لامتثال
الكاف ثم حذف حرف الجر فنصب المفعول واضيف المصدر
امرك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع اعلم ان ابن الحاجب
قسم وجوب الحذف الى السماعي والقياسي وعد حمدا بدون

اصله البين فقلبت حركة الباء الاولى الى اللام
فحذفت لالتقاء الساكنين ثم حذفت الالف المزيد
للمصدر ثم ادغم في الباء فصار
لبا ثم ثنى فصار لبين ثم اضيف الى الكاف للخطاب
فحذف النون فصار لبيك صندي

اللازم

اللام من الاول ولبيك من الثاني وحصره الرضي في القياسي وزاد
فيه موضعا ما وقع مبنيا للفاعل والمفعول بالاضافة او اللام من غير
ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وسنة
الله وفضرب الرقاب وحنان الله ولبيك وبوشاك وحنانيك وحقا
لك وعقرا لك وجدعا لك بخلاف نحو سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا وفي نهج البلاغة نحمده
حمدا ونحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وفعلت فعلتك ونفى
ما وقع مثنى ولو زيد للتكرير لانتقضه بنحو قوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين واما نحو لبيك وسعديك فداخل في الزيادة
وارى هذا هو الحق وكلام المصنف يميل الى هذا حيث
قيد حمدا بله وقرنه بلبيك ولم يصرح السماع غير انه لم يذكر اللام
في الاولين وفصل هذا القسم عن البواقي بان لم يذكر القاعدة
فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه اراد به السماع ويمكن
ان يجعل له متعلقا بالثلثة على التنازع مشعرا للبيان
باللام ولبيك بالاضافة فيوافق الرضي ولو قال
ويجب فيما بين فاعله او مفعوله بالاضافة او اللام غير
نوع لكان اولى وما عطف على فضلا اي مفعول مطلق

لوجود التصريح بالضابطة والسلامة عن الايهام المذكور

هو مثبت بعد نفي ومعناه دخل كلا منهما على ما اى فعل ناسخ
او اسم وهذا اولى من عبارة الا يكون المفعول المطلق خبرا لعدم
صحته لحمل الايجاز اكاما انت ضربا وما كان زيد الا سيرا وما وجدتك
الا سيرا البريد ومكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون
خبرا نحو زيد سيرا سيرا او ان زيدا او كان سيرا سيرا وجه وجوب
الحذف ان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام
حصول الفعل منه ووضع الفعل المتجدد والاسم العامل
كالفعل مع ان هذا المصدر بعد الخبر عنه المذكور يدل
على تعيين العامل وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر
على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا سير وما مفعول مطلق
اكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر واوفى من عبارة
الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا
يرد نحو زيد يسافر مسافرة كله على كذا اعترافا فان اعترافا
اكد مضمون له على الذي لا يحتمل غير الاعتراف فيسمى تاكيدا
لنفسه او انت قائم حقا فحقا تاكيد لمضمون انت قائم الذي
يحتمل غير الحق فيسمى تاكيد الغير او البتة اى بت
هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم مرة

يوكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان
المصدر مؤكد بنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان
المؤكد هنا مضمون الجملة اى الفعل بدون
الفاعل الا ان الفعل يدل وحده على الضرب والاثبات
واما في ما نحن فيه فان الاعتراف مضمون الجملة
بكمالها لا مضمون اجزائها شرح دصيام

وارجع

اضراب عن ليس فيه

وارجع اخري ثم اجزم فيكون قطعيين او اكثر بل لا يشنى فيه النظر و
المسموع قطع همزة البتة على غير القياس وقيل تعريفها اي حقا
وتنكيرها اي البتة قال في لب الالباب والاكثر في الاخير
اي فيما يحتمل غيره التعريف باللام وفيما قبله التنكير ووجه ان
ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تاكيد فناسبه اللام العهدي
او الجنسي بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المص و
قيل في شرحه للسيد عبد الله وقد يجيء اللام لازما في بعضه
كالبتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانما
وجب حذف العامل في هذين لان الجملتين كالنائبتين عن
الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتين في المصدرين
لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط
مخالفا للكافية لمناسبة السابق في التقوية والتاكيد او
فصل عطف على اكدا اثره راجع الى مضمون الجملة والمراد
بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر المن والفداء
وانما وجب الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع
اشتراطه في الضابطين اكتفاء باشعار التاكيد وتفصيل الاثر

فائدة يعني الفعل المقطوع وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي لقطع المعلوم معني التي لا تردد فيها ح

وفائدتين مقاميهما فلا يجوز تقدم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يتبع التوكيد نحو زيد حقا فمن قال وانا لا ادري باي سبب ارتكاب حذف الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدر فاقاد معنى الفعل كما ذكرنا في المصدر انها عليها اضعف العامل فلا يكون من هذا الباب . محمد رضا

او شبه به اي شبه بالمفعول المطلق فيه نائب الفاعل

علاجا حال من المجرور اي صادرا عن الاعضاء الظاهرة

كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وغير العلاج ما ليس

كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعد ما اي جملة تضمن

صاحبه اي المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه

لا شخصه وما اي اسما ملابسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق

كله صوت صوتك اي يصوت صوتك او تصويتك

باقامة الاسم مقام المصدر كما في كلمته كلاما ووجه الوجوب

ما سبق وتقول في غير العلاج له علم علم الفقهاء على الوصف

او البدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته على الحدوث والمراد

الاستمرار **المفعول به** في اللغة الذي الصق به

الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام وفي الاصطلاح

ما تعلق الفعل به اي الحدث اي يتوقف تعقله عليه عدل

عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا وجعل

الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا مجاز لا قرينة له ويرد على

الملصق الفاعل واللوازم البينة السابقة للاحداث ويجعل عبارة

عن الاسم المنصوب بقرينة المقسم يخرج الكل لكن فيه ما مر غير مرة

كالنفي كالبصر كالبصل للعمى وسائر الملكات
للاعدام كذلك تدرك ساير الحواس منه

ويتقدم

ويتقدّم المفعول به على عامله جوازا نحو زيدا ضربت ويجب التقدّم المذكور
لو تضمّن المفعول به الصّدر اي صدر الكلام كالاستفهام
والشّرط وكم الخبريّة وكالمضاف الى احدهما نحو كم رجلا او رجل
ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت ويمتنع التقدّم لو كان العامل
اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه او شيئا مضافا
اليه نائبا الفاعل وضمير عايد الى موصوف محذوف لا
يقال انا زيدا غلام ضارب اذ المعمول لا يتقدّم على ما لا
يتقدّم عليه العامل لكن ينبغى استثناء غير فانّه يجوز ان يقال
انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به
جوازا لو كان منويّا بقرينة ولو كان نسيا اي منسيّا
فيجعل كاللّازم فلا يحتاج الى قرينة كيعطى اي يفعل
الاعطاء فلا يقدّر المعطى لعدم تعلّق الغرض به وعامله
عطف على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكّة لمن استعدّ
للحجّ اي نقصد لمكّة ويجب حذف العامل فى سبعة ابواب
الاوّل سماعيّ وذلك فى الامثال او امثالها فلا يجوز
ذكره لامتناع تغيّرها كاهلا اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا
ولا اجانب والبواقي قياسيّة والثّانى باب الاشتغال وبيانه

له باب الاشتغال وما اضمر عامله على شريطة التفسير قدمه على النداء
مخالفا للكافية حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا الانسب
تقديم التحذير والاغراء والاختصاص وما مفعول به عطف
على اهلاكان بعده عامل فعل او شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول
به عمل زائد في غيره ضميره كزيدا ضربته او متعلقه كزيدا ضربت
غلامه او رجلا يحبه او الذي يحبه او عمرا اخاه فوجود الضمير
وعمل النصب لفظا او معنى فيه او في متعلقه شرط فالوجه
ان يقول ناصب ضميره او متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت
وبمفهوم غيره خرج نحو زيدا ضربت بسوط وامكن اعماله
اي العامل المذكور في المفعول به السابق او اعمال
مناسبه فحذف المضاف فرفع او بقي على جره على الاقوال
او عطف على المجرور على مذهب الكوفية واحترز بالامكان
عما امتنع لمانع لفظي كان واخواتها ولام الابتداء والالتمني
وماوان بخلاف بواقي حروف النفي والا ونون التاكيد
وحروف العطف وفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة ومنه
قوله تعالى الزانية والزاني الآية عند المبرد وكم والاستفهام والعرض
والتخصيص والشرط والتفضيل والتعجب واسم الفعل والمضاف

اليه

اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكونه العامل من جملة
اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الآية عند سيبويه اذ تقديره عنده
حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فاجلدوا جملة اخرى
بيانية فلا يعمل في التي قبله والفاء زائدة او تفسيرية او معنوي
كفساد المعنى او خلاف المقصود كما في قوله تعالى وكل شيء
فعلوه في الزبر فانه لو نصب كل فان تعلق في الزبر بفعلوه
اي اللفظ في الزبر
فسد وان كان صفة لكل شيء لزم الثاني اذ المعنى
المقصود والمعنى
ان كل مفعول لهم ثابت في الزبر لا ان كل ثابت في الزبر
فعلوه وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا
وينبغي ان يزيد لولاه اي لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان
فرضي وان المانع منحصر في العمل ويحصل الاحتراز منطوقا
او ظاهرا
من نحو زيدا ضربت بسوطه وعبارة امكن اولى من لو سلط
اذ يتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظي نصبا مفعولا
اعماله فهذا مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله وان جعل
مفعولا علي ليحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهب به فالمناسب
قريبه والانسب ما قلنا لفظا صفة اي لفظيا نحو زيدا ضربت
او معنى اي معنويا محليا نحو بزيد مررت به وعلى الثاني فاللفظي

نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوي زيدا مررت به كزيدا حبست
عليه اي لابسته او مررت به اي جاوزت فمثالان لكمال
ليعلم انه يعم اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة المغايرة
قدم الكامل فيها وترك مثال الاول لوضوحه ثم هذا
الباب اربعة اقسام ما يجب فيه النصب وما يختار وما يساوي الرفع
وما يختار وليس ما يجب فيه الرفع من هذا الباب وفي
ترتيب الاقسام نظرا الى الترقي التدريجي وهو قلب ما ذكرنا
اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على المساواة
وتقديم الاحق بالبنا فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو اولى
اختاره المص غير انه قدم اختيار النصب ومساواته
فقصر او المص اقل تقصيرا ونصبه اي باب الاشتغال
اولى من رفعه لو عطف اي لو وقع العطف في باب الاشتغال
على جملة فعلية كقام زيد وعمرا اكرمته للتناسب ولو كانت
الجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات وجهين الفعلية والاسمية
اواحتمال العطفين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره
فالنصب مساو للرفع او لبس عطف على المفسر بالصفة لو رفع كقوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان المراد كل شيء مخلوق لنا وانه

وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا
على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز
النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي
هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لتناسبهما
في كونهما فعليتين وهذا المثال اعني زيد قام
وعمروا اكرمته اورده سيبويه واعترض عليه بانه
لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا
رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرا اكرمته
ضمير راجع الى زيد واعتذر سيبويه السيرافي
واجاب ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال
بتركيب جملة اسمية او نحو ذلك وانما كان
على علم السامع اعتقادا بهذا عن سيبويه فيتضح
انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير عنه
المثال اذا اراد واجاب بعضهم
بانه يعلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى
الى قولهم رب شاة وسخلتها
ورد بان سخلتها ايضا نكرة والجواب
ما قاله السيرافي شرح رضي

بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل فيه كون خلقنا خبرا
فالمعنى وصفة فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا بمعزل
عن المعنى او كان بعده اي المفعول به المذكور امر او نهي
كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع خبر الابتداء بل
القول والنصب يستغني عنه او هو اي المفعول به المذكور وقع
بعد النفي نحو ما زيدا ضربته وكذا لا وان بخلاف لم ولما ولن
يجب بلفظ معمولها فلا يعتد بالاستقراء والاستفهام نحو ازيدا او
هل زيدا ضربته والرفع في هل اضعف وعند البعض لا يجوز
بل يجب النصب وينبغي ان يقول بعد حرف النفي والاستفهام لانه
لا يجوز النصب في ليس زيد ضربته ويجب في نحو من زيدا
ضربه او متى زيدا ضربته على ما في التوضيح وفي الرضى
ان الاسماء المتضمنة للاستفهام تدخل على فعلية فعلها ملفوظ
به كما في هل ويقبح متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع
في متى زيدا ضربته اقبح القبيحين كما في هل واذا كان المتضمن
للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم
ضربته وحيث واذا كانتا للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
واذا زيدا اكرمته اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم عرقهما

للشرط بخلاف ان ولو وامّا سائر الجازمة فلا يفصل عن الفعل
الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب بعد حروف
التحضيض هلا والا ألا ولولا ولوما وحرفي الشرط
ان ولو دون امّا لانهما لا تدخلان الا على الافعال
بالاستقراء والرفع اولى في غيرها اي المذكورات مما اختير فيه النصب
او وجب او تساوي او وجد قرينة مرجحة للرفع حال من محذوف
او فيها موجود اقوى منها اي المذكورات المرجحة للنصب والمسوّغ
كاذا للمفاجاة نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع
الاسمية بعد اذا للمفاجاة اقوى من تناسب العطف وهذا مذهب
البعض وبعضهم يوجبون الرفع بعده واما الطلب يعني الامر
والنهي والدعاء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه فغلبة دخولها
على المبتداء اقوى من رعاية التناسب واما مع الطلب
فالنصب مختار لان وقوعه خبرا تأويل بعيد فغلب على الغلبة
نحو اما زيدا فاضربه او فلا تضربه او فغفر الله تعالى وترك الجواب
عن الاثنين الكريمين لانه وضيفة المفسر والثالث باب التحذير
واشار اليه بقوله وما اي معمول به حذر مدلوله من مدلول
ماذكر بعده اي ما بعده ملابسا لوا و نحو اياك والاسد اي بعد عن الاسد

لانهما لا تدخلان الا على الافعال بالاستقراء

وتمثيله بكل زيدا ضربته ولا يوبده قرينة النصب لانه المفسر قرينة النصب ومع عدم لبس الكلام عما نحن فيه بل قرائن النصب التي ذكرها سبق واشار اليه بقوله اي المذكورات مما مر وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمه بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر في اللفظ قط كذا قاله الشيخ الرضي

مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم ان كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجي منصلا نحو اياي والشر والظاهر فيه لقدير اتقوا على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا نحو امرا نفسه ... الخاطب نحو نفسك والاسد الظاهر في الثالث فيستوي فيه الاسماء الظاهر والمضمرات عصام الدين على تنبيه المخاطب على شيء مكروه التحذير في اللغة تنبيه المخاطب على شيء مكروه وفي الاصطلاح ماذكره المصنف

من الابواب السبعة المفنية

فيقدر بعد العامل بعد المفعول به اوفق للمصلحة ضمير المنفصل فاتقوا

ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في الحذر بمعنى مع

والله اعلم

والاسد بعد عنك والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول
لشيء واحد جائز اذا كان احدهما منفصلاً ذكره الرضي
او من نحو اياك من الاسد اي اياك بعد من الاسد
و يحذف من جواز اياك ان تحذف بخلاف اياك
الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع
المعهودة شاذ و حذف العاطف اشذ وبابها
عطف على ضمير يحذف وضميره الى من اي يجوز حذف سائر
حروف الجر مع ان وان حذفا قياسياً اي قياسياً وهذه
فائدة استطرادية وما اي مفعول به عطف على ما اخذ
حذ منه اي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق
وانما وجب حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت
وعدم الفرصة بذكره حقيقة او اعتبارا وعامله اي
عامل قسمي التحذير بعد لا اتق لاحتياجه الى التكلفات
قال الجامي و نعم ما قال تقدير بعد في نحو الطريق الطريق
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده
فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما انتهى والرابع
باب الاغراء وهو المذكور بقوله وما اغري به مكررا كاخاك

والمفعول واحد لان ضمير الفاعل فيه بعد عبارة عن نفسه
وضمير المفعول وهو اياك عبارة عن نفسه ايضا كرره

واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو الاسد
الاسد واياك من اياك احذر نظرا الى ان التكرير المعمول لا
للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت
الارض دكا دكا ومنع الاخرون وهو الاولى لعدم
سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه

فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء
منه فيضر فيه بالمراعاة فيصح جعل التقدير بعد
نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق
لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال
يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي عصام

وضابطه كل اسم امر به مكررا او معطوفا عليه بالواو
ومع معطوفه نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح ومع العطف نحو شانك
والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيها الزم والحق في
وجوب حذفه المكرر هنا مثله هناك وان لم يكرر
وخلا عن العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف

وقد يأتي الاختصاص المبني باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو بك الله العظيم وبك اهل الرحمة الوسل فالواو كان
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغايب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله اوكان
المختص منكرا فليس من هذا الباب بل منصوب على المدح لجامي رحمه الله

اخاك اي الزم وهذا احد قسميه فعلية ان بزيدا ومعطوفا عليه
بالواو كسأنك والجمع ليدخل القسم الاخر واما نحو العهد اي
الزمه واحفظه فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء وعلة
وجوب الحذف ما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص
كما قال ومانصب على الاختصاص كنحن العرب نفعل
كذا اي نخص ونعني العرب ومنه اي مما نصب على الاختصاص
مانصب على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى
وامرأته حمالة الحطب والترحم نحو يأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالى ولابد فيه من اختلاف الاعراب
لما قبله ولذا يسمى وصفا مقطوعا ايضا وقد ينكر اي الغالب
في باب الاختصاص التعريف وقد ينكر كشعثا في البيت الشايع
واعلم ان المص عمم الاختصاص للمدح والذم والترحم والمشهور تباينهما
اذ الاختصاص لفظ ايها موصوفا بذي اللام بعد ضمير المتكلم للافتخار
نحو انا اكرم الضيفان ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا من بين الرجال
او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من
بين الرجال والمجرد بيان المدح بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجال
اي مختصا بالدخول وهذا القسم منقول من النداء حالة في الحال

(اعني شعثا) (الواو اعتراضية) (انا بعد ضمير المتكلم) (حال من ضمير المتكلم)

وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركته معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب فمن امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص الظهور حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء اولا حقيقة كما في زيد ولا مجازا كما بقي في التعجب منه والمنصوب فكم استعمال على التنادي في الحالة من معناه بالكلية وحال ظاهرا اي وضعه من ضم البناء الاول ولزومه رفع التابع له لم ينتقل الى الاختصاص لكن يجوع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال الا انه لم يتبين بين الرجال قال ابن الحاجب المعرف باللام ونحوها منقولة عن النداء لان المنادى في الام يحتمل الرجل منقولا عنه قطعا والمضاف ونصبه الا يرى انه يكون منقولا عن المنادى فيكون منصوبا بفعل مقدر بيا المقدرة كما في ايها الرجل والنقل خلاف الاصل واحصل واملح قال والعرب كاغنا والاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب الاصل والاولى ان ينتصب نحو وقد مر هذا كلامه ... المتساوي لان كل اي حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فاعرابه على ما كان ما نقل من باب الى باب حسب كان عليه

قوله يأوي اي يأتي ماويه عطل جمع عاطفة وهي امرأة لا حلي عليها يقال بالفارسية آرايش ذبود وشعثا جمع شعثاء
وهي التي لا يتزح شعرها ولا تزحيه ولا تغسله ومراضيع جمع مرضاع وهي كثيرة الارضاع وهو عندهم قبيح والسعالى جمع سعلاء
وهي اخبث الغيلان ~~لاشارح~~ الاول
جركن سود لي عورت
ولذا

ولذا لم يذكره المص او اسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم
السابق اما معرف باللام نحو نحن العرب نفعل كذا او مضاف
نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث واختلف في
هذا القسم قيل انه منقول من النداء ايضا والمختار انه منصوب باعني
او اخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول مع انه
خلاف الاصل وذو اللام لا ينادى والمفرد المعرفة لا ينصب واما اذا لم
يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت به الفاسق او المسكين والحمد لله الحميد
فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم
ويجوز تقدير العامل في الجميع اعني او اخص او امدح او اذم
او ارحم بحسب المقام والمص جعلهما بابا واحدا لاشتراكهما في جواز
تقدير اخص تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط والسادس باب
النداء ولم يعرف المنادى كما عرفه ابن الحاجب بل اكتفى بقوله وما
نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف
اعرض لاحتياجه الى تعسف مفسدة للحد في وجوه الاقبال ضد
الادبار في نحو يا الله ويا زيد لا تقبل او ادبر ويا سماء ويا للماء وانما
وجب حذف عامله اعني ادعو او انشاء لرفع لبس الخبر ثم انيب عنه
حرف النداء ليدل عليه فتاكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب

والمندوب ويحذف هو اي المنادى جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى
الا يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف والا يا قوم وزاد هو ليصح العطف
بعده والحرف اي يجوز حذف النداء ايضا حرف الا من غير الجنس قبل
يعني النكرة قبل النداء فيشمل ايا مع جواز الحذف منه اذا وصف
بذي اللام والاشارة لان نداءهما لم يكثر فلا قرينة والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل وينبغي ان يزيد والمتعجب
منه نحو يا للماء ويا للدواهي والمهدد نحو يا زيد لاقتلنك وادخالهما
في المستغاث كأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي
منه التعجب ويتخلص منه وكان المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر
فينتقم منه ويستريح من الخصومة تعسف بارد على ان التعجب
موجود قبل النداء وسبب الضحك والسرور فكيف يقضي منه
التعجب ويراد التخلص وان التهديد يقتضي الاستعلاء والا
ستغاثة التذلل وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم جواز
الحذف عنها ايضا فبقي العلم غير الجلالة والمضاف واي الموصوف
بالام نحو يا ايها الرجل وايهذا الرجل قدم حذفهما مخالفا للكافية
لانه عدم الاتيان المقدم على الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتعبير
بالحذف لايهام شدة الاحتياج اليهما ويجب حذف حرف النداء في اللهم

اي هو اسم جنس بعد ... الوصف بالام

او بموصوف اللام نحو ايهذا الرجل

لان المراد من الحذف عدم الاتيان

لان الجنس معرف بالنداء وحرف التعريف لا يحذف
ثم ان نوقض بجمع لانها بقائه على اصل التنكير الاتي
او لام التعريف لا يحذف مع الشرف بما رجح

التعجب ح تعرض للانسان لجهله بسبب التعجب منه

وذلك لانه نحو ما فيه اللام انما يتوصل الى ندائه باي او بايها
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذا الفصل
تكثر في ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا بهم

جواب سؤال تقديره لم اعرض المص عن عدم الاتيان
بالحذف وهو يتصور بعد الذكر ... العم

لوقوع

وانما بني لشبهه بالضمير لفظا ومعنى ولانه يشبه الاصوات التي هي مبنية لان الغرض من النداء التنبيه بالصوت وتحريك المدعو للقبول وصار المنادى مع حرف النداء كالصوت وانما بني على الضم او ما قام مقامه من الالف والواو ولو بنوه على الفتح لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم اذا قلبت الفاتح حذفا الالف اكتفاء بالفتحة ولو بني على الكسر التبس بالمضاف الى ياء المتكلم عند حذف الياء واقدا كسر

لو وقع الميم المشددة عوضا لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند الفراء اصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد بجواز اللهم امنا بالخير واللهم العن فلانا وادا على نفسه وامتناع اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه جعل الميم مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك الملك منادى لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا وبني المنادى على رفعه مجازا باعتبار الكون او الاول شامل لواو الجمع والف التثنية والضمة لفظا او تقديرا او محلا لو كان مفردا غير مضاف ولا شبه به معرفة قبل النداء نحو يا زيد او بعده نحو يا رجل كيا رجلان مثل بتثنية النكرة ليكون قرينة لارادة احد معاني المفرد وليظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية و مشابهته اياها افرادا وتعريفا مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف بابن وابنة مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عمرو بخلاف نحو يا رجل بن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو ويا هند ابنت عمرو الفتح مع جواز الضم وكان بيانه في المنادى

وانما قبل النداء فيكون اسنادا ورفعه الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر على الاول فقد غفل عنه

ولم يبين المفرد المنكر لانه ليس منها تعريفا ولم يقع موقع الكاف

وانما وقع الضم منادى مجازا يا انت نظرا الى المضمر وجاز يا

ولم يبين المفرد الخ مفعولا وانما نصب صفة المعرفة على الحركة

ايا كان نظرا الى كونه مبنيا على الضم وتابعا مبنيا من حيث

لا ما له موافقا الاعراب وبني على الضم وتابعا مبنيا ومحله الجر

المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وقولك ونحو قبلك

يا قوم كما علموا انه في نحو يا فاضح ويا

والضمير مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى

وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس

بحذف الياء في المنقوص ويعوض عنها تنوينا

فيقول يا قاض لانه لم يعتد بلام المنقوص تابع

السكون بلام واضافة ولا يحذف منه الا للاده

خوفا من الالحاق بالكلمة رحمه اسم

لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وخطا بحذف الصفة والكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن القاسم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع الاخر المبتداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الفها خطا

وقد يستعمل المستغاث له بمعنى نحو يا الله من ألم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام استغيث يا الله من ألم الفراق وأما اللام
في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الأول نحو يا لله للمسلمين أخص الله بالدعاء للمسلمين وقد يستغنى إذا كان معلوما
وقد تدخل اللام المفهوم على المهدد ولا تستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب إلا يا وحدها لكونها أشهر في النداء فكانت
أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمهدد ومنه والمتعجب شرح رضي

انشد في تابعه قال يا لزيد بن عمرو وأولى وبهذا لكان نحن ولو قال
وفتح زيد بن عمرو لكان أقرب وجه المنادى بلام الاستغاثة لأنها
لام الجر للتخصيص دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ولو زاد
والتعجب والتهديد لكان أفيد واللام مفتوحة في هذه الثلثة حملا
على لك ولو عطف بغير يا نحو يا للكهولة وللشباب كسرت في المعطوفة
ولا يستعمل إلا يا وإنما أعرب مع اللام لضعف مشابهة الحرف بدخول
خاصة الاسم وفتح أي بني المنادى على الفتح بالفها أي بدخول
ألف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها ولا لام عطف على فتح
بتقدير فيه ح قيل للشارح أنه يرد ههنا فيه أنه إن أراد مطلقا فيمجوز و
واغلام زايداه وإن لفظيين فلا تقريب ونوقض أيضا بنحو يا إجداه
مع عدم جوازه وأجيب بالحمل على الاطراد وبحمل الثاني على الصفة
أعني البنائية والإعرابية دون الذات أعني الفتحة والكسرة فيه
أن الاطراد في النوعين المختلفين ضعيف والألف لا يوجب
البناء إنما الموجب المشابهة القوية التي تزول باللام وقيل
للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا إذا لم يتحدا
لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل وقيل للتحرز عن
الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون أحدهما عوضا عن الآخر

أي على أثرهما صفة

أي دون أثرهما أو ذاتها

فاللام متعدية لا دعو المقدر عند سيبويه أو الحرف
النداء القائم مقامه عند المبرد والا المفعول
وجاز ذلك مع أن أدعو متعد بنفسه لضعف
بالإضمار ولضعف الناصب مناب به رح

ظاهر كلام الشارح أن الجملة حالية فيتصل بالمقصود لأنه
يفيد تقييد الفتح بالألف بعد اللام لا يقال الفتح
لا اعتداد لهذا الاحتمال لظهور وجوب فتح ما قبلها لأنا
مع اللام أيضا لا الفتح إلا ضرورة بنحو اشربها اناف
نقول وجعلها لا لفظي وقوله وبين أشربها بالإجداه لا اخبر
بالاقتضاء لأن الشارح بينها بالإجداه للباب
فيه بحث فإنه الأداة بعينه اطراد للباب
على المنصرف بالفتحة الأصلا وحركة
ولك أن تقول ليس الشارح والأجرى
جر والفتح بلا لأن أحدهما بنائية عصام الدين
إعرابية عصام الدين

وهو متعذر في الإجداه بسبب اللام وكيف
يكون الشارح بين الإعرابية والبنائية
وهذا فيه بلا مرية لمحمد العصمي

وهذا

ثالث المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة وعشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا الاحد والمعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلثة وثلثين عندي وقال
الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عند عدمه غير العلم يا ثلثة وثلثون كيا زيد
والحارث اذا قصد جماعة معينة والا فقلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في خيرا من زيد بل اشد

[illegible]

وهذا مثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا بخلاف الالف
وحيث يراد مد الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف عن اللام و
ينصب المنادي المضاف كيا عبد الله وشبهه اراد به ما اتصل به شيء
من تمامه معمول له نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد او نعت
له جملة نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق
بخلاف يا زيد الظريف او معطوف عليه على ان يكونا اسما
لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو
والنكرة المفردة كقول الاعمى يا رجلا اخذ بيدي وتابع
المنادي المبني مبتداء خبره يرفع احترز به عن المعرب فان
تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه الف الاستغاثة اذ تابعه
ايضا لا يرفع سوي التاكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا وبنا
على الاصح ومعطوف عطف على التاكيد يدخل يا عليه يريد غير ذي
اللام غير الجلالة والبدل عطف عليه ايضا لاستقلالهما على
الاستثناء الاخير فيكونان كالمنادي المستقل ان كان ذلك
التابع مفردا لو حقيقة بان لم يكن مضافا ولا شبهه
ولو كان الافراد حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه
مضاف لنصب المضاف المعنوي وجوبا علة للاشتراط ولما كان للحكمي

شبهان وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان
عند الواسطة برفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى لشابهه
المعرب في العروض والاطراد بخلاف لازم البناء والاشبه ان هذا
الرفع مثل الجر للجوار ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر
للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع
والجر مجاز وينصب حملا على محله وترك ذكر اختيار الخليل
للتشبيه في الشكل
وابي عمرو وابي العباس اذ التعارض يسلب الاختيار
فيبقى المساواة المفهومة من الاطلاق ويجب يا رفع لفظ ايها
آلتي
او لفظ ايتها او لفظ هذا مع نداء ذي اللام لئلا يلزم اجتماع التعريف
وزيادة ها التنبيه في ايها مع انه مناسب للنداء عوض عما
يقتضيه اي من المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة اقل من اي
ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا اي عقب به تدرجا
او اسم الاشارة
في النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك بل ارتفعت
او ايهذا
درجة من اختها فلذا قدمها سوى الله استثناء من ذي
تمييز
اللام فيقال فيه يا الله بلا توسل مع قطع الهمزة لكون لامها
عوضا من محذوف ولزومها بخلاف نحو النجم والناس وقطع الهمزة
وهو همزة اله
ايماء الى خروجها عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما للجلالة
علم حرف النداء

ا لان حركة المبني تشبه حركة المعرب في حدوث
العروض فلما شبه موجب هذه الحركة وهو حرف
النداء عامل الاعراب فاجري تابع هذا المبني
مجرى تابع المعرب فجعلت حركة التابع وان
كان معربا مثل حركة المتبوع في الصورة
لدخوله في هذا الحكم • واقد كتب

يستوي فيه المفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث
والاولى التأنيث في المؤنث كقوله تعالى يا ايتها النفس
المطمئنة
وا قد

لان اللام في النجم وان كان لازما الا انه ليس
بعوض واللام في الناس وان كان عوضا
عن همزة اناس الا انها ليست بلازمة منه
ولا يجتمع آلتي التعريف في لفظ الجلالة
اذا قيل يا الله لمحرره

وزيادة

ويرفع

قول المتن

ويرفع ذو اللام المذكور وجوبا وهذا تخصيص لقوله وتابع المح
اي يجب رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا
بانّ المرفوع بالنداء فكانّه باشر حرف النداء وتابع المعرب
على لفظه كذا قيل والاخير منقوض بنحو جاني ضارب زيد وعمرا جامي
وتوصيف المعرب الذي لا محلّ من الاعراب سوي الرفع لدفعه ابن حاجب ولا يرد لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله عصام
فاسد ههنا وضمّ مبنيا ونصب معربا يا تيم تيم عدي يريد المنادى للهندي
المكرّر اذا اضيف لثاني فقط وجعل الاول ظ والثاني جعله
مضافا الى محذوف مثل المذكور او اليه والثاني تاكيدا
فاصلا وجاز يا غلامي بسكون اليا ويا غلاميَ بفتحها القرينة
التكرار ونقل الضمّ والكسر واصليّة السكون واخفيّة ويا غلام
بحذفها وابقا الكسر ويا غلاما بقلبها الفا ويدات المنادي المضاف
الى اليا يجوز فيه اربعة اوجه والاولان يجوزان في غير النداء ايضا وبالها
اي جاز هذه الاربعة بلا ها وبالها وقفا ووقفا وكذا اي مثل المنادى
المضاف الى ياء المتكلم في جواز الاوجه الاربعة يا ابن امّ ويا ابن عم وجاز
فيهما حذف الفهما وابقا فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن
بخلاف نحو يا ابن اخي ويا ابت ويا امت عطف على يا غلامي اي جاز
فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب اليا تا مفتوحة او مكسورة بلا الف

واختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لانه وضع
المفرد لا ينطق الا بالحركة حال افرادها دون كسرها فجعل
كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر
ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن و
اصلها حركتها الفتح واستحق في العلة ضعيف
لا يختلف حركة الثقيلة من الفتحة والكسرة وقال
اصلها السكون وهو اولى لان السكون هو الاصل
م واحد

وبالالف لجواز تعويض الحرفين من واحدة لجوز يا ابتي لانه جمع بين العوض
والمعوض عنه اي شاذ ايا غلام بفتح الميم بقرينة سبق الكسر والعطف
وبالضم تشبيها بالمفرد فيما اي منادى متعلق بجاء يا غلامي الح غلب
اضافته اليها اي اليا لان كل منادى مضاف اليها فلا يجوز في يا عدوي الحذف
والقلب وانما يجوز فيه الاسكان والفتح فقط كما في غير المنادى وهذه
زيادة لازمة ويرخم المنادى جوازا وهو اي الترخيم او ترخيمه حذف
اخره الا ضافى القيم الى الاسم او المنادي ولا بد من زيادة
لمجرد التخفيف جواز البحرج نحو فاض ويد وغيره عطف على ضمير يرخم
ضرورة وقت ضرورة لا في سعة الكلام كقول علي رضي الله
عنه ان افتقاري فاطما بعد احمدي وقد يغيا المرخم يريد ان الأكثر
البقاء على ما كان فيقال يا حار بكسر الراء والاقل تغييره وجعله اسما
برأسه كيا كرا صله كروان فلما رخم قيل يا كرو على الاكثر ويا كرا على الاقل
لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اي شرط ترخيم المنادى العلمية
اي كون المنادى علما لعدم اللبس بشهرته زايدا على الثلثة الا
حرف لئلا يلزم اختلال البنية وفي انتصاب زايدا اشكال ولعله
لاحظ المعنى على ما فسرنا او التاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط
العلمية ولا الزيادة نحو يا ثب في يا ثبة لان الاختلال من الواضع وهذا

ثبة بيد

وانما ابدلت تاء التأنيث لان تاء التأنيث في بعض المواضع
علامة التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مختصا
التفخيم دليل كونها التأنيث انقلابها في الوقف
هاء والفرق انقلبت عليها بالتاء لانها ليست التأنيث
المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح
ما قبلها كما في ظلمة ويجوز فيه خلاف تاء اخت وبنت وقف بالهاء
فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف
كتبها هاء لانه مبني لفظه على الوقف ح رضي

الترخيم في اللغة التليين والتسهيل وقيل الترخيم
الصوت وتليينه وفيه كلام رخيم اي رقيق سهل
واحد كسر

وانما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته
المقصود في النداء هو المنادى به فقصد
بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود
بحذف آخره
ح رضي رحمه

والفراء والاخفش جوز ترخيم الثلاثي المتحرك
الاوسط على ان حركة الاوسط كالحرف
الرابع فيرخمان نحو يا رج في رجل علما ونقل
ابن الحاجب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي
على سكون وسطه او تحركه باذا يا ز في زيد
ح رضي رحمه الله عليه

يدل على ان تاء التأنيث كلمة برأسها وان لا يكون المنادى مضافا
ينبغي ان يزيد والا شبه قيل لانه لا يمكن من اخر الاول لانه
ليس اخر المنادى معنى ولا من اخر الثاني اذ ليس جزءً لفظا وهذا
يشعر بكونهما كلمتين والذي عندي تعليل بعلة سـ
سنذكر في جملة ولا استغنا التضاد الغرضي وللمندوبا
لذلك ايضا ولا جملة لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى
مركبا غير اضافي ولا جملة حذف الاخير كيا بعل في بعلبك لنزوله
منزلة تاء التأنيث نظرا الى الاصل ولو كان في اخره
حرف صحيح اصلي كائن بعد مدة زائدة فلا بد من هذين القيدين
القيدين اذ لا يحذف من نحو سعلاة ومختار الا حرف واحد
او زائدتان في حكم زائد واحد يعني انهما زيدتا معا زايدا حال
من ضمير اخره على اربعة كاسما ان كان اصله وسما على ما ذهب
اليه سيبويه كان مثالا للثاني وان كان افعالا جمع اسم من السمو
كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول ومنصور حذفا
والا اي وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من الاخرين فحرف
اي فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال في مالك والسابع
باب المندوب واشار اليه بقوله وما ندب اي جعل مندوبا

وهو في اللغة ميت يبكى عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه اى على
فقده والتفجع التوجع والحزن معروفا بعد والنادب
سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة
في ندبته علما او غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مسد
مشهورة يندب او بم عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتاه نوا
نحو واصاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه
او يا من تمام التعريف والياء الاولى والثانية للالة ولا يندب
السببية
بغيرها وينادي بجنسه الا بوا وهذا كما ترى يشعر بمباينة
المندوب المنادى وقد سبق ما يدل على عميمة المنادى
وهو الحق وهو اى المندوب كالمنادى في الاعراب والبناء
والتوابع وصح زيادة الالف فيه اى في المندوب او فيما اضيف
اى المندوب اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا فيما يشبه الاضافة نحو
يا طالعا جبلاه وكذا في الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه
لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال
وا زيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه
جئ بهما لتمام المضاف والموصول وجئ الصفة بعد تمام
الموصوف لغرض كالتخصيص وقال يونس اتحادهما في المعنى بخلاف
المضافين والموصولين جابر لنقصان الاتصال اللفظي فيه

ولا يشترط ان يكون معروفا اذا كان المندوب متفجعا به

سواء كان مع ياء او واو وقال الاندلسي يجب الحاق الفرع
بالالف لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان
دلت قرينة حال الندبة كنت مخيرا مع ياء ايضا
والا وجب الالحاق معها تقول يا محمداه بالفتحة
للالحاق وجوز الكوفيين الاستغناء بالفتحة عن الالف
في غير الندبة ولم يثبت وقد تلحق هذه الالف
المنادى غير المندوب قال ابن السراج يقول في
النداء البعيد يا زيداه بالهاء لكنه في غاية البعد
شرح

نظر

نظر فلو البس بغير المراد بسبب زيادة الالف زيد مدة مناسبة كو ا
غلامكيه في غلام المخاطبة فلو زيد الالف لالتبس بالمخاطب ونحو واغلامكوه
فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف على الالف او وقف على
المندوب وقد تحرك بزيادة اصله السكون ويجوز تحريك الهاء المفروزة
الشعرية بالكسرة للساكنين او بالضمة بعد الالف والواو تشبيها
بها الضمير او بالفتحة بعد الالف مناسبتها **المفعول له** مثل المفعول
به في الاعراب قدم مخالفا الكافية لكونه سبب الفعل وجودا او تصورا
بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول
له نظرا للكافية ولكل وجهة هو موليها ما اي منصوب هو باعث
على الفعل واصله الحذر من غير مرة لكنه اقل خللا من حد ابن الحاجب
وترك خلافا للزجاج لضعفه وشرطه اي شرط المفعول له
تقدير اللام اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول
به غير الصريح خلافا لابن الحاجب ولذا قال لو شرط نصبه ولو لم
يقدر ايضا لا يكون مفعولا له لعدم اشعار العلية وجاز تقدير
اللام لوجوده اي المدلول المفعول له معه اي مع مدلول عامله و
فاعلهما اي فاعل مدلولهما واحدا اي يشتركان في الزمان والفاعل
وكونه فعلا لا ذاتا يفهم من الباعث وهذين الشرطين واشار بقوله

تنبيه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب
على خلاف المثال الثاني فانه لا يجوز خطاب اثنين
في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف عصام

اعلم ان المفعول له يجوز اضماره ويلزمه نحو التاديب ضربته
وتقديمه على عامله كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من
تقديمه كما في المفعول معه • • • فاصح
• الا يا عمرو عمراه •
• وعمرو بن الزبيراه •

وبعض النحاة لا يشترط ما ذكر في الفاعل وهو الذي تقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم
التشارك قول امير المؤمنين على رضي في نهج البلاغة فاعطاه النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والسحق
للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المنقول لان استتماما اذن يكون حالا
من الفاعل وكذا اخذا المعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول　　شرح رضي

جاز لا جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز حذفها
الا عندهما معا فيقال اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وجئتك
لاكرامك وجه الاشتراط حصول مشابهة المصدر بهما فيتعلق
الفعل به بلا واسطة تعلقه بالمصدر **المفعول فيه** اعرابه مثل
اعرابه اسم ما اي منصوب فعل فيه الفعل اي وقع في مدلوله
الحدث من هذه الحيثية فخرج نحو فضل الله يوم الجمعة وشرط
لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكر في المفعول له
تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة الحرف عند
غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا ويقبل
تقديره في الزمان مطلقا مبهما كحين وزمان او موقتا كيوم
وشهر اذ الاول جزء الفعل وغيره محمول عليه والثاني على
الاول لاتحاد الحقيقة النوعية والمكان منهما حملا على الزمان
المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافهما ذاتا
ووصفة وعن الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب للحمل عليه
وهو اي المكان المبهم ما سمي مدلوله به بسبب امر خارج عن مسماه
فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان او نحوه
فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون وازاء

كاسم الفاعل والمفعول وغيره

تقول جلست القوم كما تقول بين القوم
والوسط بالسكون اسم لما يحيط به جوانبه فاذا حوز وجهه لا جانب اخر ... الكاف ... عليه
والوصف غير داخل في ذلك ... غيره

وانما جعل ما عبارة عن اسم منصوب ولم يجعل مطلقا
لانه لو جعل مطلقا يصدق الحد ما لم يصدق المحدود
تختل عما اذا قلت مثلا ضربت في جانب الدار
فانه ما فعل فيه الفعل فيلزم ان يكون مفعولا
فيه مع كونه مجرورا وقد عرفت ان مذهب
جمهور النحاة والمعول لو لم كونه لم يكن مفعولا
فيه لم يكن مفعولا فيه بل يكون مفعولا به غ ج
الصحيح فيجعل ما عبارة عن منصوب يخرج ما الا
ويستقيم الحد الا فيه فان قلت
عيناه الى جعل المذكور فانه يخرج بتقييد
الحيثية قلنا لا يخرج به لانك اذا قلت
ضرب في جانب الدار فان الحدث وقع
مدلوله من حيث وقوعه فيه والعلم بالحقيقة
عند الله العلم • ح والعمر الحكم ما
كدهر ومدة وبرهة وطفة وساعة نحو سرت
ساعة واعلقت لحظة ومدة
فلما لم يكن لفظ الفعل والاعلام يتبع منه بل
دلالته عليه عقلية لا لفظية لانه لا بد لكل فعل
من مكان حصل فيه المكان ما شابه الزمان
وقال الاكثر عن المتقدمين المبهم في المكان
هو الجهات الست وذهب الينا ابن الحاجب
رضي
رضي رحمه

وتلفا

ونلقاوبين ونحو فوسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار
والمسجد هذا ولابد من استثناء جانب وما معناه ودخل
البيت وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك
من المكان المبهم لانها لا تنصب على الظرفية كما نص عليه
سيبويه وكذا لابد من استثناء كل اسم مكان ليس فيه او في
عامله معنى الاستقرار والا ما اي مكانا موقتا كان بعد دخلت
وبعد ما اي فعل ملابس بمعناه اي معنى دخلت وهو
سكنت ونزلت مستثنى من مفهوم الكلام يعني لا يقبل المكان
المعين النصب بتقدير في الا ما بعد نحو دخلت الدار
وسكنت البلد ونزلت الخان والمضمر عطف على المبهم والمكان
لا تسع فيه بحذف في وجاز التوسع في المضمر في الفعل اللازم
نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم
الجمعة ضربته زيدا واعطيته زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة
اعلمته زيدا عمرا فاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول
به فيكون كالمتعدي الى اربعة ولا اصل له ويحذف عامله
جوازا كيوم الجمعة لمن قال متى سرت ويجب حذف عامل المفعول
فيه لو فسر العامل على شريطة التفسير كالمفعول به على التفصيل

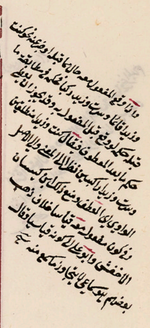
وثلثة الاخيرة بمعنى الجهة ؛؛
من متقدم الى آخره ؛؛ باتفع عشرا لقطعة ؛؛
فانه ليس ينتقص المكان في بين ؛؛

تقدير جلست القوم كما نظرا الى القوم ؛؛

تنتقي اسم المكان منه هذه الافعال فحذفت ومعناه نزع المبهم ... انتصابها على الظرفية عندنا عند سيبويه

وبقبل المضمر تقدير في ؛؛
اي صمت فيه
ضربت فيه
اي عامل المفعول فيه ؛؛

السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقدم
المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو
كم يوما او يوم سرت واي يوم سرت سرت **المفعول معه**
قبل معه ناب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض
النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد
الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة
اي الذي فعل الفعل معه ما اي منصوب صاحب معمولا
قيل احترز به عن نحو كل رجل وضيعته فالرفع واجب وان
قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة عن منصوب
بقرينة المقسم كما اعترف به هذا القائل وتقييد المعمول
بكونه عامله غير معنوي لا قرينة له بالواو ولو كان عامله لفظا
وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعول معه
نحو جئت انا وزيدا وزيد قيل المراد بالامكان الخاص
نفي عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه
العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف جوازه



مع النصب لامع غيره مطلقا فيكون عين الجار ولو زاد بعارض لما
وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا نحو التجرد وامكن
العطف لكان عاما مقيدا بجانب الوجود وجب العطف لضعف
العامل نحو مالزيد وعمرو والا اي وان لم يكن العطف
في الصورتين فالنصب على المفعولية معه واجب نحو جئت وزيدا
مثال للعامل اللفظي مع عدم امكان العطف ومالك وعمرا مثال
للعامل المعنوي مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول
معه على عامله واتى منفصلا اي كونه ضميرا منفصلا
نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو الحال في عرف النحاة نكرة
لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
فيصير التعريف حشوا توضح كيفية العامل كانه عدل
عن المشهور لخفاء مع احتياجه الى قيد الحيثية لخروج
نحو جاء زيد والشمس طالعة الآن بتكلف والتعريف لا لم
وفيه بحث اما فلان العامل في الحال هو اللفظ والحال
انما توضح كيفية جزء مضمونه الذي هو الحدث اذ لا بد لعاملها
من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها توضح صفة الفاعل
او المفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل واحدي

او الفاعل

واحدى صفتي شيء او شيئين لا يكون كيفية لاخرى اذ كيفية
اي الفاعل والمفعول ۱۲
الشيء صفته لا صفة موصوف اخر مثلا الركوب في جاءني
زيد راكبا صفة زيد الجيئة نعم الحال تدل على صفة
الحدث ايضا وهي المقارنة لمضمون الحال لكن التزاما
كما تدل على صفة اسم الفاعل والمفعول ۱۲
لا يصح في التعريفات واما ثالثا فلا انتقاضه بالمرة و
النوع النكرتين وعدم اشتراط التنكير فيهما لا يدفع وان ظن
فانه سهو فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث
البحث الاول
العامل التزاما فيندفع بالاول الاول وبالاخير
اي البحث الاول ۱۲
الاخير لان مستفا حال من فاعل توضح بتاويل المنكر او اللفظ
اي البحثان الاخيران ۱۲
او غيره يعني لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح المذكور في
الجامد لجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل الطيب
بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس ۱۲
مع جودها والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا
ايضا في الصحيح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرية
فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار
زيادة الطيب في بسرا كانه قيل هذا زاد طيبه بسرا على طيبه
رطبا وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق
بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
هو مشار اليه لهذا

لان العامل في الحال ضعيف فلو كان هذا عاملا في بسرا
لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب الانتقال
هذا الكلام الى حال البسرية ۱۲
وقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا
يجوز ان يكون الفعل التفضيل وآلة التشبيه
مثل زيد بيوم الجمعة كعمرو وبيوم السبت عامل
في الحال لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما
عليه ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد راجلا احسن
منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن
معنى الفعل رضي

فالبسرية

فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هذا باعتبار اضماره في اطيب والمظهر
بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه
والرطبية تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه ونقع
الحال مصدرا سماعا اذا سماع او وقوع سماع كاتية ركضا اي
راكضا والكوفيون يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم السماع ولا يتقدم
الحال العامل المعنوي وذا الحال المجرور بنصبهما اذا كانت شيئا
من الاشياء الا لو كانت ظرفا او لكن لو كانت والجار والمجرور داخل
في الظرف وهذه العبارة لا تخلو عن الخلل اما اولا فلان الظاهر
الاستثنا متعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف
على المجرور ولم يذهب اليه احد وانما ذهب البعض الى جواز
تقديمها مطلقا على المجرور بحرف الجر وهو في ظرفا الى الحال بالنسبة
الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون مذهب
المص مذهب البعض المذكور وهو غلط فالاستثنا مصروف
الى الاول فحصه انه لا يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد
بالمعنوي كل جامد ضمن معنى المشتق كاشارة وغيره يلزم
جواز تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف
الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا على العامل

[Marginal notes:]

الكلام والاعلى العامل الغير المتصرف ولاعلى المصدر بالمصدر
المصدر بالام الموصول ولاعلى افعل التفضيل نحو هذا
هذا بسرا اطيب منه رطبا ولاعلى المصدر بالواو وقد يقال
والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو عطف الجمل

واذا كان الحال ظرفا او جارا ومجرورا تقدم على عامله المعنوي ...
ويجوز تقدمها على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور
وذلك لتوسعهم في الظروف ...
والعامل فيه لا ينبغي ان يتقدم الحال عليه ...

كليت ولعل ونحو ذلك كحرف النداء وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو ذلك ...
واسماء الافعال لعدم موافقتها لهذا التركيب ...
الفعل بعدم التصرف ... التعجب ... في الجوامد ...

الظرف منعه سيبويه مطلقا وجوّزه الاخفش بشرط تقدّم
المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار او الحال الظرف
على العامل مثل جوّزه ابن الدهان وتتقدم الحال جوازا
ذاها اي صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضاف
ذا الى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اي ذو
الحال الفاعل او المفعول وكلاهما او لفظا او معنى ويعرف ذوا
الحال غالبا في غالب الازمان او الحال او تعريفا غالبا لانه
محكوم عليه في المعنى فالتعريف اصل فيه ويجب تقديم الحال
على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة
في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب
فان اختصت بوصف او غيره لم يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة
وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر
عن صاحبها والانشائية غير ثابتة في نفسها فكيف يثبت لغيرها
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها لزم وجود رابط وهو الضمير او الواو مع الضمير
وحده وضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت
اسمية او الواو او كليهما سوى المضارع المثبت لا بد من تقدير

مع فاعله لكونه استئناف الجملة فانه اي المضارع المثبت يقع حالا
بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل
المستغني عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد فاعل الزم
وقد تقدر قد في بعض المواضع والاول دليل الاستلزام
الثاني زيادة وحذفا وجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيدا
لشيء يعتبر كونه ماضيا وحالا ومستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد
فاذا قيل مثلا جاء زيد ركب يفهم منه ان الركوب قد كان مقدما
على المجيء فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء فيه ان القرب
لا يكفي بل لا بد من المقارنة ويحذف عاملها اي الحال جوازا
كقولك لمن يريد سفرا راشدا مهديا اي سر ويجب حذف
عاملها في الحال المؤكدة وهي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا
غالبا والمنتقلة تقابلها وهي قيد للعامل لا المؤكدة لو وردت
تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احتراز عما يؤكد مضمون
ويجب ان يكون جزاها معرفتين جامدتين
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى ولا تعثوا في
الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا اي احقه بفتح الهمزة اي اثبته
او مشفقا
لك بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بمعنى
او بمعنى اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة والاول

واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا وقال ابن خروف العامل
المبتداء المتضمن معنى التشبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في كلامهم
والاولى عندي ما ذهب ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كلمة قال يعطف عليك
ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان خذاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من
اسناد احد جزئيها معنى من معاني الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المقدم المؤكدة على جزئي
الجملة ولا على احدهما لضعفها وذلك لخفاء معنى الفعل فيها رضي

بما بعد مضمون اسمية فيجب الحذف في كل المؤكدة والاول اولى
وانسب بالمعنى اللغوي ويقع الحال المؤكدة جملة اسمية
كما يقع مفردا او فعلية ولا تصدر تلك الاسمية المؤكدة بالواو
بل بالضمير وحده لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو يقتضي
التوسط لان الواو لا يدخل بين المؤكدة والمؤكد تقول هو
الحق لا شك فيه وهذا كالاستثناء مما سبق من ضعف ربط الا
سمية بالضمير وحده **التمييز** ما يأتي نكرة لعدم الاحتياج
الى التعريف فخرج صفة المبهم كهذا الرجل بلا تكلف وعطف
البيان لاشتراط التعريف فيه ولو منع فبقوله الوضعي فان ابهام
متبوعه لعدم الاشتهار والجهل بالوضع ووصف المنعوت
مراد بقرينة المقسم فيخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل يزيل
الابهام الوضعي فخرج صفة المشترك نحو رايت جارية فان ابهامها
استعمالي نشأ من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج النعت
والحال فانهما يزيلان الابهام عن صفة صاحبهما وكذا المرة والنوع
مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز فالاول اي
ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة يزيله عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها
مقدار يعرف به قدر الشيء وهو خمسة غالبا من العدد والمقياس

ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغة اسم الفاعل والمفعول
على صيغة اسم الفاعل عصام
اشارة الى ان ما ذكره للاحتراز عن نحو وجاء بقوله المستغني عن التكلف
واعترض عصام عليه حيث قال فالاولى ان يفسر
كلمة ما بنكرة مع اعتماد اعلى اشتهار وجوب تنكير
التمييز بحرره

بيان

بيان للمقدار وسياتي في باب الاعداد والكيل اي المكيل نحو قفزان برا
والوزن اي الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا
وقدر راحة سحابا والمقياس نحو ملء الارض ذهبا فيفرد اي التمييز
عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية والعددية
وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما يشتبه اجزاؤه
ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف نحو رجل وفرس والا وان لم يقصد الجنسية
بل قصد النوعية او العددية جنسا او غيره فيطابق التمييز
ما قصد انظر ايها اللبيب الى مزية هذه العبارة على قول
ابن الحاجب فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع
في غيره فان فيه تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع
على ما فوق الواحد وجعلها شاملا للمرتين مع تقابلهما في الاستعمال
وجعل الجمع شاملا للتثنية وتقييده بنحو ان قصد ولو كان
المفرد للمقدار ملابسا بالتنوين او بنون التثنية والجمع الواو
بمعنى او ومثل بنحو الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها ورد بان
التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة جملة وهذا هو الحق
ويمكن ان يراد بنون الجمع ما هو نون شبه الجمع نحو عشرين

فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اي اضافته الى التمييز
اضافته بيانية لحصول الغرض مع التخفيف وترك والا فلا لكون
مفهوم الشرط والمعنى ممن يقول فلا يجوز اضافة المضاف
لامتناعها وذو اللام لا ينصب التمييز وعن غيره عطف على عن غيرهم
مقدار نحو ضميره للمقدار كخاتم فضة والجر في غير المقدار اكثر
لقصوره في الابهام عن المقدار وما قيل لحصول الغرض مع الخفة
يقتضي الكثرة في المقدار ايضا والثاني اي ما يزيل الابهام
عن ذات مقدرة يزيله عن نسبة اي عن ذات مقدرة في نسبة
لان الابهام بالذات في المنسوب اليه وبواسطته في النسبة كطاب زيد
نفسا اي طاب شيء زيد بالاضافة نفسا ويعجبني طيبه ابا اي طيب
شيئه ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم مما في الجملة و
شبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر
كما في الكافية وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التمييز هو عنها
محمولا عليها كما يجب في المذكور بل يكفي اشتماله على المحمول فظهر عموم
قولهم التمييز عن النسبة فاعل في المعنى وبعضهم جعل الذات
المقدرة في نحو طيبه ابا منونا مبتدأ لا عنه فجعل الحمل لازما في القسمين
فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل في مثل

اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا يحتمل انتصب
عند بعضهم ان نسبة طاب الى زيد ضارب
سببا لانتصاب التمييز لا كغيره ان زيدا عامل
في التمييز وناصب له سند شريف ره



كذلك وهذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ لا ابهام في الشيء الذي

هو زيد فالوجه هو الاول ليس الا وما اى تمييز صلح لذيه وهو ما انتصب

عنه ومعنى الصلاح للحمل صلح لمتعلقه نحو ابا في طاب زيد ابا فانه

يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرائن

واستشكل بطاب زيد نفسا فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا

يجوز فيه الوجهان فاجاب بعضهم على جواز الاضافة الى

انتصب عنه كاب بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى

الصفة استثناء مما صلح فانها لذيها فقط لا لمتعلقه لان الصفة

تستدعي موصوفا والمذكور اولى بها فاذا قلت طاب

زيد والدا كان الوالد هو زيد لا غير بخلاف الاسم نحو ابا وتطابقهم

اى توافق الصفة صاحبها في الافراد وضديه والتذكير و

التانيث وتحتمل الصفة المذكورة والحال نحو طاب زيد

فارسا فقد يكون فارسا تمييزا باعتبار اشتماله على الفروسية التي

تزيل الابهام عن شيء منسوب الى زيد وحالا باعتبار تبيين هيئة

زيد عند الطيب فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام

عن ذات شيء واحد وصفته معا اذ ما فيه الابهام ههنا اثنان متعلق

زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة ثم يرد على من جعل

اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث انه نفس من النفوس تعلقت به فتدبر

ونفع كما انتصب التمييز عن تمام الكلام الذي [illegible] تمام الاسم [illegible] طاب نفس زيد

الذات المقدرة مبدلا عنها ويمكن ان يمنع استحالة رفع الواحد الابهام
عن واحد مستند بمثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وما اي تمييز لم يصلح
لصاحبه اي لم يحمل عليه فله اي لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة وعلما
ودارا وذاتا اي ما صلح وما لم يصلح فيهما في الافراد والمطابقة كما
اي تمييز ذكر يعني المرتل عن ذات مذكورة اي يفرد كل منهما ان قصد
الجنسية والا فيطابق ولو اكتفى بذكر الاول في الاول
والاخر لكان احصر واظهر ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا
لضعف الجامد وكونه فاعلا في المعنى فيأخذ حكمه في عدم
التقدم والمازني والمبرد يجوزان تقديم التمييز على العامل
اذ نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة وافعل التفصيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل وشبهه اذ المؤول بشيء لا يجب ان يكون في حكمه
وهو كونه فاعلا في المعنى
من كل وجه **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظه في عرف النحاة
متصل اي صادق عليه مفهومه وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى
منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج باعتبار العكس او ظهر عدم
دخوله في الحكم فخرج المنفصل والصفة بباب ثبوت الا فلا
تناقض ومنفصل كمتصل وصدق المتضادين على واحد
التناقض في الثاني باعتبار استلزام الخروج الدخول منه
نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان فقير وغني وعالم
وجاهل انما المستحيل على الواحد الشخصي وهو ما بعد الا اي باب الا

وعلم

وعلم عدمه اي عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار
المفهوم كجاءني القوم الا حمارا او المراد كجاءني القوم
الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول
في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم
بباب الا وفي المتصل كلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين
وَالّا اي وان لم يعلم دخول ما بعد الا
فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال
ولم نفسر المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة و
كما فسر الشارح الاول
الاستثنا الا ان يراد اللغوي على طريق الاستخدام فصفة
اي فباب الا صفة فان كان الا فيمعنى غير لتعذر الاستثناء
على تصحيحه
بقسميه وقد اصاب المص في مخالفة ابن الحاجب
في التعميم من وجهين عدم اختصاص الصفة بالا و بتبعية
الجمع المنكور الغير المحصور والاول ظ واما الثاني
فمدار الحمل على الصفة تعذر الاستثناء كما اعترف ابن
الحاجب نفسه والتعذر قد يكون في غير الجمع كجاءني رجل
الا زيد وفي الجمع المعرف كجاءني الرجال الا زيد اذا لم يوجد
قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر

الا تستثنا على ما صرح به الاندلسي والمالكي وفي المحصور

كما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في الجمع المنكور

الغير المحصور كما جاءني رجال الا رجلا او حمارا وقد يحذف المستثنى

كما جاءني القوم ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا وينصب

المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى منه لتعذر

البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند

الحجازيين قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو

لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحوي يبحث عن اصل

الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصدر

الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر

بطريق الروية والفطانة غير مفيد لان الحصر ممنوع وبدل

الغلط قد يقع قصدا في كلام الفصحاء لنكتة

لطيفة بينها الشريف في حواشي المطول وقيل لو جاز الابدال

في نحو جاءني القوم الا حمارا لكان اما بتكرير العامل

الموجب اي جاءني حمار فيفسد المعنى واما بتكرير المنفي

اي ما جاءني حمار فيلزم الغلط في العامل والمعمول معا

وكذا في المنفي نحو ما جاءني القوم الا حمارا ولا يخفى عليك

قوله ولا يخفى الخ رد على التفريع الثاني للوجه الثاني ووجهه انه يقتضي ان يكون المراد بالمعمول هو البدل اذ لا غلط في المبدل منه في المثال المذكور فيلزم ان يكون الغلط في البدل وذا خلاف الواقع وههنا ظهر رد اخر عليه وهو انه يلزم منه كون ما هو المقصود غلطا اذ العامل يجب ان يحمل على عامل البدل لعدم الغلط في عامل المستثنى منه المذكور وهو على المراد لا يقال ان المراد العامل بقوله فيلزم الغلط في العامل والمعمول معا ان يقول فيلزم ذلك معه

الغلط

ان الغلط في المتبوع لان البدل على ما بين في موضعه ولا غلط
اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم ما ذكر انما يرد لو كان
البدل مجرد الا وهو ممنوع كيف فحينئذ يلزم تغاير البدل
والمبدل منه نفيا واثباتا فالوجه عندي ان الا في
المنقطع بمعنى لكن فيعمل عمله الا ترى انهم اختلفوا في عامل
المتصل انه الفعل ومعناه او الا واتفق المتأخرون في المنقطع
ان عامله الا وخبرها محذوف في الاغلب وقد يظهر وقد
يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا او اللغوي بطريق الاستخدام
اي باعتبار الاولان المستثنى في منقطعا يكون منصوبا
في لغة بني تميم على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا وقد
يجر ان مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون البدل
في ما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمار ويوجبون
اي لا حافظ ولا واقي
النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحم فظهر الخلل في عبارة المص من جهة التخصيص والابهام
او واقعا بعد ليس ولا يكون وما عدا وما خلا وعدا وخلا
ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
في الاوليين
لكونه خبرا او مفعولا والمستثنى بعدهما ايضا ويلزم اضمار
في غير الاوليين اي الخبر والمفعول به
اسمهما في باب المستثنى والمرجع فاعل المذكور اي ليس
او لا يكون البعض مثلا وما في الاوسطين مصدرية وخلا في الاصل

لفظ ما

نحو خلت الديار الا الانس ،،
نحو غبت بيا
فيتعدى بنفسه ،،

لازم يتعدى بمن وضمن معنى جاوز او حذف واوصل الفعل
والتزم هذا التضمين او الحذف في باب الاستثناء ليكون ما
بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما كاسمها و
الجملة حال ولم يظهر فيهما الا غير ليكون اشبه بالا ويؤول
المصدر بالفاعل ويجوز فيه تقدير زمان مضاف وقد يجر بهما اي
بعدا وخلا على انهما حرفا جر او واقعا في موجب اي مثبت
لا نفي ولا نهي ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه كجاني القوم
الا زيدا فلو كان المستثنى في غيره اي الموجب معه اي مع
ذكر المستثنى منه فالبدل اولى من النصب على الاستثناء
نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل لان المستثنى فضلة
قطعا بخلاف البدل ولو تعذر المنسي البدل عن لفظ
فان اعرابه بالاصالة لا بالواسطة ،،
المستثنى منه او محله القريب فيبدل مبنيا على محله
اي المبدل منه كلا احد فيها اي في الدار الا زيد فانه تعذر
الابدال من محل قريب لاحد وهو النصب بلا لانتقاض
النفي الذي عمل لاجله بالا فابدل من محله البعيد
الذي هو الرفع على الابتداء ومع عدمه اي المستثنى منه
يعرب المستثنى باعرابه اي المستثنى منه ما لم يكرر المستثنى فاذا

كرر

كون ينصب احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم
ما فوق الاثنين اعلم انه اذا كرر الا فاما ان يكون للتاكيد وح
ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه واما لغير
التاكيد وكلام المص فيه وح اما ان يمكن استثنا كل تال
من متلوه او لا وكل منهما اما في العدد او لا فالاقسام اربعة
مثال الاول في الموجب له على عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع
مثبت جاز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاقرار خمسة
لانك اخرجت التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت معه
ثمانية صارت تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت
معهما ستة صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة
وادخلت معها اربعة صارت سبعة واخرجت منها ثلثة
بقي اربعة وادخلت معها اثنين صارت ستة واخرجت
منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ما له علي عشرة
الا تسعة الى اخره فكل وتر مثبت جاز فيه الوجهان
وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضا فالتخريج مما سبق

ونفي بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا فقس سائرها ... رحمه الله عليه

يهذا هو القياس الا ان الفقها قالوا اذا قلت ماله علي عشرة الا تسعة
بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله علي عشرة مستثنى
منها تسعة اي ماله علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع
يلزمك تسعة لان المعنى ماله علي الا تسعة ووجهه
ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طار عليه فاذا قلت
الا تسعة بالنصب كان الاستثنا راجعا الى المثبت
كانك قلت له علي عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك
واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له علي واحد فلا يلزمك
شئ واما اذا رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء
راجعا الى الاثبات والنفي داخل في الكلام بعده فوجب
الحمل على الابدال من المنفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال الثاني
في الموجب جاء المكيون الا قرشيا الا هاشميا الا عقيلا فقد
جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا
وفي غير الموجب ما جاء المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا
فقد جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشميا
وحكمهما في المعنى والاعراب حكم الاول موجبهما كموجبه و
غير كغيره ومثال الثالث له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب

وفي العرف فيبطل الابدال او النصب على الاستثناء كما هو الاستثناء
ولا قوة لما [illegible] ما جاءني الا زيدا او زيد وانا [illegible]
ذلك على مذهب ابي حنيفة [illegible] وبيان ان الاستثناء
ان الشيخ [illegible] واجبا [illegible] الاتفاق في الكتاب
فانه لا يلزم ان يثبت مع صدق [illegible] ساير
شروطها [illegible] ان لا يعرف [illegible] البدل والنصب
على الاستثناء اذ كلاهما [illegible] على الجملة فلا دليل
صحة ما قالوا [illegible] شرح الاخر [illegible]

الاول

وذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة منه او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقدير منفية فيكون الاقرار بثلثة على ما عرفت

الاول ويجوز الوجهان في الاخر في الاستثناء من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة وفي الرابع اذا كان المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن الابدال وان تاخرت في احد المستثنات جاز الوجهان والباقي واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه مرة اخرى نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا او توسطها فللمقدم النصب على الاستثناء واحد المتاخرات جاز الوجهين وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر الا خالدا وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها ونصب ما سواه نحو ما جاءني عمرو الا زيدا الا عمرا الا خالدا وان كان المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب والاول اشتغل به العامل نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز

كما اذا كان الثاني بدلا من المستثنى منه ونحوه

ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطف على ما اشتغل به الفعل وليس بمختار حرف العطف بالقياس المشهور

وفي الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ كما يجي

نحو اكل القوم جميع الطعام الا الجبن الا زيد والنصب واجب

في اولهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب

نقض الايجاب بالا فالمعنى ما اكل القوم الجبن الا زيد

فظهر وجوب نصب واحد في كل مستثنى مكرر ويكون

عدم المستثنى منه فيه اي في الموجب لو يفيد الكلام بان يكون

الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو تحرك الاسفل عند

الاكل الا التمساح وعدم الافادة في غير الموجب نحو ما مات الا زيد

نادر فالحكم بجواز النفي لوقوعه على الغالب والافادة في الموجب

نادر فالحكم بعدمه على الغالب ايضا ويجري المستثنى بسوى

بالقصر وبكسر السين وضمها وسواء بالمد مع فتح السين

وكسرها لانه مضاف اليه وهما اي سوى وسواء ظرفان منصوبان

ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعمل بمعنى البدل

لا على المكانية عن حالته الظرفية في بعض الاوقات عصام

ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية

والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا وحاشا عطف على سوى

وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء ورضه

لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب على المفعولية به اي

بحاشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى

وانما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب

وجوازه في غير الموجب فلانه المستثنى المتصل

الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى

منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الا

صوليين فانهم

يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحت

حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيد

استعمل بمعنى البدل لفظ مكان تقول هذا مكان ذا فاده

معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاء

القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يجئ

البدلية ايضا المطلق الاستثناء ولا يجوز في

سوى القطع عن الاضافة البتة ما يجوز في غير

وتحرف هذه اللفظة تحريفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا وكيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد
لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو بناء
ظاهره على الحالة كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك سيما هنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان
اسم البنية مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا وعلى الفرس فهو بمعنى
خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقداري واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه وكلا سيما وهو راكب
وكذا قولك احب ولا سيما ان ركب وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ركب اخصه بزيادة المحبة

عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه
الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوى ايضا لما
لا اضافة سي اليه وما زائدة او الى ما هي نكرة غير موصوفة والاسم
بعدها بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس
وخبرها محذوف والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية
نحو جاءني القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود
في القوم الذين جاؤا اي هو اخص لي واشد اخلاصا
في المجيء وجاز الرفع فيما بعد الرفع لا سيما وهو اقل من الجر
على انه خبر محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة
اسمية وقل النصب بعد لا سيما على ان ما نكرة غير موصوفة
واعني مقدر وغير عطف على سوى ايضا وهو اي غير صفة
في اصل وضعه لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين
هو المغايرة ويعرب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة
اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
من وجوب نصبه لو مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه
او في موجب تام وجواز الوجهين مع اولوية البدل
في غير الموجب التام والاعراب بحسب العامل في المفرغ ووجهه

واعلم انه قد يقع الا في الاستثناء المفرغ لجملة وهي جزء المبتداء نحو زيد الا يقوم او صفة نحو جاءني منهم رجل الا يقوم
او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد ان ماضيا مجردة اعني قد والواو نحو ما اتيته
الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتيهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب
مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه لمضمون عامله الا على تأويل
العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عاد فاعلي اتيانهم من قبلهن كقولهم

ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر فيكون
اللازم اي اختصاص ويختص بفعل
بمعنى خصوصا راكبا اي بان يقول ما ذكره الاخفش
يختص راكبا وعلى هذا ينبغي ان يقول قاعدا اي
اعني قوله ان فلانا فكريم لا سيما ان العقبة وقعود ويجوز
يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال وعدم
يجيء الواو وقيل لا سيما اذا اصلته بمعنى المصدر او عطفا
يجيئا وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز الا يكون سيما
والاولى واغرب وقد يقال كلا سيما ما لا سيما الا النكرة ولا وجه
قال الاندلسي لا انتصب بعد لا سيما موزون بجواز نصبه
نصب المعرفة وهو القول بعد ما بتقدير التنوين لا فخم
قياسا على انه تميز لان ما بتقدير فعل يحتوي المعرفة
رجلا اذ لو كان باضمار فعل لهم ان فلانا كريم
والنكرة فقال الاخفش في قولهم ما ههنا زائدة عوضا
لا سيما انه قاعدا اما انه قاعد التجرد

انفعال اعراب المستثنى اليه لما الجر به **خبر باب كان**
اي نوعها اي افعال الناقصة وهذه احسن من عبارة
الكافية المسند اي اللفظ الذي اسند الى اسمه عايدا الى
البناء لوجوده في ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة
فخرج نحو يضرب بدون فاعله وقائم في كان يضرب و
ابوه قائم بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية وهو اي خبر باب
كان كالخبر اي خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرايط
المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود
الاعراب اللفظي في احد المعمولين فهو قرينة ههنا
لاختلاف اعرابهما بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما فلا بد
في الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين الجزئين
وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء في خبر المبتداء ظن
مخالفتهما في هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله
جوازا والوجه ان يقول ويحذف كان لامتناع حذف
غيرها كان خبر فخبره اي في مثل هذا الكلام في مجيء اسم
بعد ان ثم فاء ثم اسم وجوه نصب الاول ورفع الثاني
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا اقوى لقلة الحذف

يحذف كان مع اسمها بعد لو وان اذا كان اسمها ضميرا علم
مرجعه غائبا او حاضرا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي
ولو كان العلم بالصين وبعد لدن نحو افعل هذا اما لا
نحو ايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما
رضي

ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر باب كان
وتجعل قوله كان خبرا الى قوله تخصيصا له بان
عصام

وقوة

وقوة المعنى وعكسه اي ان كان في عمله خبر فكان جزاؤه خير
وهذا اضعف لتصدي علتي الاول ونصبهما ورفعهما
يفهمان من الاولين وجرّهما بتقدير حرف الجر ليس بقياسي
ويجب حذف كان كاما واما انت بفتح الهمزة او كسرها
اي لان كنت تفسير للمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف
كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا
عن كان فادغم واصل المكسور ان كنت بلا لام فعمل تامّ اسم باب
انّ معموله عايد الى لبنا المسند اليه نايب الفاعل فلا يرد نحو
ابوه في ان زيدا ابوه قائم بخلاف عبارة الكافية ولا
يحذف اسم باب انّ بخلاف المبتدا الا للضرورة الشعرية
ولابدّ من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم
يله فعل صريح المنصوب بلا التي لنفي الجنس عبّر التعبير
لقلة النصب في اسم لا بخلاف ما سبق المسند اليه الموصوف
عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه في لا غلام رجل ابوه
قائم يليها يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به
نحو لا عشرين درهما لك احوال عن ضمير المجرور فلو كان
مطلق المسند اليه بعلة لوجوده في ضمن المقيد

ولا يخفى عليك انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله
وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو ثبوته
للجنس ولكن ان تنفي صفة الجنس على ظاهرها فان المعنى في غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك
قلت لا ظرافة رجل فتدبر عصام

مفرداً غير مضاف ولا مشبّه به مع وجود لا والتبيين بني مشتملا

على علامة نصبه لتضمنه معنى من الاستغراقية لكونه جوابا

من الفتحة او الالف او الياء في التثنية والجمع ههنا

لهل من شيء نحو لا رجل ولا غلامين لك ولا مسلمات بكسر التاء

بلا تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه بعد لا

لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة تنوين التمكن

مفصولا عنها نكرة او معرفة او معرفة متصلة وان كان كل منهما

مفردا ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال والمراد

بالتكرار النوعي لا الشخصي فيحصل ست صور اربعة

في المفصول واثنان في المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا

حسن لها قد عرف مما تقدم وكثر حذفه اي المسند اليه بعد لا في

وهو ترك الجواب عن قول امرئ القيس لكونه خارجا عن المقصود

مثل لا عليك اي لا باس عليك والمراد فيما وجد الخبر كان حذف

الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف وفي مثل لا حول

ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردتين متصلتين

وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير

خبر الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا

لاعرابه ورفعه عطف على محله ولا زائدة فيهما ورفعهما بالا

ليطابق السؤال ورفع الاول على ان لا بمعنى ليس او

وهو ابقاه الاصل والاقوى

الغاء العمل للتكرير ولا تنفي الهمزة الداخلة على لا تأثيرها عملها

بخلاف

بخلاف الجار الداخل عليها اذ يبتنى بالجرم وتفيد الهمزة المذكورة
الاستفهام حقيقة نحو الارجل في الدار والتمني نحو الاماء
اشربه حين لا ابرجى ماء والعرض نحو الانزول عندي
ونعت المبنى من اسم لا مفردا يليه حالان من ضمين بني لاتحاد
ويرفع حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا في الدار والا اي وان
يوجد احد الشروط فالاعراب رفعا او نصبا لازم لعدم
الاتحاد ويعطف على لفظه عايدا الى المبني اي بالنصب
ومحله اي بالرفع ولا يجوز البنا لمكان الفصل بالعاطف
ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب
الرفع لان لا لا يعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول
ولا قوة والبواقي من التوابع اي غير النعت والمعطوف
كتوابع المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا
التاكيد اللفظي ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان
وجاز لا اخاله بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ في الدار
لك لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامي له لانها اي لا يجوز
لا اخا فيها وكذا لا غلامي فيها للتشبيه بالمضاف لمشاركته

الاول في اصل المعنى دون الثاني وشاع البناء على الاكثر
نحو لا اخ لها ولا غلامين لها **خبر ما ولا** المشبهتين
بليس المسند الى اسمهما فخرج يضرب في ما زيد يضرب ابوه و
لا يعملان في بني تميم ويبطل عملهما بتقدمه اي الخبر على
اسمهما وبزيادة ان بعد ما لضعف عملهما وانتقاض
النفي بالا فلا تبقى الجهة في مشابهة ليس ولو عطف
على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي عاطف يفيد الايجاب
وهو بل ولكن رفع المعطوف حملا على محل الخبر او على انه
خبر مبتدا محذوف لا ينصب لانتقاض النفي والا اي وان
لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا على اللفظ او جر
على توهم تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير
المبتدا فقط **المجرورات** موقوف او مبتدا ما بعده
او محذوف او جزء المضاف اليه في الاصطلاح المشهور
ما لفظ نسب اليه اي مدلوله بالجار المقدر احترازا عن الملفوظ
والمتضمن المؤثر في العمل احترازا عن المفعول له وفيه
ونحوهما في الحذف والايصال وههنا ابحاث الاول ان
قوله تقالي واضار موسى قومه
المجرورات كالخبرات تشمل الاصلي مدخول الحرف الجار الاصلي

ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة انه
هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى
فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف
اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة
وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني
في يا تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف
الى عدي الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف
اليه كلا فصل فقيل لهم ما في هذه الاضافة
من الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام
المقحمة توكيدا ودون سائر الاضافات المقدرة
باللام اجابوا بانهم قصدوا انتصب هذا المضاف
المعرب بلا من غير تكرير ها تخفيفا ووقوع المعارف
المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين
المضافين لفظا ليحصل بين المضاف بهذا الفصل
كانه ليس بمضاف نصبه وعدم تكرير لا
والدليل على قصدهم بهذا الغرض انهم لا يعاملون
هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا
يقولون لا اب لرجل حالة كنا ولا غلامي لشخص
نعته كذا • منه رضي رحمه الله سره
واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت
بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور
بواسطة حرف الجر • منه رضي
وما ذكر في الكافية اصطلاح مشهور

لم نفسه بالكلام لاحتياج
الى التاويل في الجملة المضاف
اليها منه

والاضافة

والاضافة المعنوية والملحق به مدخول الجار الزائد واللفظية فكما
استوى قسماهما ينبغي ان يستوي قسماهما وقد
ترك المص نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثاني و
الثالث ان المفعول والمنقول عن النحاة ان لا تقدير في
اللفظية وتصريح ابن الحاجب بمطلق التقدير وتكلف بعضهم
بتقدير اللام تقوية للعمل في نحو ضارب زيد ومن البيانية
في نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز نحو الضارب زيد
بالاتفاق فلا يتناولها المشهور وغيره كما لا يتناوله المجرور
بالحرف الزائد كذا ذكره الشريف فكيف تقسيم الاضافة اليهما
والثالث ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة الجمع الثاني في
الوجه الثاني والتفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام والتقوية
بمثابة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال
بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال
اذا جاء واحد بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد
في ان يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره وغاية ما يتكلف
ان يقال لما كثر احكام المجرور بالحرف اكتفى بذكرها في
اخر الكتاب ولما كثر الجر بالاصالة بالحرف الاصلي لم يرض ابن الحاجب
ولم يذكر ههنا

يتركه راسا فغير المشهور ولما انتفى العيدان في الجمع بالزوائد مع صحة

الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط في اللفظية مع عدم صحة الحوالة

ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبتها عن المعنوية بان اخرجا

عن تعريفهما وادخلا في تقسيمهما بان ارجعا ضميرهما على طريق

الاستخدام الى ما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم

المجاز على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك

على راي هذا الضعيف لكثرة الاطلاق والافراد بالتعريف

وصيغة الجمع اما بالنظر الى افراد المذكور او الى التقدير والحذ

حوالة واكتفا يجاز فتامل وشرطها اي الاضافة مطلقا

كون المضاف مجازا باعتبار الاول والا لزم تقدم الشيء

على شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان

فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله

وما عطف على تنوين يقوم مقامه اي التنوين وهو النون

التثنية والجمع بها اي بسبب الاضافة متعلق بكون فذو

اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ والظ

سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة وينبغي

ان يزيد ا ومحمولا على ما جاز مع انه لا يفيد في ذلك الجائز نحو

ضاربك

ضاربك على قوله والحسن الوجه لا ان يعم ما يقوم غير التنوين في اوضاع

لما قوض وقدر التنوين في المبنى وغير المنصرف مع مضافيهما للتنوين

لكونه علامة التمكن ولا تمكن فيهما بناء على انه فرض المحال جائز

فالمانع من فرضه في ذي اللام اللهم الا ان يعم التنوين ويخص

العوض بالوقوعي او بالنوعي والاوجه حذفها والشرط لا يكفي في

وجود المشروط بل لا بد من المقتضي وهو ههنا تحصيل فائدة ولا فائدة

في اضافة نحو الغلام فلا نقض وهي اي ما يطلق عليه لفظ الاضافة

لفظية قدمها لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع

المقصود من الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة

الى المتكلم المحدث له ظاهرا وشرفه ومقصوديته بالذات

لو كان المضاف صفة اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة

فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو كريم البلد و

خالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه

الاضافة فلذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة

ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في

نحو ضارب زيد او رجل فحاصل قبل الاضافة بالمعمولية و

التخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بيت الله

ونائبه والضمير في نحو الحسن الوجه واللام اخف منه مخرجاً

ووصفا والاستتار حكمي فيوصف النكرة بها اي بالصفة

المضافة الى معمولها ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وصح نحو

الضارب زيد وكذا نحو الضاربو زيد لحصول التخفيف

بحذف النون دون الضارب يعني لم يصح المفرد المعرف باللام

المضاف لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين باللام السابق

الا لو كان المضاف اليه ضميراً متصلاً نحو الضاربك قياساً

على ضاربك الذي حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة

اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال فاشترکا في حذف

التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب

زيد مع ضارب زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشيء

بلا شرط نقض وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين

فلما اضيف حذف التنوين واتصل الضمير لانتفاء المانع

ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد الجزئين فيه انه لا بد

في اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير

الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين لم يوجد ضارب

اياك وايضاً ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال

يلزم ح

ح

ح اصل الضاربك الضارب اياك وايضا اتحاد الجزئين
لا يكفي في الحمل والا لجاز الضارب زيد وقيل ضمير نحو الضا
الضارب اياك منصوب على انه مفعول فورد عليه عبد القاهر حذف النون
في الضاربك والضاربيك واجيب شريف بان النون
بمنزلة التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله فلا يجامع
المتصل المؤذن بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يستفتونك
وحله انه ليس بمنزلة التنوين من كل وجه الا ترى انه يجتمع
مع اللام ويثبت في الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف
والتنوين محذوف لاجل الاتصال والاضافة معا كما في نحو
دونك وكله وكونه في تقدير الانفصال من جهة عدم
زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط العمل ونحو ضاربك
وضاربيك مجردا ومحلى باللام مضاف والنون محذوف
لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم
التخفيف بل هو مثل الضارب زيدا فتدبر او ذا اللام نحو
الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما في كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام ومضافا
اليه اي الى ذي اللام نحو الضارب ذي الدار فانه في حكم ذي اللام

بك

ولا يجاب التنوين الاتصال لانه لو كان يلزم ان لا يكون معمولا
ودونه وكلاهما ليس كذلك لان العامل يصح ان يكون
معمولا في صورة الانفصال
كما في ضاربك
محرم

وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه والآتي ان لم
يكن المضاف صفة مضافة الى معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام
زيد او يكون صفة غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق
السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئا في المعنى دون اللفظ
فقط وشرطها اي الاضافة المعنوية تنكير المضاف لئلا يلزم
تحصيل الحاصل والمحال فان كان ذو اللام حذف لامه وان كان
علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير
من زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير و
تفيد المعنوية تعريفا في المضاف بالمضاف اليه المعرفة لان
وضعها للمعهودية المضاف فيما امكنت وذلك في المعرفة دون النكرة
ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل
جائني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص بزيد ومنسوب
اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جائني غلام
زيد فمعناه ذلك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين
مخاطبك اما بكونه اكبر من سائر غلمانه واشهرها او معلوم
مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم يستعمل
بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على

اللئيم

آقا البيب تخيف ثلث العيني

اللئيم يستبنى الامثل وغيره ستبههاله نحو نظيره وشبهه وسوى
هكذا فيما عندنا من النسخ واللفظ الامثل وغيره لكونه استثنا
عن ضمير تعريف ويمكن ان يجعل مثل مصر ما لم يشتهر ظرف لمفهوم
الاستثناء ظرف لمفهوم الاستثناء اي لا يفيد للاضافة المعنوية
تعريف مثل لحامدة عدم اشتهار كل منهما بمماثلة المضاف اليه
في شيء من الاستثنا او بمغايرته له فاذا اشتهر بتعريف
تبل في وجه اولى لتوغلها في الابهام فيه ان التعريف
(اي عدم تعريفهما مثل نحو قبل الاشتهار)
للعهد كما سبق فلا يضره التوغل كيف ونحو خلق الله
ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما منها مع افادة التعريف
بالاتفاق وقيل لكونها في تاويل المماثل والمغاير فيكون
الاستثناء منقطعا فيه انه يخدشه التعريف بالاشتهار الا
ان يقال به يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة (اي الاضطرار)
(وصح مثلية وغيرية)
ويمكن ان يقال الاشتهار دليل العهد فيكون الاضافة
على اصله فيتعرف من كل وجه وبعدمه ينهدم العهد
فيكون معرفة اصلا ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل
معاملتهما فيه انا لا نسلم الانهدام والسند سبق وانه
يتوقف على وجود معاملة المعرفة بلا اشتهار كما وجد في ذي

فانه ان اول بالنعت مع التعريف والثانيث وان بالحال صفة فقط هذا وان بالكلمة واللفظ منعاله ما فالكلمة اللفظ والكلام مرفا منه

قال ابو حنيفة مثلك وغيرك وما في معناهما انما لم يتعرف لكونها بمعنى اسم الفاعل مضاف الى المفعول اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال والاستمرار فالجواب انها يكون لفظية لان الاطلاق فيها الاستمرار رضي

يعني ان العهد يكون اما اكبر علانة او معلوم مخاطب دون غيره واما لم يوجد الاشتهار ن رحمه

واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه ويعمل عمله بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه اُنيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست موجبة له بلا داع وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء اخر كما في الالفاظ المترادفة والمتساوية نحو القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود سبب شرط العمل فيه الموزون لا انفصال والتنبيه

للام كما سبق وانى هذا وتفيد المعنوية تخصيصا اى للمضاف بالمضاف اليه

النكرة قيل لان التخصيص تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام

قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة

فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركة فيه

ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف

اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق

ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى حتى ان تسمى معنوية

فلا يظهر الفرق بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب

زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية

فما وجه تسمية الاولى معنوية والثاني لفظية ويفهم

من المباينة في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما عليه على كل

منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وبهذه التقديرات

لابد منها ولا قرينة عليها في الاى وان لم يصدق كل منهما على الاخر

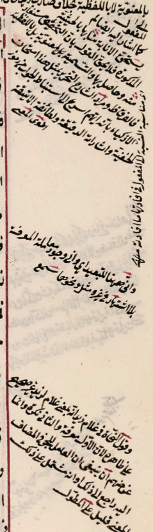
فاللام مقدرة او فيقدر اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم

وعلم الفقه قالوا لا يلزم في تقدير اللام صحة التصريح بها بل يكفي

افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيتفرع عليه

في نحو ضرب اليوم دون في كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم الاحتياج

دون تقدير في



بل التخصيص

وجه بان تعالى في توجيه تقدير اللام في كل رجل على الاختصاص برجل ٤٣

في التكلفات البعيدة في نحو كل رجل وشجى الاراك فيان التقدير
غير التضمن اذ لازم الاول صحة التصريح والثاني عدمها ولذا
لم يبن الظروف المعربة والمفعول له ولو اريد به التضمن كما
ذهب اليه عبد القاهر ومن بعده واعتذر وا عن عدم البناء اما
بان التضمن مجوز البناء لا موجب لتخلف في اي واما بان
الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب او بان المضاف اليه بمنزلة
التنوين التي لا تجامع البناء وكله ضعيف لا ينتقض بنحو غلام
رجل لصحة التصريح ولو منع اللزوم امثال لزم بيان فرق آخر
لاختلاف حكمهما فالوجه عندي صحة اللزومين وان التقدير ههنا
بمعناه وان المراد بصحة التصريح بحسب الوضع فلا ينقض عدمها
في الاستعمال افيحكم على كل رجل واذا بانه يصح فيه تصريح الحرف
بحسب الوضع وعلى نحو اين ومتى بانه لا يصح فيه حفظا القاعدة
واستدلالا بالاثر واعلم ان ابن الحاجب قدم بيان تقدير الحرف
ثم الفائدة واخر الشرط نظرا الى ان الكلام في المجرورات فيناسبه
المبادرة الى بيان الجار الحقيقي وان المقصود اهم بالذكر و
عكس المص نظرا الى الوجود اولا والى الملحق الاهم الا نفع ثانيا
وهو افادة التعريف والتخصيص واما تقدير الحرف الجار

ای صحة التصريح لزوم التقدير وعدمها لزوم التضمن

الا ترى ان الظروف اللازمة لا تبنى مع عدم صحة التصريح في الاستعمال صح

بلغ

فلا يضاح معنى التخصيص ولجر فنظر المص ادق وبالقبول احق ولا يضاف
صفة الى موصوفها ولا يضاف ملابس بالعكس الذى
هو اضافة الموصوف الى الصفة والملابس هو الموصوف
المذكور والعكس تصوري والنفي وقوعي فلا تناقض والمراد
مع ابقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل
من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر خلافا للكوفيين غير ترتيب الكافية ترقيا وتكميلا
(معقودا له)
واحترازا عما ساغ كون الثانية كالحشو وهذا اولى بالرعاية
(بمعنى احراز)
من تقديم الاهم بالنفي الذى رعاه ابن الحاجب ولا يضاف
(اي يتوهم الجواز للموافقة في الترتيب)
الشيء الى مثله في العموم والخصوص مترادفين او متساويين
(كليس اسد)
لعدم الفائدة واول نحو اخلاق ثياب بالاضافة في ثياب
(من الاضافة اي التخصيص والتعريف والتخفيف)
اخلاق بالوصف بانه حذف الموصوف وصار الصفة كالاسم
فالتبس فاضيف للبيان لا من حيث انه موصوف ومسجد
الجامع في المسجد الجامع بالوصف بان تقديره مسجد
الوقت الجامع وقس قفة في المثلين لكونهما اسمين
(وهو يوم الجمعة كانما هذا اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة)
لواحد بان يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بان
ينكر الاول باتفاق الاشتراك فيكون كشجر الاراك وفي مثل

هو العكس معنى كان لما انه الناقض وجه اقول
اضافة الموصوف الى على ما فسره الشارح مع
الفاضل العصام كان المعنى ولا يضاف ملابس
باضافة الموصوف الى الصفة وما الظاهر الكشف
ان هذا اثبات ما نفي من عدم اضافة الموصوف
الى الصفة فيترتب عليه التناقض فدفعه الفاضل
التحرير عامله الله بلطفه الخفي بقوله والعكس
تصوري والنفي وقوعي تحقيقه ان العكس
الذى هو اضافة الموصوف الى الصفة
تصوري لا وجود لها في الخارج والنفي باضافة
العكس المفسر بقوله ولا اتفاق بالعكس
وقوعي لا تصوري كالعكس فح لا تناقض
واما وقوع التناقض ومنشاؤه فظاهر
هكذا وجدت معنى اصوى

يجد ان توضيحه في كلام موجب خلاف المقصود بايدفع
مثل قوله تعالى اذلة على المؤمنين فانه لما ادهم انه
يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله اعزة على الكافرين
تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين وكذا ههنا
لما ادهم ولا يضاف صفة الى موصوفها كون ذلك
لعدم الفائدة تنبيها وجوازه دفعه بقوله وبالعكس
وفي اختيار الاول لطافة اذ التكميل اسبق اضرارا
ايضا

هذا

هنا يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز
اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم المضاف
اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشئ الا بالظرف الحقيقي
والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم
من لامها والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح
وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة
اضافة المصدر الى فاعله الفاصل مفعوله كقراءة ابن
عامر زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم كقول
بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى في ردها
واضافة الصفة الى مفعولها الاول والفاصل الثاني
كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرفه
كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي وكون الفاصل
قسما كهذا غلام والله زيد واربعة تختص بالشعر الفصل
بمعمول لفظ غير المضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء ويحذف
هو اي المضاف اليه ويبنى المضاف كما في الغايات وقد يترك
على حاله بغير تنوين وهذا في الغالب اذا عطف على
ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ نصف

وربع ما حصل ومن غر الغالب قراة بعضهم فلا خوف عليهم اي فلا
خوف شيء فيما عداها يبقى على اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله
تعالى وكلا ضربنا له الامثال وللمضاف ويعرب بعض المضاف اليه باعرابه
اي المضاف وقد يترك على اعرابه كقراة بعضهم والله يريد
الاخرة بالجر عند عدم اللبس ظرف يحذف فان البس
فلا يحذفان في السعة ويحذف مجموعهما اي المضاف
والمضاف اليه كما يقال سرت مني فرسخان اي مقدار مسافة
فرسخين ويكسر المضاف الصحيح يعني ما ليس في اخره
حرف علة والملحق به يعني ما في اخره حرف علة سكنت
ما قبلها باضافتهما الى الياء ضمير المتكلم وهي اي الياء
مفتوحة او ساكنة ويثبت الالف ان كانت في اخر المضاف
الى اليا وقبيلة هذيل تقلب الالف يا وتدغم الا الف التثنية
فيثبتها وتدغم اليا والواو بعد قلبها ياء فيها اي في ياء المتكلم
ولا يسكن للساكنين نحو قاضي ومسلمي ومسلمي و
مصطفي الاسم التابع اذ البحث فيه فلا يدخل في الحد فعل
وحرف مؤكدان وجملة لا محل لها من الاعراب تاكيدا وعطف
او بدلا او بيان والتي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث يعرف

بما سبق

مماسبق والاقرب ان يقال ذكرها فيه استطرادي لجاز وتكثيرا
للفائدة ما لفظ تبع سابقه في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية
ليشمل المعطوف السابق في الوجود
اتحادهما في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه
بعده فلا يرد نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد
على ابن الحاجب وكما اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل
ذكر الجمع وكل التبيين للافراد والتعريف للماهية وثانيا غير شامل
لثالث فصاعدا الا بتاويل وباعراب سابقه المحتاج الى حذف
هذا اولى من الحشو الواقع في عبارة الجامي
المضاف او ارادة النوع وعدم المنع عن غيرها ولا يتقدم التابع
جوابه لما
الا العطف بالحرف للضرورة الشعرية كقوله عليك ورحمة
الله السلام وهو اي التابع نعت لو دل على ما بمعنى ثابت
فيه اي المتبوع المذكور والتزاما يرد عليه البدل والعطف
في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاء في
القوم كلهم واجمعون للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا
كما في الكافية
لدفعه كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة
جامي وغيره
تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها
فاسدة اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة
ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف

المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية وكذا الاحتراز عن
الحال كما قيل ايضا لخروجها بذكر التابع فالوجه على ما ذكره الرضي
ان يقول لو دل على ذات ومعنى غير الشمول فيه نعم لو اريد الدلالة
التضمنية او جعل على صلة الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة
وما عبارة عن معنى مخصوص صار باقراد المتبوع الاستقام لكنه
خلاف المتبادر وتبعه اي تبع الدال على ما فيه متبوعه في
التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ولا وجه الاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه
بينهما فالتبعية حاصلة وحذف الاعراب حذرا عن التكرار و
ذكر الواو في الجمع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد
منهما لذكر او الذي في الاثنين وقدم التبعية على الفائدة لتقدم
اي الافراد او التعريف
اللفظ على المعنى والايجاز على ان ذكر الفائدة استطرادي
لانه وظيفة المعاني المر وانها لم تذكر في غير النعت نحو ان لا تذكر
في مثل هذا المختصر فضلا عن التقديم او في متعلقه لما كان
دلالة النعت السببي على معنى في المتبوع التزامية مثلا اذا قيل
جاء رجل حسن غلامه يفهم دلالة التضمني على حسن موجود
في غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث حسن غلامه لم يرضها

وانما سمي صفات المتعلق جريانه الاعراب
على ما يدل على حال التعلق وانما يتبع الوصف
الموصوف مع ان كلها الدالة على معنى في المتبوع
لاختلاف احكامهما شرح عصام

بلغ

المصنف كما رضيه ابن الحاجب فراد و تبع الدال على معنى في متعلق
المتبوع اياه في الاولين اي التعريف والتنكير وكالفعل
كان
المسند الى الظاهر في الباقي مفردا دائما ومذكرا الا ان يكون
فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجب تانيثه او غير حقيقي او
منفصلا فيجوز وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركه
بحسب الظاهر وفي عدم موازنته ومناسبته له حتى اذا خرج عن
الموازنة بالتكسير مثلا او لم يكن مشتقا يجوز المطابقة
في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه واسود
انصاره واشاعرة اعوانه فظهر الخلل في الاطلاق ووجب
ان يزاد بعد الباقي ان موازناله والا فالوجهان ويخصص
النعت متبوعه اي تقلل اشتراكه في النكرات نحو رجل عالم
او يوضح نحو زيد الظريف ويأتي لمجرد الثناء نحو الله الكريم
وهو رفع الاحتمال في المعارف هذا هو المصطلح النحوي عصام
ولمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد نحو قوله تعالى
وهو فيما يشتمل الموصوف على الصفة بتضمنها والالهان عام
الهين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد يجيء للترحم نحو زيد
الفقير وللكشف كالجسم الطويل العريض العميق ولما توهم كثير من النحاة شرطية
الاشتقاق في النعت رده بقوله والمنسوب كتميمي وذو اي
لفظ نعت بالقوة مطلقا اي في جميع الاستعمالات اذ وضعهما
لانه قد يكونا جزءا
سواء مجازيا او حقيقيا

فان قيل الفعل قد يقع نعتا جملة الفعل سببا فاوجه التشبيه قلنا نعم ولو سلم فالتشبيه بانه لا يقع نعتا منه ان لو يقع نعتا جملة الفعل مع فاعله الا الفعل فقط منه

واما قلنا بحسب الظاهر لانه يحتمل الا يخرج الواو والالف من الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او مبتدأ مؤخرا منه

وقد يكون الوصف للتوكيد كما للاشارة الى ان القصد للجنس نحو قوله

واما قلنا بالقوة انه يقع كل ضرب نحو زيد تميمي ذو مال منه

يريد به اسم الاشارة غير مكاني فانه يوصف به العلم والمضاف اليه او الى الضمير او الى اسم الاشارة فان اسم الاشارة في هذه المواضع مستعمل استعمال المشار اليه فيصح ذيلا هنا وفي القياس كل وجد وحق فانه يوصف بها المعرفة والنكرة اذا اضيف الى لفظ موصوف بعينه ولا يوصف بها اسم الجنس فنقول جائني الرجل كل الرجل وجا الرجل وحق الرجل ورجل كل رجل ورجل جد رجل لي فانها مستعملة لكمال في الشرف او الزيادة فنقول جائني جد اللئيم او جد لئيم كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هزل في كونه رجلا ومعنى حق الرجل غير باطل رجوليته وفي القياس وصف الجنس بنفسه المضاف الى الصدق بمعنى الجودة او الى السوء فيقال جاءني رجل سواء او رجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة شيء اوجيد ومنها القياس على ما صرح به

للدلالة على ذات مبهمة ومعنى فيها فكانا كالصفات المشتقة ولفظ
اي لفظ نعت لنكرة لمدحها اللام الاولى للتخصيص والثانية
للتعليل نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية واسم
الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل قيل لان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى في المبهمة فيه ان هذا حاصل في غير هذا خصوصا
في نحو شيء ومعلوم رجل ولم يصح ان يقع نعتا فالحق
ما ذهب اليه البعض من انه عطف بيان ولفظ هذا نعت
لعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف الى علم نحو غلام زيد هذا
او مضاف الى ضمير نحو زيد غلامك هذا او مضاف الى مثله نحو
غلام هذا هذا قيل لكون هذا في هذه المواضع بمعنى المشار
اليه فيه انه بمعناه في جميع المواضع او وجه امتناع كونه نعتا لغير المذكورات
لعدم شرطه وهو الموافقة واعرفية الموصوف او مساواته
فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عده معهما
خاصا اي حال كونه كل من اي الى الآخر خاصا بما ذكر لا مطلقا ويوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة
اذ النكرة وما في حكمها من ذي اللام يقصد به الاقرب سيعهم كانني وقوله
الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جائني رجل اضربه اي معقول في حقه

الرضي نحو الرجال
المقادير نحو قفيزان ونوق ذراعان
ثلثة دبر فيجعل الوصف بالعدد مقصور اسم الفاعل
والتشبيه يجعل الوصف بالمصدر لمعنى اسم
على الشجاع واما الشجاع فمنه المصدر ورجل رضي فانه
في الاغلب واسم المفعول نحو رجل عدل في الاوهام
ان تصف بالمصدر كما انشئت كما انقدت وبقي غيرها بيت
وكان مشتاقا وهم شيوعه وكثرته ومنه ضرو نحو رجل
احد الوصف بجنس المشتهر بمعنى مشتق نحو وصف
اسد اي شجاع ورجل جار اي بليد ونانيها وصف
اسم الجنس بنفسه يقال مررت برجل رجل اي كامل
ورابع اسد اسد اي كاملا وثالثها وصف الشيء
بما وضع منه خاتم فضة واستعجم سيبويه شرا وشعر
وجوزه السيرافي ورابعها مررت برجل الى عشرة
ورجل واخ لك واب لك وكانه بينا ويل المربع والشفق
فيكون من القريب الاول لاقتضائه كما ينبغي في الوضع
والاصل في النعت ان يكون مفردا اما لانه في الاصل
خبر مبتدا واما لان الاصل ان يكون مشتقا ويكون
جملة لانه ربما يكون الغرض في الجملة المعنى سوم
عصام رحمه الله

يريد به اي المضاف الى لفظ موصوفه او في معناه و
يختص بالنكرة فانها في هذه الصورة استعيرت
لمعنى الكامل فمعنى مررت برجل اي رجل مررت
برجل كامل ومعنى مررت اي امرار
اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن
ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف
بالجملة اصلا فعبارة المصنف غير واضح عصام

بفتح الراء وضمها ... في القاموس

... على اللئيم

اخر به

والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشهور المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير المخاطب الغايب للذي لا اشتباه مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة المضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص على مذهب ليس صفة بل بدلا او عطف بيان شيخ عصام الدين رحمه الله

اخره اي سحق لان يومن بغيره بعايد راجع الى تلك النكرة للربط مذكور او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس الآية اي فيه والمضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها فيه ان ضمير الغايب قد يرجع الى الدال على معنى في الذات الا ان يقال حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه اعرف المعارف فلا يقع صفة لغيره لعدم الشرط والمضمر مثل لما يذكر في قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغايب والوصف المادح وغيره وضعف بهذا فلذا جوز الكسائي والزمخشري موصوفية ضمير الغايب في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيب الكافية وذا اي الموصوف اعرف من الصفة او مساو لها في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف ازيد تعريفا من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون انقص منها لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه والجمهور ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات

فبينهما مساواة وتعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه عند
الجمهور ووصف باب هذا اي اسم الاشارة بذي اللام شائع نحو
الذي دون مثله والمضاف اليه والى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور
لابهامه ولا يتصور رفع الابهام بالمبهم واما المضاف الى ذي اللام
فقيل لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال الغفير فيه ان اريد
التعريف فمنقوض بنحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق
وان اريد التعيين ودفع الابهام فمم لجوازه بكونه المضاف
اسم جنس كغلام فلما جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا
غلام الرجل مع انهما في الثاني اكثر ويحذف الموصوف جوازا
اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا ووجب حذفه نسيا
فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب اي الرجل وعطف
عطف النسق تركه تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير
الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف بعيد انكره البعض واقتصر
على ما يفهم من قوله تابع مع حرف عاطفة فلا يرد الصفة الواردة
مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم على رأي ويعطف المعطوف ويقع العطف
على المظهر المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير بالجر

المجرور

المجرور باعادة الجار وملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال
بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصل كانا كشئ واحد فاستند توهم العطف على بعض حروف
الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا قدم المص
هذا الحكم على تاليه مخالفا للكافية وههنا بحث وهو انه يفهم من
هنا جواز مررت بزيد وبك بلا اعادة الجار وهو ممتنع بلا خلاف
الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث المضمرات او يقال
والضمير المجرور بالرفع عطف على على المجرور على انه نائب الفاعل
لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل من عطف
اسمية على فعلية اي والضمير المجرور في باب العطف ملا
باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اشمل واوجز والمرفوع
بالجر عطفا او المرفوع مبتدا المتصل ملابسا او ملابسي في باب
العطف بفاصلة بينه وبين المعطوف تاكيدا وغيره وكون وجد
تلك الفاصلة بعدها اي العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا الا للضرورة اي وقوعها هنا هو الاولى
عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصلة ولا ضرورة

وعند الكوفيّة يجوز مطلقا وهذا اخصر قولهم اكد بمنفصل

الّا ان يقع فصل قالوا في وجه التفصيل الفاعل المتّصل

كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة

فبالتاكيد يظهر انّه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز

العطف على التاكيد لانّ المعطوف في حكم المعطوف

عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك

ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فيحسن الاختصار

انتهى وفيه نظر امّا اوّلا فلانّ الفصل قد يقع بحرف واحد

كما في الآية المتقدّمة فالقول بحصول الطول

به حتّى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف وامّا ثانيا فلانّ

الاختصار على ما ذكروه استحساني فكيف يعارض الواجب

فضلا عن الرجحان وامّا ثالثا فلانّ الفصل بكلمة اقلّ

حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد مما لا يعني ثمّ

انّ المص قدّم بحث العطف على عاملين لمشاركته ما سبق

في كونه بشرط شيء واجازا فقال ومعمولي عاملين

عطفا على المجرور واظهر ما قدّره غيره دفعا للغلط

وجعل العطف في كلام غيره بالمعنى اللغوي ... على المبل

وتكلف الشيخ الرضي بان المراد المعطوف في حكم المعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي الحكم في المعطوف
باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكم العارض
له بالنظر الى الحرف في النداء هذا وفيه انا لا نسلم الاصل
احدهما انه لا يشمل [illegible] زيد وعمرو قائمان فان عمرو [illegible] حكم
لا بالنظر الى ما قبله وثانيهما ان التقييد بقوله بالنظر
الى ما قبله لا فائدة فيه بل يلغو ان يقال المعطوف في حكم
المعطوف عليه اذا كان ما يقتضي موجودا فيه وبعد التنبيه
صح عصام
ولا فائدة لهذا الحكم

او جعل

او جعل على صلة البنا المحذوف تكلف بارد لا يدفع الغلط

لو قدم المجرور عليهما اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور

عليهما اي على احدهما على حذف المضاف والا يلزم العطف

على ثلث فيهما اي في المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو

الكمل والمظروف جزؤه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو و

جوازه لورود السماع وعدم جوازه على الاصل

من ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا

منع الجواز مطلقا سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الا

الاخفش مطلقا وهو اي المعطوف في حكمه اي المعطوف

عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير

فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص

العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله

ويا عبد الله وزيد فان سبب نصب تجرد المنادى عن لام

التعريف اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد مفقود

في المعطوف وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة

موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما

او بقائم ولا ذاهب عمرو بالرفع اي ذاهب على ان يكون

خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا
عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى اسمها **وتاكيد** لو يشتد اي يقرر المتبوع عند السامع
بان يدل صريحا على ما دل عليه التاكيد فيه تحصيل التقرير ثم
قد يكون ذلك هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز
والسهو وعدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الا
ختصاص بالنسبة الى الشمول والصفات الكاشفة
وعطف البيان يقصد منهما الايضاح دون التقرير
ولو لزم نحو نفخة واحدة والهين اثنين وامس الدابر
التقرير فيها لجزء المتبوع وهذا معنى قول ابن الحاجب
تقررها بالتضمن دون المطابقة المعتبرة في التاكيد
ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما والصفات الكاشفة على ما توهم
اذ لا بد من الضمير في المجموع بالمطابقة واخراج الضمير
من المؤكدية تحكم وهو اي التاكيد لفظي لو كرر الاول
اي المتبوع اما بعينه كزيد زيد او بوازنه مع اتفاقهما في
الحرف الاخير نحو حسن بسن او بما في مرادفه نحو ضربت انت
وجرى التاكيد اللفظي في كل لفظ اسم وفعل وحرف ومركب

قوله بان يدل صريحا ... نحو نفخة واحدة لانه لا يدل صريحا على ما دل عليه واحدة بل ضمنا ... المباحث

ولعل ادرج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنبيها بما فيها من الايضاح ... كلام العرب

ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب
وهو اي التأكيد وتركه اخص معنوي لو كان المؤكد
نفسه وعينه وهما ملابسان باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع كنفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن
وكذا عينه الى آخره ويؤكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا او مستكنا بهما اي باحدهما لو اكد ذلك او لا بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك اذ لولا ذلك لالتبس بالفاعل
في المستكن وحمل عليه البارز طردا للباب واما غير المرفوع
المتصل فلا يجب فيه التأكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا لا يجب
في غيرهما لان اجمعين واخواته لا يستعمل لغير التأكيد
وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التأكيد الا مبتدا فلا
لبس وكله وهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن
واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وكلها بمعنى وهي
بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين وجمع وكذا البواقي
والثلثة الاخيرة لا تذكر بدونه اي اجمع لعدم ظهور دلالتها

على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلثة على اجمع لو اجتمعت
لانها اتباع له ويؤكد بكل واجمع ما يفترق اجزوه حسا
كالقوم ولو كان ذلك الافتراق حكما حكميا او محكوما
من الشرع او غيره نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية والابعاض
لا يتصور ان الاذى اجزاؤ فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد
بها فائدة غير المثنى صفة لقوله ما يفترق وكلا وكلتا وما له
اي يتعلقان تاكيد المثنى نحو جائني الرجلان كلاهما والمرأتان ... كلتاهما
ولا يؤكد المنكرة بها قيل اي بكلا وكلتا فانه لا وجه للتخصيص
بالذكر اذ لا يؤكد بالمعنوي كلها غير المعاني باتفاق
البصريين والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة بها اذا كان
معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو
رجال ودراهم بما علا النفس والعين فالوجه ارجاع
الضمير الى كل واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين
واحدها لاشتراكهما في اقتضاء الاجزاء المفترقة وغير المثنى
وكذا الاجزاء لاختصاصها بالتثنية واتباع اجمع في حكم
اجمع ولما كان اختصاص النفس والعين بالمعارف مجمعا عليها
لم يذكرها بخلاف البواقي ولو قيل بها اي بالمؤكدات المعنوية

وبعضهم منع حذف المؤكد لان الحذف للاختصار
والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال ابن هشام اذا
عطفت على شيء لم يجئ الا بتاكيده ولعله نظر الى
العطف عليه دل على انك لم تغلط فيه والاول الجواز
نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوز في نسبة
الضرب الى زيد زيدا وربما غلطت في ذكر زيد واردت
ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر سيح رح

لدفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او
عموم نسبة الافراد المتبوع ودفع الاحتمال
عن ذات النكرة وانه اي الاحتمال في النسبة
الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي لا حاجة ولا يصح تاكيد
فصف النكرة لتعيين غيرها منها سيح رح

وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض
ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد
والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين
واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله يا ليتني
كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا
اكتعا سيح رح

مجمعا بها

او به اي بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بهما
تصحيفا من بها وسهوا من قلم الناسخ ولا يؤكد المظهر بالمضمر
لكونه كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا
وكذا المؤكد ويؤكد المظهر بهما اي بالمضمر كقمت انت واكرمتك
انت ومررت بك انت ومررت به هو ونحو اما زيد فضربته اياه
ونحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير رجع الضمير الى زيد
فبدل عند النحاة وتاكيد عند الرضى لرجوعهما الى شيء
واحد بالمظهر نحو انا محمد قلت كذا ومررت به زيد وثم انتم هؤلاء
على قول وبدل لو هو اي التابع المقصود بالذات في النسبة
فقط دون المتبوع فخرج كل ما عدا العطف بحرف الاضراب
فبل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا
سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب الاضار الخ وقع من المتكلم
لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل وقالوا ابدال
الغلط ثلثة اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يوهم الغلط
وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس
غلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى رجل

ونسيان المتن وسبق اللسان إلى غيره ثم يتذكر ويتدارك
ولا يقع الاضراب في كلام الفصحاء وان وقع في كلام نحققه
الاضراب عن الاول المغلوط فيه بل فظهر ان لا فرق بين الاضراب
وقسيمي بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يوردون
بل فيهما اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط
والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما
والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة وهو اي البدل
بدل كل لو كان مدلول البدل عينه اي عين مدلول المتبوع
في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم يكونا مترادفين
ولا متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل بعض لو كان
مدلول البدل جزءه اي جزء مدلول المتبوع في
الخارج ايضا كضرب زيد راسه وبدل اشتمال لو دل بضم
الدال عليه نابت الفاعل اي على مدلول البدل اجمالا لانه
اجمال او مجملا بغيره اي بغير كل واحد من العينية والجزئية نحو
سلب زيد ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا سلب زيد اذ لا يسلب
ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو الصواب
واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرها فيقتضي

كون

كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك
بل هو بدل غلط والا اي وان لم يوجد احد الثلثة في البدل
فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ايهام او نسيان
فيشمل اقسام الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
الا ان يتكلف ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اي نعت البدل
لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فأتوا
فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر من مظهر كلا اي بدل
الكل الا من غائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون
المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مقصود
لاختلاف المدلول يقال اشتريتك نصفك واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار **وعطف**
البيان تابع موضح اي متبوعه فخرج غير الصفة الكاشفة
ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
بالاجتماع غير صفة فخرجت هي نحو اقسم بالله ابو حفص

الضمير فيها للناقة قال الشيخ جار الله في الفائق ان عمر رضي الله عنه اتاه اعرابي فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله انطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه النقب رقة
الاخفاف وتنقبها وفجر مال عن الحق وكذب العجفاء المهزولة الدبر مصدر دبر ظهر الدابة
شرح الصحاح

عمرو يظهر الفرق بينهما اي عطف بيان وبدل من حيث اللفظ
في يا هذا زيد بالتنوين مرفوعا ومنصوبا اذا جعل عطف
بيان وبالضم اذا جعل بدلا وانا التارك البكري بشر ا
اذا جعل بيانا للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في حكم
تكرير العامل فيكون كالضارب زيد وقد مر امتناعه واما
الفرق المعنوي فغني عن البيان لانه معلوم من تعريف البدل وغيره الاسماء **المبنيات** اختار
الجمع بوضعية كون البحث فيها اشارة الى ان الكلام في الافراد واما الكلام في المفهوم
والحكم فقد سبق في صدر الكتاب وقد عرفت تعريف فساد
تعريف ابن الحاجب والمراد بها ذكر وهو قوله والامثنى فلاح من المنادى واسم لا التبرئة
وتابعيهما وهو منحصر بالاستقراء في ثمانية ابواب والقابه
اي القاب حركات اواخر المبني وسكونه حال من ضمير منحصر لم يقل وانواعه
كما في الاعراب لان معاني الحركات الاعرابية مختلفة الفاعلية فصارت
حقايق وحركات البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها
على شيء ضم وفتح كاين وكيف وكسر كم وكيم ووقف وقد سبق التفصيل
في صدر الكتاب كامس وهؤلاء **المضمر** ما اسم مخرج كان نحو ذلك وارايتك
وضع بقرينة المقسم لذات متكلم او ذات مخاطب فان الضمائر موضوعة
لجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له

واما ذكره الهندي فاضمحل بتقريرناه

فانهما حرفا بمعنى اخبر

فصل التعريف بما يجيء به تعريف التسهيل قال المضمر ما وضع
لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته ويرد
انه فاعابنا انتقاض التعريف بلفظ المتكلم و
اندفع انه يستفيض باعتبار قيد في التعريف لا يذكر شيء
المخاطب فانه متكلم يحكي نفسه ومخاطب اليه الخطاب
وليس ما الوضع مثل متكلم [illegible] الغرض ككل ما هو
او متكلم بنفس الموضوع او مخاطب الكتاب سر وعصار
الاضطراب بليغة بشروح ذلك الكتاب والثالث الموصول
الاول المضمر والثاني اسماء الاشارة والخامس الاصوات مبنية
والرابع اسماء الافعال والسابع الكنايات والثامن الظروف
والسادس المركبات المذكور

هذا النقض وارد على الاولين الضياء وعلى الطراز المذكور
يلزم فعلية ضرب مثلا ضرب ماض وحرفية في فرع
جاز وهذا خلاف ما صرح به القائلون لتعدد
الوضع ويمكن ان يقال ان انا وانت في الثاني
المذكورين واشالهما استعمل في غير الموضوع
له اعني اللفظ الدال على الموضوع له فيلزم
المجازية في كل ما اريد به ولم ارقائلا به والانسب
ان يمنع ضميرته ما اريد به اللفظ ويقال
يخرج عن صفته كما يخرج الفعل والحرف
عن نوعهما مسلمه

خا

خاص والوضع عام بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان
للمفهومين الكليين فكلاهما عامان والمتكلم به والمخاطب
بخلافهما فانهما المتكلم باي كلام كان مخاطب كذلك والمتكلم
من حيث يحكي عن نفسه والمخاطب من حيث يتوجه اليه
الخطاب فيه انه منقوض بنحو قلت انا كذا وقلت لك انت كذا الا ان يذهب
الى تعدد الوضع وارادة الاول واما قولك انت
مخاطبا لنفسك فمجاز وبانه لفظ المخاطب كذلك الا ان
يراد به فيرجع الى الثاني وغاية تقدمه ذكره لفظا نحو ضرب
زيد غلامه وان كان ذلك المقدم تقدم معنى بان يكون
الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي داره زيد
واعطيت درهمه زيدا وضرب في داره زيدا او يكون
جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا
بسياق الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا وقوله تعالى
حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على الشمس
قيل ومنه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول
في ليلة القدر التي هي في رمضان يدل على ان المنزل هو القرآن

دليل

مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا
قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة
مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء
مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان فيلزم بعض
الدال لما تاخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكرًا
معنى بل المناسب ان يجعل من المقدم الحكمي وانما لم يذكر
المص لان في ذكره تناقضا اذا شمل ما ذكر في قوله
الرضي التقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس
هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير فنقول انه
وان لم يتقدم على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم
المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب ثم قال
فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخر
مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ فظهر من هذا
ان ضمير الغايب في التقدم الحكمي مجاز فان قلت هب انه
لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه قلت
لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم يأتي لمعنيين الاثر الثابت
المشتق منه قولهم حكم شيء بعقبه وشرطه يسبقه ومصدر

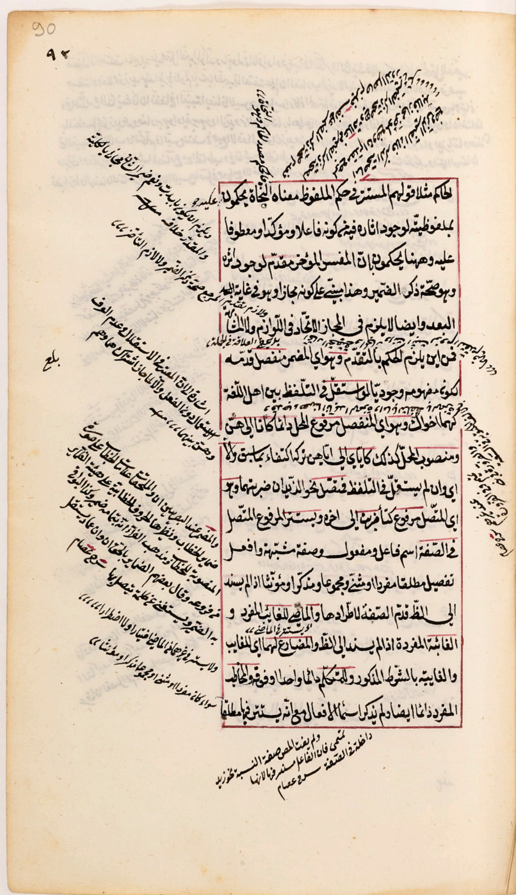
الحاكم

والمراد ظهور الارض

لعدم تحقق المدلول بل الدال

حاصل التدارك انه لما يكن جعل الكون مدلول الكل منهما
عما يا بما فاعله في التقدم ذكرًا اقتصى بان يجعل والمعنى
عند ما يكون الكل شيء ... وعدم لزوم التقدم
ضمير الغايب وزيادة او وضعا ... لعرض بعد وان
منه سلمه

وذكر المفسر بعده اذا ذكر اولا شيئا مبهما ثم فسر تشوقت نفس
السامع الى العثور على المراد به ثم بتفسيره فتمكن وقوع
النفس والاجمال والتفصيل ذلك المفسر المذكور
مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اوقع ...
وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه
الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه
فاذا ذكره ولم يتقدمه شيء يرجع اليه لم يكن معرفة
المراد به حتى يأتي تفسيره بعده فيكون ذلك
خلاف وضعه ... منه رحمه



لحاكم مثلا قولهم المستتر في حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون
بملفوظيته لوجود اثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا
عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره
وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد
البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم والاثار
فمن اين يلزم الحكم بالمتقدم وهو اي المضمر منفصل وقدمه
لكون مفهومه وجوديا لو استقل في التلفظ بين اهل اللغة
كهما اخواك وهو اي المنفصل مرفوع المحل دائما كانا الى هي
ومنصوب المحل كذلك كاياي الى اياهن تركه اكتفاء بما سبق والا
اي وان لم يستقل في التلفظ فمتصل نحو الذي ان ضربتهما وهو
اي المتصل مرفوع كما مر من ضربت الى اخره ويستتر المرفوع المتصل
في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل
تفضيل مطلقا مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا اذا لم يسند
الى الظاهر قدم الصفة لاطرادها والماضي للغائب المفرد و
الغائبة المفردة اذا لم يسند الى الظاهر والمضارع لهما اي للغائب
والغائبة بالشرط المذكور وللمتكلم دائما واحدا وفيه والمخاطب
المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر فيها مطلقا

فنقول اذا اختلف ما جري عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه وفي التذكير والتانيث فلا لبس سواء كان المحتمل للضمير
صفة او فعلا نحو زيد هند يضربها فلو لم يات بالضمير فالصفة علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد وفرعيه
وفي التذكير والتانيث فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المحتمل فعلا او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان
بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او يضربه هو والزيدون العمران ضاربهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلف
في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضاربان او نضربانهما وهندانا
ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين نحو هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان
تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير شرح رضي

وامر المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله في المضارع
يكون احدهما اخبارا والاخر انشاء
مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف النهي وامر
كون احدهما معربا والاخر مبنيا
الغايب ومنصوب كياء ضربني الخ ومجرور كلى الخ بخلاف
فانهما مختلفان في المعنى فقط
المنفصل فانه لا مجرور له فالضماير خمسة انواع والاولى
عندي عدها اربعة اذ الاعتبار للفظ لا للمعنى ولا على المتكلم
بعد المنصوب والمجرور والمنصوب واحدا لاتحادهما لا
ستة ثم الاصل في الضماير الاتصال للايجاز فلا يسوغ
المنفصل الا عند تعذر المتصل ولزوم وجه والتعذر بامور اشار
اليها بقوله وينفصل الضمير لو قدم على عامله نحو اياك نعبد
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او فصل بينه وبين عامله بالا
بحسب العرف الاستعمال
نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما ضرب انا وعبارة
الكافية لغرض او بالفصل لغرض اشمل لهذا ولنحو جاني زيد
تاكيد
وانت واما انت او زيد واسكن انت ولقيتك اياك او اسند
والغرض افادة الشك فرادا لا امر عصام
اليه اي الضمير ما صفة جري على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه
هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر ان المستتر راجع الى عمرو
او لفظ هو
لقربه فلما انفصل على خلاف الظاهر علم ان مرجعه خلاف
الظاهر وهو زيد وحمل عليه نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس
كما في مثال المذكور
طرد للباب والمراد بالجري ان يكون خبرا او نعتا نحو مررت

وبما قررنا هنا انشئ ما نحو اعطيتك اياه وكنت مسلها
كضمير ربه الذي خبر كان فانه يتصل في وجه لكونه معمولا
كان نحو كنته وينفصل في وجه لكونه معمول العامل المعنوي
في الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار نحو كنت اياه عصام

وفي التسهيل يتعين الانفصال الضمير ان حصر بانما
لكن في شرح المفتاح ان الانفصال بعد انما غير
واجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس عصام

والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمنسوب نحو زيد عمرو تميمية هو وفاقتصار الرضي
على الثلثة الاولى غير مقبول عليه شرح عصام

فانه فصل بين انت والفصل بينه وبين الغرض
التاكيد اذ التاكيد لا يتقدم المؤكد وبه
عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او حكما عصام

هند

بهند برجل ضاربته هي وحالا نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربه
انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم فاعل
لجواز نحو الزيدون ضاربوهم نحن بلا ضعف وهذا داخل
في الفصل لغرض فاشترك مع سابقه فذكر عنده وعلى راي
الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المسند
الى الضمير فعلا جاز الاتصال والانفصال لان الانفصال
لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع يسيرة بخلاف الصفة
وبيانه في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو الى الضمير
مرفوع نحو ما انت قائما اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم
بخلاف المنصوب نحو انك او كان عامل الضمير معنويا نحو
انا زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او كان عامل الضمير
محذوفا مثل اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف
عكس ترتيب هذه الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم
على المعنى والثابت على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب
الانفصال بين مواضع الجواز ثم الاولية والاولى
تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال ولو اجتمعا اي الضميران
غير مرفوعين الاولى ان يقول غير مرفوع احدهما اذ لو كان الوجب

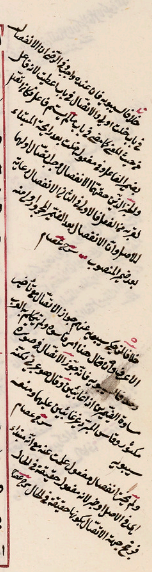
لا نحن تاكيد لازم للفاعل لان اسم الفاعل لا يكون جمعا يكون
فاعله جمعا وفاعله مستتر منه

اشارة الى وجه تقديم هذا القسم مخالفة ابن الحاجب ١١

الظاهر ان يكون جار ومجرور ويحتمل ان يكون مضارعا
منصوبا فاعله وهذا انما يصح على مذهب البصريين
لا على مذهب الكوفيين العامل رفع المبتداء الخبر والعامل الخبر المبتداء
فالواجب ان يقول او يكون العامل مبتداء او خبرا ١١
سلمه

وجاز الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال
نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه
وان لم يكن الكاف ذلك الكاف منه رحمه

الاتّصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنّه لم يتحقّق
الفصل فلو كان احدهما اعرف من الآخر وقدّم الاعرف فجاز
الاتّصال والانفصال في الآخر نحو ضربتك وضربني اياك
واعطيتكه واعطيتك اياه فانّ ضمير المتكلّم اعرف من المخاطب
الاعرف من الغائب فانّ المتّصل الغير المرفوع له جهتان اتّصاله
وكونه فضلة فبالنظر الى الاوّل يمكن اتّصال الثاني
والى الثاني يتعذّر للفصل والّا اي وان لم يكن احدهما اعرف
او لم يقدّم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاه اياه واعطيته
اياك للتحرّز عن تقديم احد المتساويين او المرجوح وعند
انفصال الثاني يرجّح الاوّل بالاتّصال وهو اي الانفصال
اولى في خبر باب كان اي الافعال الناقصة نحو زيد
قائم وكنت اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا كونه خبر المبتداء
في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاوّل يتعذّر
الاتّصال لكون عامله معنويا والى الثاني يمكن كما في ضربتك
والاصل اولى بالرعاية من الشبه والاكثر في الاستعمال لولاك الخ
بانفصال الضمير لكونه مبتداء وعسيت الخ ايضا باتّصال
الضمير لكونه فاعلا الفعل مقارن والى في بعض اللغات



لولاي

اختلف فی توجیههم لها فمنعهم من وجه الضمیر لان الاشکال جاء من قبله فهو احق بالتأویل وقال هما ضمیران مستعاران الاول مجرورا استعیر للمرفوع علی عکس بک انت والثانی منصوب علی عکس جرتنک انت هذا ولک ان تجعل کلیهما علی عکس ضربتک انت ومنهم من اول لولا بجعله حرف جر کما فی الاول بحسبک زید وعسی منزلا منزلة لیت لئلا یلزم التأویل فی الالفاظ کثیرة ودزیف الاول بانه لابد للولا من متعلق وهو مفقود وزیف الثانی بانه لا یدخل خبر لیت فلو کان عسی منزلا منزلته لما قیل عساک ان تخرج کما یقال لیت زیدا ان یخرج ویمکن دفع الاول بان جعل لولا حرف واقع موقع جر معناه انه منزل منزلته

لولای بالاتصال وعسای باتصال المنصوب فسیبویه تصرف فی العامل فجعل لولا فی هذا المواضع فقط حرف جر وعسی بمعنی لعل لتقاربهما فی المعنی فالضمیران علی اصلهما والاخفش تصرف فی الضمیر فجعلهما مستعارین للمرفوع کما فی قولهم ما انا کانت فلولا وعسی علی اصلهم ویجب نون الوقایة التی تقی اخر الفعل عن الکسرة التی هی اخت الجر المختص بالاسم وکسرة نحو لم یکن الذی وقل الحق عارضة باتصال الکلمة مستقلة فلم یحتج الی الوقایة مع الیاء المنصوب للمتکلم فی الفعل ماضیا ومضارعا وامرا مجردا عن نون الاعراب نحو ضربنی ویضربنی واضربنی وهذا اوجه اشمل من عبارة الکافیة ویجوز نون الوقایة ولا یجب معها ای مع نون الاعراب نحو یضربوننی لان کراهة اجتماع النونین عارضة الوقایة المذکورة ومع لدن وباب ان ای الحروف الستة المشبهة بالفعل محافظة علی الحرکات البنائیة والسکون وکراهة اجتماع النونین وحملا علی الاخوات ویختار نون الوقایة فی لیت لترجح المحافظة علی الحمل ومن وعن وقد وقط بمعنی حسب لترجح محافظة السکون الذی هو الاصل فی البناء علی کراهة

المشهور فیه حذف النون الا لضرورة الشعر لان الوقایة ولا یجوز عند سیبویه وغیره

اجتماع النونين فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الاخرين فظهر
ان المحافظة سبب مرجح لا موجب بخلاف الصيانة عن الكسر
في الفعل ولعل عكسها اي المذكورات فيختار فيه ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي اعمل صالحا
وقد اصاب المص حيث قدم الضمير التابع لكونه ضميرا
بلا خلاف وعظم شانه وفائدته على ضمير الفصل الذي هو
حرف في الصحيح والبحث عنه ههنا استطرادي للاتحاد الصوري
بخلاف نون الوقاية التي هي حرف ايضا فان البحث عنه راجع
الى ضمير المتكلم فقال ويتقدم الجملة ضمير الشان اي
الضمير الذي بمعنى الشان وهو اي ضمير الشان ضمير
غائب مفرد مبهم غير راجع الى شيء يفسرها اي بالجملة بعده
ولا يقع متبوعا لئلا يزول الابهام المقصود منه لان
ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره اولا مفسرا
فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتني به فلا يقال
هو الذباب يطير ويختار تانيثه لو فيها اي في الجملة المفسرة
مؤنث عمدة ليحصل المناسبة لا لانه راجع الى ذلك
المؤنث لان تانيثه باعتبار القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة

بلا فصل كما هو المتبادر ويكون مذكورة بجزئيها خلافا للكوفيين
في جواز حذف احد جزئيها في جواز تفسيرها بمفرد ما اول بجملة
فيجوزون ظننته قائما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان
وقائما زيد مفعول ثانيا مفسرا له وانما وضع الظاهر
موضع المضمر اثباتا لعظمه لقوله بعد تاكيد الوجوب
تقديمه على الجملة مع عدم جواز الفصل والجملة تكون اسمية
اذا كان الضمير مبتدأ واذا دخله الناسخ تكون اسمية
وفعلية نحو انها لا تعمى الابصار
شرح عصام

ويختار تانيثه اذا وليه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها
لم جاريتك او فعل فيه علامة تانيث نحو انها خرج
هند او نصب على ما في التسهيل واذا كان في الجملة
مؤنث غير عمدة لم يتصب نحو هي هند قائمة بخلاف
هي كان القرآن معجزة وانها المعجزة هو القرآن
على ما في الرضي
شرح عصام

ابصار

ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز وان لم ينفصل الجمع
مؤنثا لم يسمع تانيثه وان كان قياسا باعتبار القصة ولو
كان المؤنث فضلة او كان الفضلة نحو انها بنيت غرفة
لا يختار تانيثه وانفصاله اي الضمير الشان واستتاره وعدمها
اي انفصاله على حسب عامله اي اقتضائه فان كان مبتدا نحو
هو الله احد او اسم ما نحو هو زيد سلطان كان منفصلا
وان كان اسم بابي كان وكاد كان مستترا نحو قوله تعالى كاد
يزيغ قلوب فريق منهم وان كان اسم باب ان او اول مفعولي
علمت كان بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقول
الشاعر وعلمته الحق لا يخفى على احد وقل حذف المنصوب
كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما قلته وضعفه
فقيل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل لان الخبر كلام مستقل
وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة
كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع
قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا

عمل المفتوحة في الملفوظ مع كثرة المشابهة فقدروا عملها في ضمير
الشان ثم حذفه وجوبا لئلا يفوت التخفيف المط ويقع
بين المبتدأ ولو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق
ولو وجد عامل كذلك نحو كان زيد هو القائم ضمير الفصل
لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع
وهو اي ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة
والتكلم والخطاب والخبر اي حين يقع ضمير الفصل بينهما
معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من لا الحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام وهو اي ضمير الفصل حرف لدلالته على غير مستقل
وهو رفع اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته
بالضمير لكونه على صورته وبعض البصرية يجعله اسما ملغى
لا محل من له بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا بعيد لعدم نظائره
في الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله وقد سبق
ان المظهر لا يؤكد بالمضمر ويدخل اي ضمير الفصل لام الابتداء
نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل تاكيد
الاسم وقد يخبر عنا اي عن ضمير الفصل بما بعده فيجعل ما بعده

مبتداء

وقوله عليه السلام كل مولود يولد على فطرة الاسلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه فيه ثلاثة اوجه
احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان
جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله عليه هما اللذان
جملة خبر كان وروي هما اللذان

فابواه اسم كان واللذين خبره
وهما فصل عصام

مبتداء كما جاء في غرر الشيعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا
اقلّ منك برفع الاسم فيكون اسمًا بوا سها ضميرًا بلا شبهة

اسماء الاشارة

ولما دلّ الاسم على الحد اكتفى به والاشارة
حقيقة في الحسّية الحاضرة فيخرج المضمرات والمعارف
لانّ اشارته بها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز
لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد ذا وما عطف
عليه خبر للمذكور المفرد قبل حال والعامل معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ورد بان الخبر الجمع
وايضا المرتين من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من
النحاة منهم ابن مالك جوّزوها من المبتداء وجعلوا العامل
ماذكر فالوجه جعل صفة بتقدير المضاف المعرف على ما
جوّزه بعض النحاة وان كان الخلاف المشهور ونظير
قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد وقدّر
التفتازاني الكائنة وقال الشريف اصاب في ذلك
لرعاية جانب المعنى ثم قال وقس على هذا امثاله من
التراكيب ولا يعرفها جالة بوان احوجتك الى زيادة تقدير
في الالفاظ والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب

فعل مضارع والنون وقاية والياء ساقط بالجزم

واصل ذا ذوا ونحوه ذي ... فحذف عينه وقيل الكلمة حذف عينه ... وقيل الالف زائدة والا
لم يحذف ... عصام

وقال الاكثرون ان المثنى مبنى لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة من مجلة غير مبنية على واحده ولو بنيت
عليه لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين اخرى للنصب والجر وقال بعضهم ما هو موجب لاختلاف اخر باختلاف
العوامل وادعا ان كل واحدة منها صيغة مستأنفة خلاف الظ وقال الزجاج لم يبنى شيء من المثنى لانهم قصدوا
ان تجرى اصناف المثنى على نهج واحد فوجب ان تختلف المثنيات اعرابا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا
والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين شرح عصام

وفصل او خبر محذوف او مبتداء وذا مبتداء وللمذكر خبره
ويمكن ان يجعل ذا مبتداء ثانيا بتقدير منها خبر او للمذكر حال
من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وذان
رفعا وذين نصبا وجرا لمثناه اى لمثنى المذكر وتاوتى بقلب
الالف ياء وته بقلبها يا بغير صلة وتهى بصلة اليا وذه و
ذهى كته وتهى وذى قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمؤنث
وتان وتين لمثنا وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء
بالمد وبالقصر لجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث واتى في بعض
اللغا مثناهما اى ذان وتان بالالف مطلقا في الاحوال
الثلث قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على قراة تثقيل
ان ويدخل الها للتنبيه على اوائل هذه الاسما ما لم يلحق اللام
اخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اى بين الها واسم الاشارة
القسم نحو ها بالله ذا والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم
اولاء وقل وقوع غيرهما ويتصل باواخر هذه الاسما حرف
الخطاب يعنى الكاف تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من
الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم

فيكتب بالياء في قصر الاولى الف مجهول الاصل وقيل
بالياء حرف جر فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وحملوا
ما ولاء عليه وقد ينون الهمزة افادة للبعد بابراد
علامة التنكير الموجب للابهام المناسب للبعد
وقد تشبع ضمة همزة اولاء وقد نقلت همزة
بالهاء وقد يبنى على الضم واما هولاء على وزنه
فعلاء فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هؤلاء
بحذف الفتحاء وقلب همزة اولاء واوا واسكان
الواو لثقل الهمزة عليها شرح عصام

واما الكاف فيجمع
ويفصل بينهما
ويجمع اسم الاشارة
عصام

ويتصل بها اسماء الافعال بحيهل والنجا بمعنى الاسرع
بالاسراع وبنو غيرهما ابيلى وابصر ابرا نما الابصار
وانظر امرا من النظر وكلا البجى ولعم فعل المدح وبئس
وحسب ورايت بمعنى اخبرنى شرح عصام

القصد

القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع
المظ مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجب بان فيه دليل
الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند
واللازم اثبات المقدمة الممنوعة واعلم ان هنا فيما اسم الاشارة مع حرف
الخطاب خمسة وعشرون اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك
التثنيين وكذا اسم الاشارة للاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة
في الخمسة يحصل ما ذكرنا لها ذاك ذاك ذاكما ذاكن وذانك
لك وتاك لك وتانك لكم واولئك لك وجاء افرادهما اي اسم الاشارة
وحرف الخطاب مطلقا في جميع الاحوال سواء كان المشار
اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بناء على ما ذكر او نحوه وهي
اي الاسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك والنون المشددة
في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالها نحو هذا والكاف نحو ذاك
للمتوسط وبغيرها اي المذكورات من اللام والكاف والها والنون
المشددة للقريب وثم بفتح الثا وهنا بضم الها وتخفيف
النون وهنا بفتح الها وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الها
للمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا
والثاني للقريب والطرفان للبعيد واما ما عداها فتستعمل

اي من الاسماء الاشارة

قوله نحو اللذون صبحوا الصباحا اخره يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب اللذين في لغة طي مشهور يقولون بصر اللذين امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في ان الذون على هذا اللغة بلا مبني بخلافه في لغة من الزمه البناء في جميع الحالات قلت السر فيه هو انه حالة بنائه شبيهة بالحروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهوره حطا في حالة البناء لئلا يرى حرف التوقف او شبهها فيما هو شبهه بالحروف واظهروها في حالة الاعراب لامن شبهه الحرف اكتفى ثم الظاهر ان صباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تاكيدا ان صبحه اذا اتا وصباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية سقاة الصبوح ويروى نشرب في الغداة ويجوز ان يراد التيم المطلق بقرينة الصباح وهي يحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا في صبحوا وقيل انه اسم من بات وبيتوا بيتا ومفعول الغدوة اي صبحهم والغارة نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي للاجل الغارة بوالغارة وحاصل المعنى نحن الذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار صفة الغارة والمعار على التراد في او الاغارة حلبي

في المكان وغيره **الموصول** ما لا يصير جزء من الجملة الا بجملة خبرية الاسمية
لا انشائية وعائد نفصل للتمام لانه انما يتم ان لو كان الاعراب
لمجموع الموصول والصلة وليس كذلك والصلة لانها تساويه
في المعرفة والجهالة ونفسر العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدا
كذا ذكر المالكي في التسهيل وحذفت الجزئية مع العايد من اللتيا
مصغر التي والتي اي الداهية الصغيرة والكبيرة المحذوفة من فضاعة
امرها كيت وكيت وكثر حذفه اي العايد مفعولا وقل مبتدا
ومجرورا وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص
الجواز وهو اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث وجا حذف اليا فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان
واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا والاولى كالعلي
جمع الذي من غير لفظه وقد يجي للمؤنث واللذين جمع الذي
من لفظه وهما اي الاولى والذين لاولي العلم خاصة بخلاف مفردهما
ومثناهما وجا حذف نونها اي الثلثة للطول بالصلة وجا اللذون
لجمع المذكر ويجوز حذف نونها ايضا ولو قدم لكان احسن
واللاء بهمزة مكسورة فقط واللائي بيا مكسورة فقط واللاي
بيا ساكنة فقط واللاتي بهمزة وياء واللاتي بتا وياء كلها جمع التي وقد

ونفي جزء الجملة المبتداء والخبر والفاعل وجميع المفعولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجملة بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعل جزء الجملة لا تصلح الا بصلة وعائد عصام رحمة الله عليه رحمة

اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان القياس التصغير ان يضم اوله المصغر وهنا ابقى على فتحه الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف باخره كما فعلوا ذلك في نظائرها اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطية الصغيرة والكبيرة التي من فضاعتها كيت وكيت حذف الصلة ايذانا بالقصور العبارة عن اللعالة توصيف الامر الذي كشف بها عنه ونحو ذلك من تفخيم ايهاما لا يخفى حسن جلبي

وكان القياس كتابة المشدد فيهما بالامين الا انه خرج المصوغ عن القياس لتنزيل لامه منزلة جزء كلمة ادغمها اللزوم لام التعريف ثم كتب اللذين بلامين للفرق بينه وبين الجمع او حمل اللذان وشبهت التي عليه وكتب اللاتي واللاتي واللواتي واللاي واللاء واللائي والاولي بلامين اذ لو كتب اللام بلام واحد لالتبس بالا فحمل عليه البواقي شرح عصام

تنبيل

واللاي بياء مكسورة فقط واللاي بياء ساكنة فقط مح

تستعمل للمذكر والّلواتي لجمع المؤنث والالف واللام اي مجموعهما كذا في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال كهل ولما كان اسما واحدا رجع اليه ضمير المفرد المذكر في قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول يعني كان يصاغان من الجملة الفعلية لامكان سبك اسم الفاعل مع فاعله مما فعله مبني للفاعل وسبك اسم المفعول مع نائب الفاعل مما فعله مبني للمفعول ففي الصورة مفردان وفي المعنى والحقيقة جملتان فلا يختل تعريف الموصول اعلم ان المصنفين وضعوا للتمرين المتعلم فيما تعلمه وتذكره واختباره باب كيف تبني فلان من فلان كذلك النحويون وضعوا لاجل ما ذكر باب الاخبار بالذي فانه سبب لتذكر كثير من مسائل النحو وميزان يعرف به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانتقال فاراد المصنف بيانه فقال ولو اخبرت اي بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة لكن جرت العادة على التمرين بالذي والباء للاستعانة اذا الموصول مخبر عنه صدرت في الجملة الثانية الموصولات مبتدأت لكونها معلومة للمخاطب وجعل ضميرها اي الضمير الراجع

الى الموصول لاكاشا محل المخبر عنه فى الجملة الاولى من باب التغليب لكونه

ركنا اعظم من الكلام او الاخبار فى الاول بمعنى الجواب وفى الثانى

بمعنى السؤال او نظر الى المعنى والمآل دون اللفظ والظاهر فان

الموصول مع صلته دال ابدا على الوصف الذى هو الخبر

فى الحقيقة بخلاف المسؤل عنه فانه دال على الذات فى الغالب

ولهذا السر يقال اخبرنى عمرو زيد ضرب زيدا بالذى فيقال الذى

ضربه زيد فينعكس فى الظاهر ويظن انه لم يطابق الجواب السؤال

لكن المطابقة فى المعنى والمآل على ما بينا وهى المعتبرة ولذا لو قيل

اخبرنى بزيد فى ضربت زيدا عن الذى فيقال الذى ضربته

زيد كان فى غاية الركاكة والتعويل على هذا عندى ثم على الثانى

واما الاول ففى غاية الضعف لان فيه اخراج الباء عن صلته

المذكور مع كونه فى غاية التبادر ووقت مقابلته بعن مع كونها

فى غاية الشهرة وتغليب المغلوب على الغالب واخر المخبر عنه جبرا

فى الظاهر ترك شروط الاخبار بالالف واللام لانفهامها مما سبق

ولو تعذر شئ مما ذكر تعذر الاخبار بالموصول كضمير الشان

لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر تصدير الذى وتاخيره

والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع

جعل

جعل الضمير محلها الماس واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار

عنهما نحو الذي ضربته زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه لان الضمير

لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول لتعذر عمل الضمير فظهر

ان ترك الضمير او جزوا فيه ولحال والتمييز للزوم تنكيرهما

لان كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كذا رضي رحمة الله عليه

والضمير المستحق لغيرها اي الموصول وما اشتمل عليه

اي على ذلك الضمير لامتناع جعل الضمير الموصول محلهما

لبقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة الانشائية

لامتناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه

فلا يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذي في قوله وهو

الذي او على الالف واللام اي من الموصولا لفظا ما ولما كان مشتركا

بين الموصول وغيره ذكره رفعا للتوهم لاختصاص وتكثير للفائدة

فيكون قوله استفهامية اي منسوبة الى الاستفهام

بكونه جزء معناها كلاما مستأنفا بتقدير يكون او يجيء ولو

زاد الواو لكان احسن ويحذف الفها اي الف ما الاستفهامية

مع الجار المضاف نحو كتاب م عندك والحرف نحو قوله تعالى

عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصول ونحوه ولذا

اي الالف الاستفهامية الواقعة قبل ذا الخ / اذ الشرطية

لا يحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهامية وتقلب الفها هاء

كمه فيه نظر فانه ها السكت كما هيه وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله
للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك واما بجملة كقوله تعالى ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف
واستفهام اما بمعنى شيء او الشيء نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة
نحو مثلا ما اى مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصولات
من وهي كما في الوجوه الا في التام والصفة فمن لا يكون احدهما
وخصت من بما يعلم وخصت ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه
ونفسي وما سواها مجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات
ويقعان اي من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي المثنى والمجموع
والمؤنث ولفظهما مذكر مفرد والحمل عليه اي على اللفظ المذكر
المفرد فيما كان معناه مثنى ومجموعا او مؤنثا اكثر من الحمل على المعنى
ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير ولا يقعان اي
من وما موصولتين وموصوفتين معا بخلاف باب الذي
يقال مررت بالذي اكرمت الظريف ولا يقال بمن اكرمته
الظريف لانهما معرفتان موصولتين ونكرتان موصوفتين
فيمتنع اجتماعهما واي للمذكر واية للمؤنث وهو اي كل واحد منهما

لكن

اما اسمية او فعلية والفعلية لا خلاف فيها فلا يبنى منها والاسمية وقد يحذف صدرها اي المبتداء بشرطان يكون
ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتداء نحو اضرب ايهم غلامه قام وايهم زيد غلامه انما يحذف كثيرا مع اي دون سائر
الموصولات لكونه مستثقلا مع صلته بلزوم اضافة وانما لم يحذف من احدى جزئي الفعلية لان التصاق الجزئين
فيها اشد وانما حذف المبتداء اذا كان ضمير الموصول لانه بالنظر الى الموصول كالكلام المكرر على الموصول بمعنى فاذا
حذف المبتداء صار مبنيا سيح رضى احمد

لكن في ثبوت الاربعة وانتفاء الاثنين فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو ايا ما تدعوا والموصوفة
نحو ايها الرجل واما اي في نحو مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية
فاستفهامية نقلت الى الصفة فكانه بمعنى لعظم شانه وكماله
بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فيسئل عنه ويعرب كل واحد منهما من بين الموصولات
ما لم يحذف صدر حشوه اي صلته سماها حشوا لانها كالفضلة
لان الموصول هو الاصل والصلة كالمفسر ولهذا يقال الاعراب للموصول
فقط كما يقال للموصوف والمضاف في هذا اظهر اصابة المص في
ترك التمام في تعريف الموصول وانما بني على الضم ح لتأكيد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي فشابه
الغايات نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا ولم يذكر بناء الموصوف في نحو يا ايها الرجل لسبقه في المنادى قال
سيبويه والاعراب ايضا جيد مع حذف الصدر لغة جيد وجاء في الشعر وايهم
ولا يبنى كل واحد من اي واية الفعل
الا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار بل لا اضرب او ساضرب قال
ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل
ماضيا علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضع له ومن
الموصولات ذا بعد ما الكائن للاستفهام كماذا صنعت وهو اي ماذا اما

بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال في كونهما اسمية

ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور اوايّ شيء فالنصب اولى

في جوابه ليطابقه في كونهما فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف

ومنها الموصول ذو الطائية اي المنسوب الى بني طي وهي في اشهر

اللغات مبنية لا يتصرف تقول جاءني ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذوا

فعلوا وقد يغير في التذكير والافراد وغيرهما اي التانيث والتثنية

والجمع مع اعراب جميع تصرفاتها حملا للموصولة على الذي بمعنى صاحب

نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذووا اعرف

اوذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمونث

ويوجدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المونث ذوات

مضمومة في الاحوال **اسماء الافعال** اصله اسماء معاني الافعال

لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معانيها معاني افعال مخصوصة فحذف

المضاف ايجازا وقدم في صدر الكتاب وجه كونها اسما ما اسم خبر محذوف

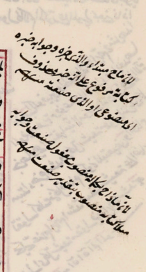
راجع الى اسم فعل اذ التعريف للماهية لا للافراد ولا يمكن ادعاء

العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال وقس عليها ما يجيء

من الاصوات ما والمركبات ما وايراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على تعدد

الافراد فعلى هذا المناسب فيما سبق المضمرات والموصولات كانه بمعنى الامر قدمه

ان يقول جح



لكثرة

لكثرته او الماضي قبل ما قيل ان بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى
على الانشاء الحالي فيما يقال في الباعث والدليل على كونهما في الاصل
بمعنى الماضي ثم نقلهما الى معنى الانشاء الحالي ويكفي في بنائهما بمعنى
الفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم مقتضي الاعراب واعراب المضارع
عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كرويد بمعنى امهل
وهيهات بمعنى بعد وفعال اي ما كان على زنته من الثلاثي المجرد بمعنى
الامر كنزال فان حالا من ضمير قياسي اي منسوب الى القياس عند
سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما فلا يقال نعام ولا كوان وكان عليه
ان يذكرهما ولا يرد عليه ان يقال قوام وقعاد اذ لا يشترط في القياسي سماع
كل الافراد وبين شارح لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع
اليه وفعال صفة مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة قدمها لتحققها بلا
شبهة بخلاف المصدر المعرفة فان الرضي شك فيه ومصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة علما للاعيان لا للمعاني كالثالث جمعه اشارة الى كثرة
الافراد مؤنثا المنصوبات احوال من ضمير مبني لمشابهتها الاول في الزنة و
المبالغة المشابهة لمبني الاصل في اتحاد المعنى فيه من جهة المشابهة
مختلفا فلا ينتج قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة

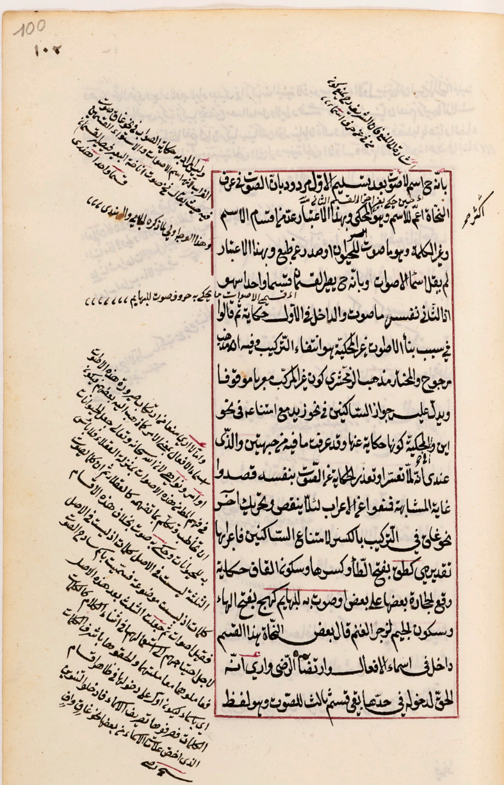
اعلم ان الالفاظ التي نسبها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات
كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس كذلك لانه شبه
المركب من الحروف والحيوانات والجمادات لا يحسن الافصاح بالحروف كافصاح الانسان لكنهم احتاجوا الى ايراد اصواتها
التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم في تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم
اويتعذر ايراد الاحرف بعينها
مثل تلك فاحكوها من الشبيه بين
الصادرة منها بما يحكى من الصوت اعني كونها كالمحكي وهذا
على ما هي الصوتين اي كونها كالمحكي لحق الحكاية عن تلك الاصوات
الحكاية والمحكي فيشبه الحكاية غير فهم الانسان غير موضوعة
الواقع في كلامهم كالحكاية غير فهم الانسان كاف
وثانيها اصوات خارجة عن معان في انفسهم وشبهها
وضعا بالدالة طبعا على معان في انفسهم
ونحو اوه للتوجع او التعجب قبله وثالثها اصوات
اصوات صادرة منهم طبعا عند شيء منها تجرد
لصوت بها الحيوانات مستقبلا لكن

وذا اي ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في لغة بني تميم كحذام وقطام
الا ما اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه كحضار لانهم
احرص للامالة لا سيما في ذوات الراء المصحح لها كسرها فالتزموها
وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم
(اي العلتين لتعليل بني تميم وتعليل الحجازيين)
انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل وان ضموا ما ذكر
الحجازيون للعلة ما ذكروه لكفايته الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
(وهو المناسبة — اي ذكر الحجازيون)
درجة الايجاب الا بضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضميمة الا
(اي حصر سبب البناء)

صوت في عرف النحاة ما لفظ حكي به صوت غير موضوع للمعنى بدلالة
(كما قال ابن الحاجب لانه افاد به الابهام او فهم من لفظ ما هو موصوفة)
تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوان او للجمادات
(لان لفظ ما موصوفة بدلالة كونه خبرا للمحذوف)
والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما
بشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب
او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير
تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم لشمولها للكل معنى
وحكما والغرض الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها
وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم ينحصر المبنيات فيما ذكروا والتعليل

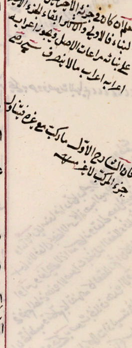
وذلك لان تقديري الاعراب والبناء مستقبلا وغرض تخصيص
يشرع على التقدير بالفرض والامالة والصحيح
البناء بذي الراء وقصد الامالة تقدير
للامالة بكسر الراء وجه الاخفش تقدير
علة البناء للفرض المذكور اولى من تقدير
علة منع الصرف لم يكسر واذا ابنو كسروا
دائما تجر دي

المعلل هنا
لانه يعم القسم الاول والاولى
القسم الثالث فيلزم ان يكون
مستقلا من المبنيات لانه مبني ويمكن
كذلك يرد على الاقسام الثمانية
بانه ج



بانه ح اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف
النحاة اعم للاسم وبهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم
دغ الكلمة وبهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار
لم يقل اسما الاصوات وبانه ح بطل القسمة قسما واحدا سهو
اذ الثاني نفسر ما صوت والداخل في الاول حكاية ثم قالوا
في سبب بناء الاصوات غير المحكية بهو انتفاء التركيب وفيه انه
مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا
ويدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو
اين والمحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي
عندي انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا
غاية المشابهة فنفوا عنه الاعراب لئلا ينقص وحركوا اخر
نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها
تقديري كطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية
وقع الحجارة بعضها على بعض وصوت به للبهايم كهج بفتح الهاء
وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم
داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه
الحق لدخوله في حدها فبقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ

وههنا اشكال قوي وبيانه لاوجه لايراد بعلبك في المركبات المبنية لانه معرب وجزء الاول مبني لكن ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولايرد خمسة عشر لان جزءيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله بنيا يأبى ذلك ولما عرف المركب فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثاني ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف في البناء



غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للمتندم واه للمتوجع واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه المركبات المعدودة من المبنيات منها ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ومنها ما بقي على حاله كخمسة عشر والمراد بناء جزئيه وهو كلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في الاصل ملابسا بلا نسبة تعلقي مفهوم من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتابط شرا فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا او جارا بنيا قيل اما الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف فيلزم كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا كباب حادي عشر يريد ما دون العشر من وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة والتضمن

فيها

فيه ط او الواحد من المتعدد وهو حادي عشر الى تسعة عشر وتضمنه
غرضا اذ ليس المعنى حاوي وعشر فوجه ان القياس ان يكون
المفرد من المتعدد اسما على صيغة اسم الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد
ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا
صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليوذن من اول الامر ان المراد
المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة
وفي حيث المعنى على العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في
نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد
الا اثني عشر واثنا عشر فان الاول منهما معرب قبل
لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب
وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب
نحو هذان واللذان وان حذف النون للايجاز (اذ النحاة) المط واينا ك
المحذوف والاى وان لم يشتمل الاخير (معطوف على باعراب) حرفا اعرب المركب و (من المانوى)
منع من الصرف لكونه كلمة واحدة واول جزء حقيقيا فلم يحتج
الى سبب البناء وسكنوا اخر الاول ان كان حرف لين
نحو معدي كرب وفتحوها في غيره تخفيفا وينبغي ان يزيد
ان لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا عن نحو سيبويه
وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن الحرف مضافا جزؤه الاول

فانهما بنيا لكونهما واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فان قيل فكان يجب ان يكونا مبنية ايضا
كالمحول قلت يجوز خلو المحول عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد ويجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع موقع ما لا اعراب له
في الاصل ولا بناء لم يجز ان يخلو كل منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي
عن التركيب يكفيه عروه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب والبناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا
لكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهو في موضع النصب قلت لان الاعراب المحلي
في الجملة عارية فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل

اي الثاني في الصورة تشبيها بنحو عبد الله علما في الثاني في بعض
اللغات بناء على عدم شرط التركيب المانع من الصرف ومنع
منه في بعضها لعدم الاضافة في الحقيقة والمعنى **الكنايات**
الكنايات لم يوقفها لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن
شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على
السامعين ونحوه (كما هو مذهب الرضي) غير انها بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها لان بعضها
مبنية كفلان وفلانة وهن وبعضها من غير هذا الباب كضمير الغائب
كيت وذيت بحركات التاء والاستعمال الاكثر بواو العطف
للقصة اي للكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان من الامر
ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التي علمت من
المبني الاصل وينبغي ان يذكر كاين فانه مبني ايضا بمعنى
كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي صار المجموع
اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين
ولهذا يكتب بالنون وكذا قدمه اذ لو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد
الاقسام ولو قدم على مباحثه فقط كابن الحاجب يلزم الفصل
بين الشيء ومباحثه وكم للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم يجيء

وبجوز بناؤهما على الضم تشبيها بحيث وحذف
والكسر ايضا لان ما مركبة وذيت بحذف عليها
وجب وهما مخففتان ثم التاء منهما كما في بنت والوقف عليها الا
لام الكلمة وابدل التاء منها على الاصل فلا يكونان الا بالياء
بالتاء ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها بالتاء
مشددة صيانة عن ثقل التشديد والوقف في الكلام مثل حيوة
والاصل ياء لا واو اذ ليس في الكلام لان التاء في كيت
ولم يقل ان اصلها كوية وذوية كما في العين واو والقلب
وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا والياء مكانه
ذوت وكوت وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكانه سيد رضي
تامة كيت مفتوحة ومكسورة وذلك لان كلمات الشرط
وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وكذا اسماء الشرط مكانه
والاستفهام بمعنى اي الموضوع لمعين شرط مكانه
واستفهاما يكتني بهذه الاسماء عن المعينات عليك
او عن المحصور اختصارا اذ لو كان لطول عليك
لو قلت مكان من اي زيد او عمرو او بكر وغير ذلك رضي رحمه الله

[illegible]

الفرق بين الانشية وكم الخبرية ان كم الانشية لعدد مبهم
عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم
وكم الخبرية مبهم عند المخاطب وربما يعرف المتكلم
واما المعدود فهو مجهول فيهما فلهذا
احتيج الى المميز المبين للعدود والحذف الا
لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق و
الكذب بخلاف الاستفهامية
جوابا لانه ... والمتكلم بالاستفهام مستخبر من المخاطب
... ... لانه ... لا من غيره

هي كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين
كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهام
وحذف الفها مع حرف الجر فيها وسكن ميمه ملوشي
للتركيب وكانهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بنقله
الاستفهامية عن الاستفهام شرح عصام رحمه الله

لمعينين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزهما في الاعراب
تمييزا بينهما ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد حملا على مميز العدد
الوسط فان خير الامور اوساطها ومميز كم الخبرية سميت بها
وان كانت لانشاء التكثير باعتبار المتعلق تمييزا بينهما مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى لانها نقيضة
رب او مثلها بالحمل في الجر ومميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه
مجموع فحملت عليهما فعملا بالحكم وقد يحذفان اي مميزاهما لقرينة
ويدخل من البيانية فيهما اي في المميزين جوازا ويجب دخول
من فيهما لو فصل بينهما وبين مميزيهما بفعل متعد لئلا يلتبس
المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات ويصدّرانه
اي لهما صدر الكلام لانهما للانشاء فاريد ان يعلم في اول الامر
انه من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية
بتاويل اللفظين او الاسمين والوجهان يقول وكل يقع مجرورا
بالجار المضاف نحو غلام كم رجلا او رجل ضربت او الحرف نحو بكم
رجلا او رجل مررت قدمه لرعاية التناسب اذ الجر يناسب
النصب في كونهما علامة الفضلة والنصب يناسب الرفع في الا
شتراك بين الاسم والفعل واما الجر والرفع ففي غاية البعد

وانما جاز تقديم الجر في الجر والمضاف عليهما مع ان لهما
صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف
عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدارة حتى لا يسقط المجرور عن رتبة
ولهذا حذف الفا الاستفهامية المجرورة كما في
ح رضي / ١٤١ه
في الموصولات

ولرعاية الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده في قسمي المركبات
الى الاوسط اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى
اعني الرفع لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغي ان يزيد
او شبهه بعده بعد كل واحد منهما قد اشتغل ذلك الفعل او شبهه
به اي بكل واحد منهما اي عمل فيه لا في ضميره ولا في متعلق ضميره وعمله
بحسب المميز نحو كم يوما وضربت رجلا ضربت وجاز النصب على شريطة
التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتداء او خبر
ولما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط والتخصيص فلم يجب
النصب على شريطة التفسير والا اي وان لم يكن كل واحد
منهما مجرورا او منصوبا وجوبا وجوازا فمرفوع لكونه مجردا
عن العوامل اللفظية حينئذ خبر لو كان كل واحد منهما ظرفا لكون
مميزه ظرفا نحو كم يوما سفرك قدم لوجوديته والا اي وان لم يكن
ظرفا فكل واحد منهما مبتداء نحو كم مالك هذا الاطلاق على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب اسماء
الاستفهام والشرط لكن لا يتأتى الرفع على الخبرية في من وما
الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا في اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها

وقال الرضي يجي بعدهما منصوبا الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او ضمنا او مفعولا ثانيا او
الاول بترك قوله او مفعولا ثانيا لانه داخل في
المفعول به ولو اريد به ما يقابل الثاني لا ينتقض
بالمفعول الثاني لباب اعطيت ويمكن اقامة الدليل
على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يقبل
تقدير اللام لعدم كونه حدثا مبرما وعلى عدم
انتصابه على انه مفعول معه بان المفعول معه
لا يتقدم على صاحبه شرح شرح عصام

قلت ينتقض بنحو كم رجل غلام لك عند الكل لانه لا يجيء
مبتداء للمعرفة وعند سيبويه ايضا النكارة
وعدم تضمن الاستفهام شرح عصام

جملة ما بعده مميز او مع التمييز نصب وجملة تمييز او
محذوف فانه رفع على الابتداء وذلك المحذوف الذي
اما زمان او مكان واما مصدر الفعل الذي يراد با
بعد اما منصوب او مجرور ولا يبعد الاعراب الثالث
لشرعية وبالوجوه الثلثة الاعراب على سبيل
التمثيل تسمية تمييز في حال الرفع على الدوام
التغليب شرح عصام

الا الفعل

الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وانّى
واذا اذا لم يجر بجار نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك
بيان الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة لانه في صدد الوعد
لا في بيان اعراب الابيات **الظروف** المعهودة عند النحاة في باب البناء
كركب الامير اذا كان واحدا وهو اي الظرف مطلقا معربا او مبنيا لغو
وحرفا جارا او مجرورا ومستقر اي مستقر فيه معنى عامله ومنتقل
اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف
بعامّ كالكائن والحاصل والموجود والمستقر فانها عامة
لكل الموجودات حذف من اللفظ نحو في الدار زيد وعن من
قائل وَالّا اي وان لم يتعلق بعام حذف سواء تعلق بخاص
نحو زيد اكل في الدار او عامّ ملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن له
فالظرف لغو وفضلة مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلثة
المذكورة ولا الاعراب في نفسه واما النصب المحلي في نحو مررت
بزيد فللمجرور فقط اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل اليه
فهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول بعض
المعربين الجار مع المجرور مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم
الجزء منها اي من الظروف المبنية ما ظرف والجملة خبر الظروف وما بينهما

مثال ركن
مثال فضلة
يتصح في محمد
مستقر مكاني وزماني
اي الجملة
اي المبتدا والخبر

اعراضيه او مستأنفة قطع اضافته بحذف المضاف اليه

بلا عوض اذ لو عوض عنه كآنئذ لم تقطع فيعرب وهو في غير الظرف

كثير نحو قوله تعالى وكلاً ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله

وكنت قبلا كاد اغص بالماء القراح والمغنى في الحالين واحد

وقال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب

وقال الرضي الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت

وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول

ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال

بنيت لاحتياجها الى المحذوف وعلى الضم جبر النقصانها باقوى

الحركات ومثله اي مثل الظرف المقطوع عن الاضافة في البناء على الضم

لا غير وليس غير للاشتراك في العلة المذكورة وقيل لشبهها بالغايات

في شدة الابهام فيه يلزم من عدم الاتاج ولو قيل في الاحتياج للفا

الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بلا وليس اذ لم يسمع في غيرها

وحسب للاشتراك المذكور ايضا وقيل لشبهه بغير في كثرة الا

ستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اوفيه

ثماني اعاجيب ما مر غير مرة واستعارة من مستعير المستعير

وسؤال من سائل الفقير وعدول من اقوى المشابهة

واهو

وعلة ثانيها الحاجة الى المضاف اليه فكأنه حذف المضاف اليه لان المضاف اليه في الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فشبهت
الغايات فلذا بنيت على الضم واذا وان شاركه في علة البناء بنى على السكون لشدة مشابهته بالحروف حيث وافقه في
الهيئة والتركيب وهي للمكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها ويندرج
بزيدها عن الظرفية ومنه الله اعلم حيث يجعل رسالاته لانه حيث مفعول به لكي ليعلم مقدار الامتناع عملا كم التفصيل النصب

وهو اتحاد المعنى واوسطها وهو الابهام الى الادنى وهو كثرة الاستعمال
لو ثبت وهو مم ومن الاصل الى الفرع اذ عدم التعريف فرع الابهام على
زعمهم ولغويته توسط غير لتحقق مشابهته حسب بالغايات بل توسطها
ايضا لتحقق مشابهته بالحرف كما ذكرنا ومنها اي ومن الظروف المبنية
وتركها انسب حيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اسمية
او فعلية اضافة او زمانا الكثر وقد يضاف الى المفرد كقوله
اما ترى حيث سهيل طالعا فيعرب بعضهم لزوال علة البناء
وهي الاضافة الى الجملة المعدودة من مبنى الاصل والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذه الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة الى
الجملة لا يوجب البنا لتخلفه في صورة كثيرة بل لزومها
وعند لحوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بناؤه لتضمنه معنى ان
واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا غيره اي
غير المستقبل يعني الماضي نحو اذا طلعت الشمس ويأتي اذا له
راجع الى غيره كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وفيها اي اذا
معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة الشرط الفعل ولم
يجب كان ولو لعدم تأصله فيه وقد يتجرد اذا من معنى الشرط للظرفية
كقوله تعالى والليل اذا يغشى ويستعمل اذا اسما بلا تقدير في فيرفع

وقد يكون اذا مع جلتها للكلم ... قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي
هذه عادتهم المستمرة ... عصام

ويجيء نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو ومنعه الرضي لعدم الشاهد
وجاء اذا للمفاجاة فيدخل المبتداء غالبا عدل عن اللزوم لئلا ينافي
ما سبق في باب الاشتغال وتاويله بالغلبة تعسف واذ للزمان الماضي
وان دخل على اي الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين وتدخل الجملتين
الاسمية والفعلية على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال ويستوي
الجملتان لكان اظهر واتي اذ للمفاجاة نحو بينا عند فلان اذ طلع
رجل فيدخل الماضي واين واني استفهاما وشرطا حالان
بتسمية الدال باسم بعض المدلول للمكان ومتى فيهما
اي في الاستفهام والشرط وايان استفهاما كلاهما للزمان
المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة لا للزمان وهو جار
مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف
زيد وان فعل فحال نحو كيف جئت وقدم الاحوال لانها على سبب
البناء على الظرف ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف وان لم يكونا ظرفين
لمشابهتهما في الدلالة على الزمان اما كائنان بمعنى اول المدة فيليهما المفرد
لا المثنى ولا المجموع الآن يؤولا بالمفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان
صاحبنا فيهما اي زمان المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين
لينا ول نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت

المجهول

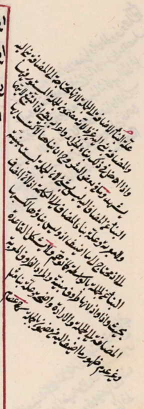
ومعنى ما رأيته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكأنه في الأصل مذ ما رأيته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذف لتقدم ما يدل عليها
وهي مذ ومنذ بناؤه بناء قبل وبعد ولذا قيل بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه معناه وقيل
حملا على مذ ومنذ الحرفيين عندهم شرح رضي رحمه الله

المجهول اول مدة فعل للعلم به او جميعها اي ولمعنى جميع المدة فيليها
الزمان المقصود بيانه مفردا او مثنى او مجموعا وقد يليد خلان
الفعل نحو ما رأيته مذ سافر قدمه لظهور احتياجه الى المحذوف
والمصدر نحو مذ سفره وان مخففة نحو مذ ان سافر وان
مثقلة نحو مذ انه سافر ولم يكتف بواحد لاحتياجه في الشمول
الى التكلف البعيد فيقدر زمان مضاف وهو اي كل واحد
منهما مخبر عنه بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر
عما بعده ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة في نحو
مذ يومان فلضعفه لم يذكره المص ومنها اي من الظروف
المبنية قد عرفت ما فيه لدى بالف مقصورة ولدن بضم الدال
وسكون النون واتى على قلة فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها ولدن بفتح اللام او ضمها
وسكون الدال وكسر النون ولد بسكون الدال بضم اللام او فتحها
ولد بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة في اشهر اللغات للوقت الماضي وعوض بفتح العين و
ضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل المنفيين فعلهما
كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين

قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل البا[قي]
عليه وقيل انه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل
بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقيل
لاستلزامه الابتداء الذي هو معنى من صدا والاقرب
الا يقال التضمين بمعنى من ويحمل وصوله ظاهر
تاكيدا ولا يقدر شيء اذا لم يذكر شرح عصام

ونحو قط لتضمينه لام الاستغراق لزوما للاستغراق او جميع الماضي
وبنيا على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر
لغاته وقد تخفف الطاء وهذه وقد يضم القاف
اتباعا على الضم الطاء المشددة او المخففة وقد قط
ساكن الطاء الذي هو اسم فعل ومن الظروف المبنية
اسم لتضمينه لام التعريف ومنها لما وهو ظرف
بمعنى اذا لا يتم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط
كما يستعمل كلما وكلام سيبويه يحتمل قال لما الوقوع
امر لغيره وانما يكون مثل لو شاهد وحرف
فقال ابن حروف يلاحرف وحمل كلام سيبويه على انه
في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني ولما لثبوت
الثاني لثبوت
الاول
عصام

ابد الداهرين والدهر الذي يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح
اي البناء على الفتح في الظروف مع اضافة الجملة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن قرأه بالفتح لاكتساب
البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم ومع
اضافة اذ كقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأه بفتح الميم
للاكتساب بواسطة وكذا في جواز البناء على الفتح مثل وغير
مع اضافة بما وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء
ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة
لما عرفت بل هي سبب الايراد في الظروف امثلتها نحو مثل
ما قام زيد وان تقوم وانك تقوم واول غير ما تقول وان
يقول وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات
مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار اختلاف آخره
بحسب العامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة
باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار
وجود العلامة وعدمها والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار
دلالته على اثنين او اكثر وعدمها والى المنصرف والجامد باعتبار
الاشتقاق وعدمه والمنصرف الى المصدر والفاعل والمفعول



والصفة

والصفة والتفصيل باعتبار اختلاف معناه فاراد المص
ان يبين هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد لكونهما
سماعيين ومعرفتهما على التفصيل تحصل من اللغة
وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسماء العدد لان لها احكاما
مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء في التانيث والتذكير
ولذا ضمها اليهما مؤخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام
سوى المتعرف ليس من المسائل بل اتمام المبادي كالتقسيمين
الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد قدمه ولما
كان المعرف والمؤنث وجوديين داخلين تحت الضبط قدمهما
وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفاء
نذكرهما بخلافهما واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث
عن المتصرف من حيث العمل في النحو ومن حيث الصيغة من الصرف
ولذا ترك المص المعرفة ما لم فيه تقسم فقط كالمضمرات
والاعلام والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها او مع
غيره كالمضاف او في مجاوره كذى اللام والمنادي فان التعريف
وهو اللام وحرف النداء
خارجة عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاورة واما ارادة
هذه الثلثة من قبيله فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز

على مذهب المحقق او عموم المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة اشارة
ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد

سواء كانت الاشارة حسية ايضا او لا

فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة معينة لكن لا من حيث التعيين
بخلاف اسامة بدليل تعريف الكافية لعدم تناوله المعرف باللام و
النداء والاضافة لما عرفت وهي اي المعرفة ضمير المتكلم فضمير
المخاطب فضمير الغايب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كا
سامة وسبحان فالمبهمات اسما الاشارة والموصولات
فالمعرف باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى الثلثة
والمعرف بالنداء كيا زيد والمضاف معنى ان لم يتوغل في الابهام
مبتداء الى احدهما بالذات كغلام زيد او بالواسطة كيد غلام زيد
كهو خبر يريد انهما متساويان في التعريف وما دخله الفاء فتعريفه

المضاف والمضاف اليه في التعريف

انقص مما قبله وما فيه الواو فمساو وفي هذا بعض المخالفة لما حكى
مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا العلم معلوما حدا
وحكما خص العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة ما لم
او معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد معين فخرج غير العلم
بوضع واحد فدخل الاعلام المشترك فان تناولها باوضاع
بخلاف تناول نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بقي ان نحو اسامة

غير

غير داخل في هذا الحد الا ان يدعي ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه
عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب
والرضي من ان تعريف مثلها تقديري كعدل عمر امور لفظية
مثل امتناع اللام ومنع الصرف وسواي العلم باللام وجوبا
لو ثني او جمع بعد العلمية نحو الزيدين والزيدين واما حال
العلمية كابانين لجبلين متقابلين وعرفات فلا لام او بدونها
اي العلم اي جعل العلم علما بها اي باللام كالنجم غير صفة حال
من باب الفاعل ومصدر او غلبة اي جعل العلم غالبا في معين
يريد كون العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معين بها
اي باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام لو سمي بها اي باللام
او بدونها صفة كالحسن قال الرضي وهذا ليس بكلي اذ لا يقال
المحمد والعلي ومصدر كالفضل ففيما عداها يمتنع اللام ولو جعل
لفظ مبني علما اي لنفسه فالحكاية على بنائه غالبة
وقد يعرب نحو ليت تنصب ولو جعل مبني علما لغيره اي لغير
نفسه فالاعراب واجب كما اذا سمي رجل بليت والنكرة في
الاصطلاح ما سواه اي ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث
في عرف النحاة ما اي اسم فيه التاء ولو كان ذلك التاء مقدرا كنار

هذا تعريف للمؤنث الغير الحقيقي ويعلم منه ان التاء وبها
كالمذكر ما ليس فيه علامة تأنيث لا لفظا ولا تقديرا
شرح عصام

وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التا المقدرة في الجميع
وان كانت في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التا قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد
ترجع التا فيه ايضا شاذا نحو قديمة ووريئة فظهر ان ادخال
نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل والالف المقصورة نحو حبلى
او ممدودة نحو حمراء والمذكر ما سلم عداه اي لم يكن فيه احدى الثلث
في هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتا ما يصير هاء
في الوقف يخرج نحو صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق فلا بد
من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاخر دخل نحو تراث وتكلان
وان قيد بالاخر الحقيقي خرج نحو ضاربتين وان بمعنى الكون
بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد تا التانيث لزم الدور
والثاني ان من المؤنث صيغا موضوعة كهي وها وانت وياء نحو
تضربين ونون نحو ضربن وتاوة وهذه وهذي وكلتا وثنتان
وكلها داخلة في حد المذكر والثالث ان الالف قد يكون للالحاق
فان اريد المطلق فلا منع وان اريد ما للتانيث يلزم الدور
والجواب ان المراد الاعم من الحقيقي والكون بعد الاصول
ونقدر التا في الامثلة المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة

طرداللباب وحفظا للقاعدة تسهيلا للضبط وتزييد الالف الذي صار
مستقلا في منع الصرف وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال
التعريف لفظي يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور وهو اي المؤنث
حقيقي لو كان بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامراة بازاء
رجل وناقة بازاء جمل والا اي وان لم يكن في مقابلته ذكر من الحيوان
فالمؤنث لفظي كظلمة وعين واسند المشتق فعلا او غيره الى ضمير
المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة اي علم
المذكر فانه لا يجوز التاء في المسند الى ضميره لا يقال طلحة جاءت
او الحقيقي عطف على ضمير المؤنث اي اسند المشتق الى نفس المؤنث
الحقيقي غير الجمع اذ ضميره داخل في ضمير المؤنث وحال الجمع سيجيء
وينبغي ان يريد من الادميين لجواز ساق الناقة بلا تاء بلا فصل
بين المشتق والحقيقي احتراز عن نحو جاء القاضي اليوم امرأة
فالتاء لازمة في المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو
قال فالتأنيث ليشمل نحو يا هند اضربي وتضربين لكان صوابا
وجاز التاء في غيره اي في مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث والحقيقي
بلا فصل سواه اي سوى نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء
في مسنده امثلة طلع الشمس وطلعت وجاء اليوم هند وجاءت

وكذا في جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا واحده مذكرا او مؤنث حقيقي
او لفظي نحو جائت الرجال وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم
فانه لا يجوز فيه التاء الا ان يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله
تعالى امنت به بنوا اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواء اي لسوى
المذكر السالم فان ضميره الواو لا غير نحو الزيدون جاءوا
ضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال
جاءت او جاؤا وضمير جمع المذكر غيره اي غير العاقل وضمير جمع
المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة
ذهبت او ذهبن اسماء العدد لم يعرفه لانه على معناه اللغوي
الذي هو اظهر مما عرف به لو سلم من الاعتراض اصولها اي
اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها بالنقصان او الزيادة
او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشرة نظروا الى شرف
المعنى وتقدمه في الحلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا والمزيد اصلا وهو قلب
الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاستويا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفرع ولم يكسر
شينها اي عشرة نحو ذا عشرة لتوالي الفتحات مع ثقل التركيب والمجاز بين
يسكنونها لان اصل المحذور توالي الحركات لم يصب في تقديم هذا لانه يوهم

الاطلاق

الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاخير ومائة والف فالاصول
اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام
المختصة بها ترك ما كان على القياس فبدا من الثلثة فقال وثلثة
بغير تنوين لكونها علما لنفسها ولذا جاز وقوعها مبتداء الها اى
منتهيا الى عشرة فان قيل الامتداد فى ثلثة فلا انتهاء وانه
يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على سبيل
القطع فكان كقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وانما
الدخول فى التناول القطع كقوله تعالى وايديكم الى المرافق
قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها الها فالامتداد والتناول
قطعيان فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها الذى
هو حكم عدم التناول القطعى متلبس بالتاء كائنا للمذكر او بالعكس
اعتبار التانيث الجماعة وبدونها اى التاء كائنا للمونث
فرقا بينهما وللمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون
ثلثة ههنا وفيما يجىء سبق ولكن لو ذكر اعلاما الوجوب تغير
واحد الى احد وواحدة الى احدى عند التركيب مطلقا وحذف
الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد شرح
النون من ثنتان واثنتان عند التركيب مع العشرة لكان
اوجه وثلثة عشر والزائد عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر

اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة
من وحد يحد قلبت الواو الفا على سبيل الشذوذ
عند الجميع وفى احدى كذلك عند الغير الا زيد و
اما عنده فقلبت الواو المكسورة فى الاول قياسى
كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا فى النفى
او مضافا نحو احدهم واحديهما ولا يستعمل
واحد وواحدة فى التثنية الا قليلا عصام الدين

ابقا للجزء الاول بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع
علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة وثنتان واثنتان واثنان لما لزمتا الوسط
لعدم مفرديهما وكانتا بدليتين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء
لا للتعويض كانتا كجنس اخر واما حذف التاء من احد عشر واثنا
عشر فحملا على نظيره وتبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة الى تسع
عشرة للمؤنث تخفيفا التمام المخالفة وباب نوع عشرين
وهو ثمانية الفاظ مستعمل فيهما اي المذكر والمؤنث ويعطف
العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر يعني العقود الثمانية
على العدد الاقل يعني الاحد الى التسعة من غير تغيير حاله
الافراد في التذكير والتانيث تقول ثلثة وعشرون وثلث
خمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة
والف ومائتان والفان مستعملات فيهما اي المذكر والمؤنث
ولا تقل عشرة مائة والمائة لا تقع تمييز الا الثلثة الى التسعة صح
ولم يذكر جمعهما لعدم دلالته على عدد معين وهي المراد من اسماء
العدد ولذا لم يذكر بضعة ولو لم يذكر التثنية ايضا لكان
اوجه لدلالة الاتحاد في المفرد عليه فيهما مع كونها قياسا وهو
اي هذا العدد يريد مائة وما زاد ملابس بعكس اي عكس ما سبق

في باب

اصله مائة كسدرة وبدعوة حذف لامها فعوض عنها التاء
عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكي الاخفش
مثب ابغي مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم
لا ابتسر تصويع منه خطأ ولحق الالف التشنيه
بالفرد دون الجمع عصام الدين

قال الرضي البضع بكسر الباء وفتحها العدد المبهم الثلثة
الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة
وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة او
لم يقصد التعيين عصام
ولا يكتب الالف كالاكتب وماتة كذا في
فما اشتهر في كتابة الالف في التثنية خطأ
سرح

نسخة صح
عصام

في باب العطف يريد أنه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول مائة
وواحد وثلثة وخمسة عشر والف ومائة وواحد وقد احسن
المص حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكرا كالشخص دون
المعدود بان اريد به المرأة مثلا او كانا ملابسين بالعكس
بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود مذكرا بان اريد
الرجل مثلا فالاحسن رعاية اي رعاية اللفظ وان كان رعاية
المعنى ايضا جائزة تقول ثلثة اشخص واربع انفس و
على بحث تمييز العدد ولكن لو اخر عن قوله ويجوز في ثماني عشرة
الفتح في اليا كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعديكرب
والحذف مع ابقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف وضعف
حذف اليا مع فتحها اي النون لغاية التخفيف لعدم الدلالة
على اليا المحذوفة لكان اولى كما لا يخفى والاوجه الحل
ذكره في المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه باسما العدد وكذا
احسن في تقديم قوله ولا مميز لواحد واثنان وكذا
الواحدة واثنتان وثنتان للتقدم الطبعي وترك وجهه
فهو الاستغناء بلفظي معدودهما مثل رجل ورجلان
لافادتهما النص الحق بالعدد ولانه في صدد المسائل لا الدلائل

(هامش:) وهذا الا تيسر في الاكثر في كلامهم ويجوز ثلث شخص واربعة انفس

(فوق السطور:) او حذف اليا — جواب لو — بمعنى عن — علة الترك

ولما كان لتميز العدد احكاما مخصوصة ايضا قال ومميز الثلثة
والزائد لها اي الى العشرة بل العشر مخفوض بالاضافة
للتخفيف مجموع ليطابق المعدود العدد وان وجد جمعيتها
معنى من جهة المعنى دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في
ثلثمائة الى تسعمائة وذلك ان للمائة جمعين مات ومئين
ولا يضاف العدد الى الجمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين
ومائة فيلزم وقوع جمع المونث السالم بعد الثلث
واخواته بعد تعوّد وقوع جمع المذكر السالم بعده ولزوم
عند ذكر مميزها كما يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي
التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد مجيئه بعدما
هو في صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى
تسعين وهما لكونهما ضدي العادتين مكروهتان فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل ثلثة اشيا كالاسم
الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان
غير العدد كان منبها للتعدد بخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب
الاوليين يمنع الاتحاد في غير باب عشرين وابقاما في صورة نون الجمع

او حذف

ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقدام وثلثة رجال وان كان له جمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع لمطابقة العدد المعدود شرح رضي

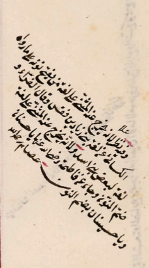
فان التمييز مائة وجمع ليست جمع للفظا ولا معنى لدلالتها على معنى

لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة التنوين والنون وكذا الايجاب معه نون اثنين فلا يضاف مع بقاء ما هو بمنزلتهما الاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون لان شبه هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه وجه بديع واما الافراد فلانه لو جمع لكان انقص في الدلالة على العدد مع كونه منقص هذا وجه بديع شرح

الحفص ضمها
بكسر الميم وضم
بكسر الميم وبعضهم بفتح
وجه عدم الاضافة الى مات
اي اعادة
اي اعادة
مصدرية
متعلق بجعل ثلثة

او حذفا لنون عرض فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب ومميز
مائة والالف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي الف فان جمع المائة
لا يستعمل مع المميز مجرور بالاضافة للتخفيف كما سبق مفرد
لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة فيحصل التركيب فرجح الخفة على
المطابقة وحمل المفرد عليه طردا للباب ولما كان من احكام العدد
ان يشتق منه اسم الفاعل او ما في صورته ولكل منهما بحث
مختص شرع فيه فقال والمفرد اي اللفظ الدال على
الواحد من المعدود المتعدد ملابسا باعتبار تصيره اي تصير
معنى ذلك المفرد وعددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني
الى العاشر والعاشر لا غير اي لا يشتق مما فوق العشرة
لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي مفردا مشتقا منه كثالث
اثنين اي مصيرهما ثلثة يصير بيانه يضاف ابدا الى الانقص
بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد في الانقص
بدرجتين او المساوي او الزائد وباعتبار حاله اي مرتبته
من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والاولى الى
اي العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له بل يتجاوز

ولكن بالواو نقول الحادي والعشرون والثاني والعشرون
والثلثون والثالث والاربعون ولما لم يكن هذا القسم
اسم فاعل في الحقيقة جوز اشتقاقه من الجزء الاول والمعنى
على الجزء الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه
يقال اول الاثنين او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقي
يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلثة ورابع الخمسة
ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث الاثنين اذ معناه
واحد واقع بعد الاثنين فقط الحادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد
عشر متأخر عن عشر فيبين الجزآن من كل المركبين او حادي
احد عشر بحذف الجزء الاول الاخير من المركب الاول
مع بقاء المعنى على حاله ويعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء ويبنى الجزآن الباقيان لوجوده فيهما المثنى ما
اسم كان في موضع اخر لو حذف في لكان اظهر واخصر
الف زائدة او ياء كذلك فتح ما قبلها اي الياء لظهور لزوم
فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد ذلك الاسم ان معه
اي مع مدلول مفرده مثله اي مثل ذلك المدلول في الوحدة



والجنس

والجنس فخرج نحو قلما يقال قرآن لطهر وحيض عند الجمهور
لعدم الجنسية بخلاف الزيدين و نحوه لانهما بمعنى المسميين
بزيد وقمر حقيقة او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف
النون عند الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الدال
لانه كالترخيم ولا يقتضي خروج المضاف لان المراد اصل
الوضع وجعلها عوضا عن الحركة او التنوين يقتضي عدم
وجودها الا بعد وجود التركيب مع العامل وليس كذلك
وارجاع ضمير يفسد الى الزوايد يقتضي كونها كلمة لا اجزاء
والمثنى عنها فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع الى صدر
الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والالف في المثنى من مبحث
الصرف لا حاجة اليه في الخواص الا تركه بخلاف تعريفه يحتاج اليه
في بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه عند
الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباحث
عن التغيرات التركيبية من الاعراب والبناء فقال ويحذف
نونه بالاضافة لشبهه بالتنوين لقيامه مقامه لما عرفت
ولو ترك قوله ويحذف التاء في خصيان تثنية خصية
والياء في تثنية اليه على خلاف القياس لشدة الاتصال

ويقتضي في التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلهذا لا يقال شمسين قبل التغليب محفوظ والقياس عصام

والعمران في ابي بكر وعمر

والعلم غالب على الكنية

وانشد قوله كان ثدياه حقان اي حقتان

بحيث لا ينتفع باحدهما بدون الاخرى فكانا كالمفرد ويجوز
اثبات التاء على العباس لكان انسب لعدم تعلقه بالنحو
المجموع ما اسم ان جعل الزوائد حروف مبنى ولفظا ان حرف
معنى دل بالوضع على افراد فخرج التثنية واسم الجنس لانه
وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد والكثير فلا وجه
لقولها الفرآء ان كل اسم جنس له واحد بالتاء كتمر او بالياء
كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم النسبة والتصغير
وعود ضمير المفرد اليه واما ما ليس له واحد كذلك كخل وتراب
فليس بجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا لانها تدل
على احاد واجزاء الافراد فان افراد الشيء يلزم صدقه او صدق
اصله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا كل عشرة
واحاده كل واحد منها فلذا بدل الاحاد بالافراد بحروف
مفرده ليس المراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع للدور وخروج
جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا كا
نعام او اعتباريا كاناعيم فانعام من حيث دلالتها على افراد
من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا بهي ماخوذة
جملة معدودة واحدة مفرد لاناعيم فلذا قيل ان جمع الجمع

لا يصدق

لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له من لفظه كابل
وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه في الدلالة على
الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين واما ماله صورة
مفرد من لفظه كركب في راكب وباقر في بقر فجمع عند الاخفش
لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع عند سيبويه فراكب
وبقر ليسا بمفردي ركب وباقر عنده وان اتفق اشتراكهما في
الحروف الاصلية والذي حمل سيبويه على هذا امر لفظي وهو عدم
وجود خواص الجمع السابقة وقد سبق في صدر الكتاب ان نظرهم
لما كان في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا وتمحلوا
فيها وقدروا اما الاوجود له حفظا للقواعد تسهيلا للضبط
وترك التصريح بعدم جمعية نحو ركب وتمر اما اكتفاء بعدم
صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا الى مذهب
الاخفش وهو الظاهر ولو كان ذلك المفرد اعتباريا
لا مستعملا ليدخل نحو عباديد يقدر له عبدود ونسوة يقدر له
كونه نساء مفرد له كغلام وغلمة ومذاكير في جمع ذكر يقدر له
محسن ومشابه في جمع شبه يقدر له مشبه واحاديث النبي عم
في جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف

في لغة العرب

ای ما سبق

ای تکلفوا

مذكور او مذكار ومحاسن في جمع
حسن تقدير له صح

ای الشيء الناقص

الرّحل حوشي لبنّي عن مثله بتغيّر ما حال من حروف
اي بزيادة حرف او حركة او نقصان ويدخل جمع السّلامة
لانّ زيادة لجزء او شبهه في عدم جواز الانفكاك مع النقصان
تغيّر بخلاف نحو سمعهم ولو كان ذلك التغيّر تقديرًا تقديريًا
لا تحقيقيا كسنوة مثال الجمع له مفرد اعتباري وقد سبق وفلك
مثال الجمع له تغيّر تقديري فضمّة فلك مفردا كضمّة غفل وجمعا كضمّة
اسد وسواي الجمع مكسّر لو غيّر الجمعيّة فخرج نحو مصطفون
وطلما لانّ تغيّره بعد الجمعيّة للثقل والفرق او نحو بنا واحده
ولو تقديرًا بتّر كالفلك او لا اي وان لم يغيّر صيغة واحده فصحيح
فالصيغة لا التغيّر عندهم بتغيّر الاخر ذاتا او وصفا والالزم
بطلان الالحاق في نحو سلقى الرّجل وعد ابنية الاسم الثلاثي
اربعين لا عشرة والتغيّر السابق لغوي فلا تناقض مذكّر
ذلك الصّحيح لو كان في اخره قبل نحو مفرده فيلزم تكلّفا
والظّ ما قلنا في المثنّى فواحد ولو ترك في تسليم مع الايجاز واو
او ياء حرّك ما قبلهما بجنسهما اي ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل
اليا لفظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون
او مصطفين ونون فتحت في اصل الوضع فيدخل نحو صالحو القوم

اي وان تغيّر بتغيير الاخر لزم الخ

لان ابنية العشرة بتغيير الحركات الثلث والسكون يكون اربعين

والاظهر ان في ما قبله في فلك وهجان تكلفا والغاية
والاقرب لهما ايضا مفرد فيقدر الفلك فلك
والهجان بجمع الابيض بجمع كرجل وتقول في
كاسد والهجان ناقة وفلكا وفي البيجاد المعادر
التثنية هجانان وفلكان وصوم وعوارليست
المستعملة في الاعيان غو صوم فلا تثنى ولا يجمع
بجموع وتبا الابغيا اعتبار الاصل او كمن الا توثنت اصلا
وتبا تثنى ويجمع باعتبار حالها
كذا في التحفة شرح عصام

وخرج

ويخرج نحو مساكين لكونه خارجا عن المقسم ولان المراد كون
المذكورات زائدة كما صرحنا في المثنى وقد عرفت فساد جعلها
عوضا ليفيد المجموع او الزوايدات معه اي مع مدلوله مفرده
اكثر منه من جنسه قبل ثبوت الكثرة في المفرد فرضي
كفلان افقه من الحمار وقد سبق وجه ترك الاعلال وقدم
قوله وحذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة
لما سبق مع كونه حكما مؤخرا من الشرط طبعا ليقرب
من ذكر النون وشرطه اي شرط قياس مذكر الجمع الصحيح
ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم الذي اريد
جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية الركاكة حال كونه
اسما او وصفا ان يكون مدلول مفرده مذكرا لغويا
والمراد بالسابق الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو
ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق
ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين
وبفتحها عند ابن كيسان فكان المص اختار قولهما
واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرا
ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه

والاولى تبديل اكثر بما يزيد عليه اذ لا كثرة في مفرده وههنا
بحث يتجه على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للآحاد
والمثنى للاثنين لا الآحاد مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف
علامة التثنية والواو علامة الجمع لا الدال على معنيه
بمعنى بنفسه فاحفظ شرح عصام عبد الغفور

بلغ

يخالف اللغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم
القرينة علما اي مدلوله عالما ويجوز ان يقال التقدير ان يكون
مفرده مذكرا اي دالا علما عالما اي له فالوجهان مساويان لاحتياجهما
الى ثلث محذوفات ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر و
اسلم ولو اكتفى بتذكير العالم لكان احصر ايضا وشرط حال
كونه صفة ان يكون مدلول مفرده مذكرا عالما اذكر التوجيهين
لكن الاول ههنا راجح لعدم المساواة بدل العقل بالعلم
ليتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق
العاقل عليه تعالى وان لا يكون مؤنثها اي مؤنث تلك الصفة
المفرد فعلاء كحمراء فانه لا يقال احمرون للفرق بينه
وبين افعل التفضيل كافضلون ومعنى الصفة كامل في
التفضيل للدلالة على الزيادة فيناسبه اشرف الجمع ولا فعلى
بفتح الفاء كسكران لا يقال سكرانون فرقا بينها وبين فعلانة
كندمانة ولكون التاء اصلا في الفرق اختير في مذكرها اشرف
الجمع نحو ندمانون وان لا يستويا اي المذكر والمؤنث فيها
اي في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروحا ومجروحة وكعلامة
فلذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور في الكافية

وترك

في الكافية وترك الجموع الشاذة لان موضعها اللغة ومؤنثا عطف
عطف على مذكرا والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات
لو كان في آخره اي آخر الجمع الصحيح تذكر ملحق الف وتاء زائدة او مؤنثا
اي شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع بالواو والنون
اكتفى بالواو في الاحوال ان كان اي ان وجد مذكره كمسلمة
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا اي وان لم يوجد مذكره
فشرط وجود التاء في مفرده كحائضة وطامثة من حدث
لها الحيض والطمث فيقال حايضات وطامثات بخلاف الحائض
والطامث فانهما بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة فجمعهما حيض
وطوامث لا غير والا اي وان لم يكن صفة جمع من غير
اعتبار شرط ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضي بعدم الاطراد
والجمع الصحيح مذكرا ومؤنثا مبتدء وافعال اي جمع على وزن
كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين
كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر يعني يطلق على
مادون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير المذكورات من الجموع
للكثرة اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال
الرضي الظاهر ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة

مذكر ح

الانثى باللغة ح

قال ابن خروف جمعا السلامة مستويان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وقيل بغلبة استعمالهما في القلة من الثلثة الى العشرة واستبارهما فيه على سائر الجموع اذا وجدت واعلم انه الخ رضي

والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا جمع قلة كارجل
فى الرجل والا جمع كثرة كرجال فى الرجل فهو مشترك بين القلة
والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجوده كقوله
تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان الاسماء المتصلة
بالافعال مبينة فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف
التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي
وقدم ترك صيغها فقال المصدر يعمل كفعله المشتق
منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق
وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان
بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما لمشابهة المضارع
فقط فاشترط زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة
الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما عرفوا به
وهما لا يدلان على الحال البتة فلا بد من عدم الاقتران بهما
ومن اراد التفصيل فليرجع الى لب الالباب وشرحه
ما لم يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة
تاكيدا او نوعا او عددا فلا يعمل لان العمل لفعله
وهذا من فروع التقدير المذكور كعدم عمله موصوفا او مصغرا

المتعدى او اللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان
يدرج فيه عمله عمل الفعل المعلوم المجهول
اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول بان يقال اعجبنى
اخراج زيد بان زيد مفعول ما لم يسم للاخراج
لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول
لا بمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل شرح

حيث قال ويعمل كفعله ما قدر بان مع الفعل ونحو
حجة لا بتقدم معموله عليه المصغر والموصوف وكذا
المقترن بالحال لب الالباب

اى كونه بتقدير ان مع الفعل

ومهوقا

ومعرفا باللام كذا في لب الالباب والرضي وقيل انه لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوي وهذا لا يفيد الامتناع
ونحو ضربت ضرب اللص باعمال المصدر يجوز لان تسميته
بالمطلق مجاز كذا في الرضي الا لو كان المطلق بدلا عن
فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من الظرف المحذوف
ولو للمصدرية تقديره لان العمل لفعله في كل موضع
او وقت الا موضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا
فعند السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه
للمصدر لقيامه مقام الفعل لا المصدرية وكونه مقدرا
بان مع الفعل حتى يجوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير
فيه فجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم
المعمول كذا في الرضي ولب الالباب فوجه الوجهين واحد
لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر يتقدم عليه لو
ظرفا نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ معه السعي
لان المانع تأويله بان مع الفعل فان معمول الصلة لا يتقدم
على الموصول وليس المؤول بشيء في حكمه من كل وجه
مع ان الظرف كالجسم للعامل لملابسته اليه في الاغلب فيدخل

فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوا مطلقا وقد رد
العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما ولا يضمر فيه باب الفاعل
اي لا يقع الاضمار في المصدر بان استتر فيه مرفوعه كالفعل
والصفة بخلاف ضرب زيد او ذلك لان النسبة الى المرفوع
ماخوذة في • موضعهما فيحكم بالاستتار عند عدمه
واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث
فقط لا الى ما قام فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي
فلا يحتاج الى الامر الحكمي وقيل لو اضمر في مفرد المصدر
لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين وهما في • الفعل راجعان الى
الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه
تثنية وجمعا • وفيه بحث اما اولا فانا نمنع صحة القياس
لوجود المانع على زعمهم في • المقيس فكان كالفعل
واما ثانيا فانه لا يجري في • التاكيد فلو قيل نفس
فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ

حقيقة

يعني في غاية البعد من العمل انتهى

متعلقا بمجنون اي النفي بنعمة انت وجوده عند كالمجنون انتهى

رد للفاضل وسيد عبد اسفائنها جعلا طلب الصفة للمرفوع عقليا لا وضعيا وهذا سهو او هو ماخوذ من مفهومها الابدي الى قولهم من قام به الفعل لمن وقع عليه كيف والمرفوع عنها غايته ان النسبة الماخوذة في وضع الفعل الخبري والانشائي تامة فيكون جملة وفي موضع الصفة تقييدية غير تامة فلا يكون جملة شرح

هذا ما قال الجامي وقال الهندي ولب الالباب مرفوع الصفة عينها فيكفي الواحد من كل منهما فلا يلزم الاجتماع وهذا اقرب الى الصواب تم

لان في المقيس عليه لانهم اثبتوا الفساد في التثنية والجمع لا في الواحد فان جاز فيه لو لم يكن الفساد فيهما تحرير يريد انا نقول في المقيس مع عليه مانع من الاضمار على زعمهم لان في المقيس وجود المقتضي وهو لزوم المرفوع فلا يصح القياس فكان كالفعل ايضا ولو بدل بالاطراد تمتنع جوازه عند وجود المقتضي وعدم المانع

حقيقة فباطل لان الكلام في الاستتار وان ارادوا الابدمن علامة

في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحد في الصيغة اكتفى بتثنيتهما فلم

اي المرفوع الرافع

يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فيمتنع لو وجها والسند للظرف و

اسم الفعل وقول من قال ان الاظهار فيهما تسامح لقيامهما مقام

ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما

على السند الاخص لان افعال الغير المتصرفة وافعل من مثلا سند

آخر غير صحيح اذ لا اضمار حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكمي

محض واعتباري صرف حققناه في صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل

واسم في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار

اي دخول التنوين في صدره وعدمه

وهو الدلالة على الفاعل موجود فيهما على السوية وان ارادوا الاجتماع

في اللفظ حكما لكونه المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة

وكون فاعلها عينها في الذات والخارج لا يدفع الضرر بل يزيده

وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاضمار بعينه وقيل لانه

لو لم يجز لزم اضماره اذ كان مقدما وهذا بعد كونه مبنيا

غائبا

على مغايرة العلتين مراد لو اريد بالاضمار ما يبنى على الاستتار

وهو الظاهر فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال مثلا زيد يضربه شديد

اي لزوم الاستتار المراد بالاضمار

وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع والسند مر وجاز فيه

بيانه أن تصدر الكلام يقتضي الظرف وواسم الفعل و ولنا سند اخص هو ان الافعال الغير المتصرفة مثل نعم و بئس وافعل من تحملان ضمير المثنى والجموع والاعلام ودليل الاسم بعد ضمير القيام لا يقتضي فيها عدم

بيان ما ذكرنا ما سبق وما ذكره صنا والاولى اتحاد العلتين كما ذكرنا عدم

اضافته اليه اي الفاعل قيل مع ان اعماله منونا اولى لانه ح
اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة
المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والى المفعول
وقل اعماله اي المصدر ملابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره بان
مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا
في الفاعل والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير وقوله تعالى
لايحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل كفعله لو كان
ملابسا بمعنى الحال او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب
عمرا الآن او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا
الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط
في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا او مظهرا ولا في الظرف
واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو على المبتدا
ولو بعد الناسخ نحو زيد ضارب عمرا او ذي الحال كجاء
زيد راكبا جملا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام
بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا وحرف النفي من ما ولا وان
ولو ولو حذف فالحرف ليشمل النفي المستفاد من الاسم والفعل

كما ذكر

كما ذكر في بحث المبتدأ، لثم الفائدة في تغيير عبارة الكافية او النداء

نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام

بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء

مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقال الاعتماد في مثله

على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول

نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعو

فهذا يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر

للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب يجري عليه

ملفوظا او مقدرا ولم يذكر الموصول لان المراد به ههنا اللام

فقط اذ الصفة لا تقع صلة الا لها وسنذكره فلو ذكر ههنا

لزم التكرار ولو اكتفى بالاول ا وهم اشتراط الحال والاستقبال

فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول

لا ما يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر

والظرف ويضاف اي اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى

اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه

ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس

قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي

حيث يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال المتقدم بخلاف الظاهر لقول
لما لم يجد عمله في المفعول الاول مع كثرة دوره في الكلام
كان قرينة وقال السيرافي الاجود ان يقال انما نصبه بها الثاني
ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
وقال الاندلسي ردا على جواب الحذف لا يستقيم ذلك في مثل
هذا ظان زيدا امس قائما لامتناع الاقتصار وقال الرضي يمكن
ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال
القلوب ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد
امس وعمرو اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع
على اعراب المتبوع الظاهر اولى وباللام اي بسبب دخول اللام
الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل يستوي فيه الجمع اي جميع الازمنة
لكونه حينئذ فعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة اوزانها العاملة
ثلثة مفعال وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا
وفعلا ان اراد ان اوزان المبالغة كذي اللام في استواء
الجمع لم يستقم في المعطوفات وان اراد انها كاسم الفاعل
في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط
معنى الحال والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال

للتقدير مح

بمعنى قوله لو وجد معمولا منصوبا بعد هو بفعل محذوف
في اللفظ ومعدود في النية

بكسر العين وضمها

وقال الكوفية لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة
وان جاء بعده منصوب فبفعل مقدر عندهم فاجاب البصرية بان
معنى المبالغة جائز لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغ
كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
يكون جائزا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل التفضيل
الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة
واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فتقرب لكونه بمنزلة
التجدد واسم المفعول اي هو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط
والمثنى والمجموع صحيحا او مكسرا من اسم الفاعل والمفعول
كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والمجموع و
الصحيح ظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فلكونه
فرع الواحد وجاز حذف النون من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي
بسبب عمل النصب على المفعولية معرفا اي داخلا عليه اللام الموصول
لاستطالته فجاز الحذف للتخفيف ولا بد من القيدين المذكورين
لعدم جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما مر والصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث تعمل كفعلها
بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها من غير اشتراط زمان لكونها

فينبغي ترك قوله يعمل كفعلها على ان فيه نوع مخالفة
لما يأتي اذ لا ينصب فعلها على التشبيه بالمفعول به

لان الصفة ما قام به الصفة المشتق منه
فضارب بمعنى ذو ضرب للفرق بينهما بحسب الا
من حيث الحدوث واحدهما وضعا والاطلاق والاخر
ثبوت
ولم يعتبر ذلك التشبيه في اسم التفضيل لضعفه لعدم
لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة ولوجود
معارض لذلك التشبيه في اسم التفضيل وهو
عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة تم

بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضي للزمان لو اعتمدت على ما سبق

وهي اي الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة لا الموصول

او مجردة عنها انفصال حقيقي والمعمول اي معمول الصفة

المشبهة المظ لا المضمر ملابس باللام او مضاف الى الضمير

بلا واسطة او بها لا مطلقا المضاف او مجرد عنهما فيدخل الحسن

وجه غلام في المجرد لا المضاف فالانفصال ايضا لا المنع الخلو

كما توهم فيضرب الاثنين في الثلثة يصير ستا وهو اي معمولها حقيقي

في هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب

على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند البصرية

لانهم لا يجوزون تعريف التميز وعلى التميز عند الكوفية

لتجويزهم اياه وعلى التميز بمعنى المصدر اي جعل معمول الصفة

تميزا في غيرها اي غير المعرفة او مجرور باضافة الصفة

اليه فيصير بضرب الستة في الثلثة ثمانية عشر وامتنع منها

الحسن وجهه باللام في الصفة المضافة الى معمولها المضاف

لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما بحذف التنوين او النون

او بحذف ضمير الموصوف منها او من معمولها او نقله منها اليها

ولا شيء منها فيه وامتنع الحسن الوجه او وجه غلام باللام في الصفة

قال الرضي الصفة المشبهة موضوعة لمن قام

به الفعل على سبيل الاطلاق من غير اعتبار

حدوث واستمرار وقال السيد المحقق الشريف

في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار

واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث

فيه بخلاف الصفة فيصح ان يقال زيد ضارب

غدا او الآن او امس — شرح عصام

المضافة

المضافة الى معمولها المجرد عنها لان هذه الاضافة وان افادت

اى الاضافة،،

التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا اضافة اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف فكأنه اختار مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه فى السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما فيه ضمير واحدا اما فى نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه لا احسن لاشتماله على الزايد والاى وان لم يكن فى الصفة ولا فى معموله ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا وحكما وجوه الضمير فى الصفة عن ظهوره فى المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ولو رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والاى وان لم يرفع بها سواء نصب على التشبيه او جرت بالاضافة ففى الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف وفى التذكير والتثنية والجمع لمطابقتها اياه والفاعل والمفعول

ذا التانيث والافراد ه

و عدم لحقه وعدم التجويز،،

اللازم فان اراد باللزوم المفعول تعدية فعله الى واحد فان
ملحوظ من فعل اللازم
ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى مفعول منصوب
فيكون كاللازم والمنسوب كما شيء كهى اي كالصفة المشبهة
فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي منهما فلا يجوز
نصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه بالمفعول على تقدير حذفه
وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر مفعوله منصوبا بعده اسم
التفضيل قياسه للفاعل اي لتفضيل على غيره في الفعل التفضيل
المفعول اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر
وهو الفاعل وقد جاء سماعا التفضيل للمفعول كاشهر اي
اكثر مشهورية ولو ترك هذا ايضا لكان انسب لانه من اجل
الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق
الانفصال الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه افراد
او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها لعدم المانع الذي سيجيء كزيد الافضل الزيدان
الافضلان الزيدون الافضلون هذا الفضلى الهندان
الفضليان الهندات الفضلات او بمن فهو مفرد مذكر ح
لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره لكن اهتم لحوق اداة التثنية

والجمع

واذا لم يبق افعل التفضيل على معنى التفضيل
كالدنيا ولذا يستعمل باحد الوجوه ۱۱۱

المعهودة وله تعالى اعلم بمن لا وضع اسم التفضيل
يطلب ذلك لانه لا يعقل الا مفضل ومفضل
عليه والتصريح بالمفضل عليه انما هو مع من
عصام الدين

كما ضرب اكثر بناء من سائر الفاريات ولا يقال
اضرب يطلق مضروب اكثر مضروبية من سائر المفعولين
وانما كان العمل في الفاعل دون المفعول لانه لو
جعلوه مشتركا بين الفاعل لكثرة الاشتباه فاغتفر
لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فارادوا جعلها
فيها الاشتباه لكونها سماعية في الفاعل وتارة
في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل اولى ولان الاعم
لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا له فاعل
في الاغلب لا ينعكس وانما قلنا في الاغلب لا
ينعكس احترازا عن مجنون ومبهوت فلو
جعلوه حقيقة في المفعول لبقي الفاعل
مع كونه اكثر عريا عن معنى التفضيل ۱۲ ح

والجمع والتانيث المحضة بالاخر بما في حكم الوسط لامتزاجه بين
التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام
الكلمة عكس ترتيب الكافية لان الثالث فرع الاولين
في المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس دون الثاني
او الاضافة فيه لمعينان اشار الى الاول وهو الاكثر
بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه اي
على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرط اي شرط
اسم التفضيل المضاف في افادة هذا المعنى دخوله اي دخول
اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة
لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة معترضة
جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع التذكير
وان كان موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من في كون المفضل عليه
مذكورا معه والا اي وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما
اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم
المشابهة ويعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية و
لا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في نحو قوله تعالى هو اعلم من
يضل فعل ناصب كيعلم واما العمل في المستتر فجائز بغير شرط

بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا وكذا العمل في الظرف والحال والتميز
لانها معمولات ضعيفة يكفيها رائحة الفعل واما العمل في المظهر
فله شروط بينها بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد يريد اسم التفضيل يكون صفة
لمعمول منفي والضمير الراجع الى الموصوف يكون في متعلقه
لا فيه ويدخل من التفضيلية على مظهر فاعله مقيدا بحال
وترك ضابط الكافية لغموضه وصعوبة فهمه واكتفى بالتنبيه
والتمثيل لوضوحه لا سيما على المبتدي وقد بين مرارا وجه
ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل ح بمعنى فعله اذ النفي
في الكلام يتوجه الى القيد فينتفي الزيادة فيبقى اصل الفعل
فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل ح بل رفع
فصار المعنى حسن كحل الرجل ودون احسن زيد
اسم التفضيل على الجزئية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل
بينه وبين معموله اعني منه باجنبي وهو المبتداء ولو عمل
يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين زيد يريد حذف الضمير
المجرور منه وكلمة في او نحوها فيوضعها في نحو المثال
المذكور مع بقاء البواقي على حالها وكعين زيد احسن
فيها الكحل يريد بتبديل رجلا احسن في عينه الكحل في المثال

والمفعول معه والمفعول له والمستثنى وقد عرفت
ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص
الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول
المتعديين عصام

الاول

الاول ونحو هذه العبارة ونحوها وفي هذا المثال من التفصيلية
مقدرة بعد الكحل فيلزم الفصل الفعل الماضي ما فعل دل
بالوضع على ما مضى المضي او زمان او حدث او شيء مضى بالمعنى اللغوي
فخرج نحو امس ولم يضرب ودخل نحو ان ضربت ضربت وعسى
وبني الماضي لعدم مقتضى الاعراب على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو غزا الا السكون مع كونه اصلا في البناء لمشابهة الاسم في وقوعه
موقعه في نحو زيد ضرب وضارب ما لم يلحقه اي الماضي الواو
الضمير قدمه لقرب لازمه من الفتح ووجوديته لانه اي الماضي
يضم ح لفظا نحو ضربوا او تقديرا نحو غزوا او الضمير المتحرك
المرفوع لانه يسكن ح نحو ضربت وضربت وضربتما وضربتم
وضربتن المضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال والاستقبال
بالاشتراك على الاصح وهو اي المضارع معرب لمشابهة
الاسم لفظا ومعنى واستعمالا منه اي من بين انواع الفعل الاخير
لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي بالمضارع معرب
لمشابهة الاسم لفظا ومعنى واستعمالا منه اي من بين انواع الفعل
لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي بالمضارع هاهنا
نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه ح مبني على الضم في جمع المذكر

وعلى الكسر في الحاضرة وعلى الفتح في غيرهما لانها بمنزلة الجزء
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو
دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فانه
ح مبني على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع
ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر المفرد غير المثنى والمجموع
سوى الحاضرة اي المخاطبة ملابس بالضمة رفعا والفتحة
نصبا لفظا ملفوظين والسكون جزما كيضرب ولن يضرب
ولم يضرب وغيره اي غير المفرد المثنى منه الحاضرة صحيحا
او معتلا بالنون رفعا وحذفها نصبا وجزما نحو يضربان ولم
يضربا ولن يضربا لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون
اخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف
والواو الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها
في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل
الجر فالنصب يناسبه في مخرج اصلهما علامتي الفضلة
فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الاسما فيناسب بدله فيحمل عليه
في الافعال ايضا والمعتل الاخر بالالف قدمه لخفته ووحدته
بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا مقدرتين والحذف اي حذف

نصبا

وكونهما

لانه علم الفاعلية لانه علم المفعولية وهو
المكان بالجر في الاسم فلفظ الرفع والنصب مشتركا
لفظ بين اعراب الاسم والفعل ولم يجد فقد استعمر
بين افراد الرفع والنصب جعلوه بمعنى الفاظ الرفع
والنصب وكلامهم والابعاد ان يكون بمعنى الرفع في
الفعل ما اشبه علم الفاعلية وبمعنى ما اشبه علم
المفعولية وبمعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاخفض

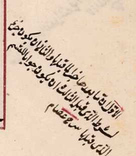
الآخر

الاخر جزما نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغير اي
غير الالف يعني الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا
لفظا والحذف جزما نحو يغزو ويرمي ولن يغزو ولم يغزو ولم
يرم وفي كلام المص نظر من وجوه الاول ان الضمة والفتحة
في الصحيح المفرد تكونان تقديرا في الوقف والثاني ان السكون
فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم يضرب الرجل والثالث رجاع
ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح
والرابع الفتحة في المعتل بغير الالف يكون تقديرا في الوقف
ولو قال في المفرد سوى الحاضرة بالضمة والفتحة مطلقا
ولو تقديرا والسكون كذلك في الصحيح والحذف في المعتل
وغيره بالنون وحذفها لسلم مع الايجاز ويرفع المضارع لو
جرده عن الناصب والجازم الا بتين وعامله التجرد عند الكوفيين
ووقوعه موقع الاسم عند البصريين وينصب المضارع بان
وكلمة ان التي بعد العلم مخففة من المثقلة فلا تنصب
المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم والناصبة للرجاء
والطمع فلا يناسبه نحو لا بد من السين او سوف او قد
او حرف النفي كقوله تعالى علم ان سيكون والتي بعد الظن

اعلم ان ان المثقلة يجيء ويقع بعدها في كل موضع يكون فيه اسما وضع جعلها موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا وسواء كان معمول الفعل التحقيق او معمول فعل الشك. شيخ زاده رحمه الله

هذا اذا دخل على الفعل المنصرف واذا دخل على المنصرف الجامد لا ان المصدر لا يجيء

يحتمل المخففة باعتبار دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار
عدم التيقن وينصب المضارع بلن وهي اي لن موضوعة لنفي
الفعل المستقبل واذن لو كان فعله مستقبلا لا حالا اذ
الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما
الاستقبال والغالب واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال
اغلب واقوى وقد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذن
وانا من الضالين وقد يكون ان في الماضي كقوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال وقد اصاب في تقديم
هذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع
ولكن لم يصب في بديل الاعتماد في بالعمل بقوله ولم يكن فعله
معمولا لما قبلها اذ لا عمل في نحو والله اذن لاخرج لا لاعتماد مع
عدم العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمك ونحو ان تاتني
اذن اكرمك وحصروا الاعتماد في هذه الثلثة فيكون المراد
الاعتماد الكامل ووجه اشتراط ضعفه ومغلوبيته بتوقع بين
المتصلين لا لتوارد العاملين على معمول واحد لعدم التشبيه
في الاولين والاختلاف بالكلية والجزئية في المعمول كاف كقولك



مرادي ان تقوم ولعدم امتناع بل وقوعه اذا اختلف محل العمل كمررت
بزيد ثم لايجوز ان يكون اكرمك في الثالث منصوبا لفظا و
مجزوما محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل لا جوازه
وذلك في موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء
قدمها لكون الاعتماد فيها اكثر والواو جاز اعمال اذن بناء على ضعف
الاعتماد لاستقلال المعطوف لكونه جملة والغاؤها بناء على
وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل وصح الفصل بينهما
اي بين اذن ومعموله بالقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء
نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك
لا غير لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام خاصة دون اخواتها
وكي وهي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كاسلمت
كي ادخل الجنة وان اي ينصب المضارع بان المقدرة بعد حتى
لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان
لانه منصوب باضمار ان التي هي علم الاستقبال
بالنسبة الى زمان التكلم غيره وهي اي حتى حرف جر بمعنى كي
ماضيا او حالا
للسببية كاسلمت حتى ادخل الجنة او الى لانتهاء الغاية كسرت
حتى تغيب الشمس ولو قصد بالمضارع الحال تحقيقا
كمرض فلان حتى لا يرجونه ولو كان ذلك القصد حكاية

وكان الاقتصار على ذكر الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف. شرح عصام

وتكون حتى بمعنى الى ان نظرا الى انه بمعنى الى الوقت ان كان ظاهرا عند القائل الصادق فالاولى بمعنى الى ان غير ذكر ان كما لا يخفى.. شرح عصام

اي حالا لكون الحال تحقيقا بان يكون زمان التكلم

كمكنت سرت اسير حتى ادخل البلد برفع المضارع بعد حتى لعدم
تقدير ان لكونها للطمع والرجاء فيها في الحال فيكون حتى حرف
ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها
من حيث الاعراب لا حرف جر ويجيء للسببية ليحصل الاتصال
المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وترك التعريفات
لظهورها المتصدي هذا الكتاب وبعد لام كي اي لام بمعنى كي
للسببية اذ هي حرف جر كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود وثنا اشارة الى
لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي لكان اي لحدثه
نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم
اذ الحدث متحد بالنوع في الجميع فلا حاجة للتعميم كان المعنوي
كما لا يخفى فيقدر مضاف اما في اسمها او خبرها ليصح الحمل مثل ما
كان صفة الله او ذا تعذيبهم وبعد الفاء او كانت للسببية وبعد
الواو ولو كانت للجمعية اي لمصاحبة ما قبلها بما بعدها وما
مبتداء قبلهما اي الفاء والواو امر خبر والجملة حال من فاعل
الفعلين المقدر من بعد لو كون فالكرمك اي ليكن منك
زيارة فالكرام منى او نهى كلا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك

ويجيء لو لكان اما بحصول الطرف ... عليه او بحصول ... وكا
على المضارع فلام الجحود ... بما كان ولم يكن والام
في قوله لكان لام التقوية زيدة ومفعول النفي
لضعف عمل العامل ... بالام ...

بل لقصد السببية سواء كانت السببية ... وقع
فيكون الكلام صادقا او لم يكن فيكون كاذبا
والنفع السببية بدون الفقه ...

شم

شتم ونحو ومنه او نفي قدمه لمناسبة النهي كما تأتينا فتحدثنا اي
ليس منك اتيان فتحديث منا او تمني قدمه لمناسبة النفي كليت
لي مالا فانفقه او عرض قدمه لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب
خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير منا او استفهام كهل
عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني وبعد
او لو كان بمعنى الى او الا ترك ان فيهما لانهما خارجة عن معنى
او مقدرة بعده والتوجيه بمعنى الى او الا الداخليتين على ان
المقدرة بعدها غير وجيه اذ لا تفاوت في المعنى بين الداخلتين
وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه ان يقال اراد ابن الحاجب
بقوله بشرط معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب
لا كونهما بمعنى او نحو لالزمنك او تعطيني حقي وبعد العاطفة
مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل
على الاسم فيقدر ان يكون في تأويل الاسم فيصح
العطف كقوله للبس عباءة (لفظ) وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف (صوف) وجاز اظهار ان معها اي العاطفة كاعجبني قيامك
وان تذهب ومع لام كي كجئتك لان تكرمني (رقيق الثوب) ويجب اظهار ان مع
لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم اهل

والفعل بتقدير ان ايضا اذا كان المعطوف فيهما
فيعطا لقب زيد [illegible]
لم يجيء السماع [illegible]

لا استكراه اللامين المتواليين ولم يمنع اظهار ان فيما عداها واعلم
ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس
بقياس كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه وقد عمل مع الشذوذ كقوله الا ايا
ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب وتجزم المضارع
بلم ولما وهما للقلب اي لقلب المضارع الى معنى الماضي وتا
اشارة الى لما للاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم وجاز
حذف فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشارفت المدينة ولما
ادخلها ويختص لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال
ان لما يضرب ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولام الامر اي
يجزم المضارع بها وهي اي بهذا اللام يطلب الفعل وقد يحذف
هذا اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز السكون في هذا اللام
اي بهذا اللام يطلب الفعل وقد يحذف هذا اللام بعد دخول
الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا

وقيل الفعل لفظ الماضي مضارعا والابلغ
ولا يفصل بينه وبين قوله الا
الضرورة عصام

قال الرضي واذا دخلت همزة الاستفهام على لم
ولما فهي للانتقال على سبيل التقرير كقوله
تعالى الم نربك الم نشرح لك هذا وفيه
نظر والمعنى على المضي فيه في فسرها التفاسير
شرح عصام

قوله فعلم ان هناك كلاما هكذا في اكثر النسخ
وانت خبير بانه لا يجوز الا الفاء وجواب لما
الا عند ابي ... اذا كان جملة اسمية وجواب
شعوا وقوعها جواب لما قالوا ان الجواب
محذوف والتقدير حسن جلبه

واجاز الفا حذفها في النثر بعد القول وجعل
منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الاية
في تقدير ليقيموا شرح عصام

وفي شرح الموقف للشيخ في الفصل الذي
عقد لتقسيم الكلام الفصيح والفاسد
الا جواب لما بالفاء قليل وهو ليس بجائز
الا ... حسن جلبه مستحسن

والمعنى يا رسول الله لتفد كل نفس من التلف
حذرا ما خفت من الامر تبالا ولتعب
التبال وسواك والعيب شرح عصام

واخر البيت اذا ما خفت من امر تبالا

المنهي

النهي بالاضافة بتنكير المضاف وبتجويز نحو زيد الشجاعة
او الوصف والبيان بتاويل الدال على النهي و به اى بلا هذه
بطلب الترك وكلم المجازات اي يجزم المضارع بها وهي ان
ومهما واذما وحيثما وهما لا يجزمان بلا ما واني قدمه
لمناسبة الطرفين واين ومتى وهما تجزمان مع ما وبدونها
وما ومن واي وقل الجزم مع كيفما واذا ويجزم المضارع
بان مقدرة بعد الافعال الستة السابقة سوى النفي لو
قصد السببية قيد للتقدير ولو لم يقصد لم يجز الجزم بل رفع
فيكون حالا او استينافا ولو قدم هذا فقال وهي ان
صفحه
ويقدر بعد الافعال الخ لكان اخصر واحسن وانسب للوجه
المعهود والكلم الجازمة تدخل الفعلين لسببية الاول
ومسببية الثاني ولو يجعل المتكلم ولو قدم هذا ايضا فقال
وكلم المجازات وتدخل الفعلين الخ لكان مثل ما سبق و
يسميان اي الفعلان المدخولان شرطا وجزاء فلو كان
مضارعين او الاول اي الشرط فالجزم لازم في المضارع
ولو كان الثاني مضارعا فقط ففيه وجهان اي جاز الجزم و
الرفع في المضارع ولو كان المسبب اى الجزاء ماضيا

اي بلا على ما في القاموس [illegible] كلم تقتضي
الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة كاضافة
الادوات وقوله ادوات الشرط [illegible]

ما فيه كافة عن الاضافة والنصب [illegible] فيلزم ان
الشرطية المحتملة للعهود والعدم في الابهام
وحيث لتضمنها اياها واما ما في عنها اذ وجب
فليست كافة بل زائدة ليست لازمة [illegible]

او العلوية الثانية لا علية [illegible] على سبيل الاستعار
السببية والسببية [illegible] الكلام الذي
لحق به الباء المصدرية كان ابلغ [illegible]
على سبيل الحذف والايصال [illegible]

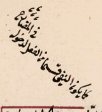
وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين
والصواب ليشهد له العرف والجزاء اسم
وبه جملة الثانية اذا كانت اسمية وللمعه
مجموع جملة الفعل اذا كان عليه [illegible]

بلا قد لفظا او معنى قيدان للماضي فيشمل نحو ان ضرب
لم اضرب ولقد فيخرج نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفا لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا عن
الرابطة ولو كان المسبب مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا
مثبتا فيجوز الفا وتركه لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن
خلصه للاستقبال فكان موثرا من وجه دون وجه والا اي وان
يكن الجزاء ماذكر فالفا واجبة لعدم تاثير اداة الشرط
اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان الجزاء
ماضيا بقد لفظا او معنى ومضارعا ما اولن او سوف
او السين وجملة اسمية وامرا ونهيا وتمنيا وعرضا
ودعا او غير ذلك ويقع اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
موقعها اي موقع الفا لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد
امر ففيها معنى الفا التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون. الامر بالصيغة مقابل
الامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل براسه مغايرا
للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهي والامر باللام فانهما

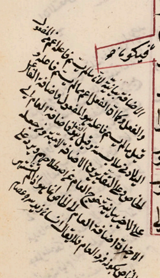
وحيد لتصير في خلاف التعارف اذ لا يعبر
عن المقدر بالمعنوي. شرح عصام

بهذا امر او الماضي واما عند الشيخ كونهما قسمين برأسهما لانه
يحكي الرسالة المنظومة في الصرف حيث قال عند بعضهم
امثلة الفعل ثلثة وزاد التهي كما رأينا في الحاجب
المعلوم ثم الامر فلو جعل وجه لكن لما غيّر صيغتي
الامر والنهي في الاخبار الى الانشاء وهذا التغيير عليهم
وكذا استعمالها وكانا مناط التكليف واقتضى
واستخرج حرفاهما فلا يوجد ان في غيرهما والافعال فانما
عدهما اكثر المصنفين من اقسام الفعل بالاستقلال
فتبعهم انتهى ولكن ههنا وجه مراد المصنف بما
وفي ذلك تنبيه على ان التطبيق اوله انه لم
يعتبر مدخلية للمادة. شرح عصام

ج



مع الحروف لها بقسمين من الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع
لفظا وحكما ما فعل يطلب به مدلوله مما اخذ اي مصدره
من المخاطب فخرج امر الغايب والمتكلم بحذف التا فخرج نحو قوله
تعالى فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب ومجهول امر
المخاطب وبني الامر بالصيغة عند البصرية لزوال موجب الاعراب
اعني المشابهة التامة للاسم بحذف التا على السكون في المفرد
الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البنا وحرك عند لحوق
ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه واما حذف الاخر في
المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب في تجديد
الصيغة لهذا الامر دون الغايب والمتكلم وقيل ونعم ما قيل
اصل الفعل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام
لكنها منوية مقدرة عند الكوفية مجزوما ومنسية عند
البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع وانما لم يعد بعد
زوال الجازم لما مر فعل مفعول ما لم يسم لم يذكر ظاهرا
ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا فاعله اي فاعل ذلك المفعول
ما فعل نسبة تامة او على وجه القيام الى المفعول
في الاصل كضرب عمرو وفي ضرب زيد عمروا فان نسبة الفعل الى



عمرو في الاول تامة دون الثاني وان النسبة المعلوم الى
المفعول وقوعية ونسبة فى المجهول قيامية والفعل
مطلقا لو توقف تعقله اي تعقل مضمونه وهو غير الفاعل
في اصطلاح النحاة فالفعل متعد كضربت زيدا والا اي وان لم
يتوقف تعقله على متعلق فالفعل غيره اي غير متعد كذهب
زيد فالاول اولى فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج في
المتعدي مع كونها لوازم ولا يبعدان يرسم المتعدي بانه
الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي
لا يصح ان يشتق منه ذلك يعني بغير واسطة الجار وقد يتعدى
الفعل الى اثنين اما مفعوله الثاني غير الاول كاعطى
او عينه وهو باب علم ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري
وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديا
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له
المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة
ليست اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول
الاول لها اي لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول
اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه ونحوها والمفعول

الثاني

الثاني والثالث كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر
وجواز تركهما معا وغيرهما من الخصايص اي افعال
اصطلاحية دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف
او اضافة او انفعال لا فعل وتاثير ويمكن ان يراد بالفعل المقابل
بالغير فيكون من باب تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي افعال
القلوب ظننت وحسبت وخلت هذه الثلثة للظن وزعمت
مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تنصب اسمين او خبر افعال القلوب في الجملة معترضة
او خبر ثان لهي او خبر محذوف جزئي الجملة الاسمية على ان كل واحد
مفعول به وخصت هذه الافعال اي ميزت من بين الافعال
بانه اي الشان اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين ذكر المفعول
الآخر ان اراد الذكر اللفظي فالحكم اكثري لا كلي اذ قد ورد الحذف
مع القرينة في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراة الغيبة فالمفعول الاول
محذوف اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ووجه القلة كونهما
بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا
الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كونه

ان قيد العلم بالصورة الحاصلة في العقل فكيف وان بحصول الصورة فاضافة وان بانتقاش النفس بتلك الصورة فانفعال

والقرينة هي يبخلون لانه دال على البخل

الماوّل بشيء في حكمه من كل وجه وان اراد ما يعم التقديري

فالحكم كلي اذ هما جزء الكلام لكونهما مبتدء وخبرا في الاصل فاذا

لم يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف

نسيا بخلاف باب اعطيت فان حذف احد مفعوليه تقديرا

ونسيا كثير واما حذف المفعولين معا فمشترك بينهما تقديرا

كان نحو من يسمع يخل وسال زيد عمروا درهما فاعطى او

نسيا كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون

وفلان يعطي ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم

لا يجوز الحذف نسيا في مفعولي باب علمت لعدم

الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن

وهذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الجزء مضمون الحقيقي الا

ترى ان علماء المعاني اوردوا الاية السابقة مثالا للتنزيل منزلة

اللازم فلو قيل العلم فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة

وقد ينفى العلم بضرب من التجوز وجوازا لغا عطف على انه اذا

ذكر اي حصلت هذه الافعال لجواز العمل لكونها افعالا والغائه لا

ستقلال مفعوليها كلاما ما لم يتقدم هذه الافعال على

مفعوليها فانه لا يجوز عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظيه

في

فمع تقدمها يغلب المعنوي وهو اي الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه
لو تأخرت هذه الافعال عن مفعوليها والاعمال اولى من الالغاء مع
جوازه ايضا لو توسطت هذه الافعال بين مفعوليها ويجب الالغاء
بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد وبين الفاعل ومعموله كلست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان كأن زيدا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
وهذا اولى من قول من قال وبين المعطوف والمعطوف عليه
والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وخصت هذه الافعال
بجواز التعليق من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هي
ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف
على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قبل الاستفهام كعلمت
ازيد قائم وهل زيد قاعد واي الحزبين احصى وعلمت غلام
من عندك وقبل النفي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب
ولا زيد في الدار ولا عمرو وقبل لام الابتداء الداخلة على معمولها
لان هذه الثلثة صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة والعمل التقديري كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه فوعي

لكن مذهب البصريين انه لا الغاء في ضرب احسب زيد عمرو واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا عمرا كما في التسهيل شرح عصام

وهذه ايضا مأخوذة من شيء معلق لا هو ذو قرار وراحة ولا فارغ فابداله فقط [illegible] هذا جواب اخذه من هذا ابتداء لكن التعليق في المرأة المعلقة اظهر واشهر فاشتهر والنقل من [illegible] منه

الداخل على الجملة او الجزء الثاني ويلغى بالنظر الى اللفظي الجزئي في الاول وبالنظر الى اللفظ في الثاني فتقول علمت ازيد قائم وعلمت زيدا من هو ولا يجوز تعليقه بالنسبة اليهما في الثاني كما قال البعض تمسكا بان الاستفهام سرى في الجملة كلها لان النفي ايضا يسري مع انه لا يلغي الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما شرح عصام

الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
راجعين لواحد كعلمتني مطلقا وامتنع نحو ضربتني بل يقال
ضربت نفسي لأن المغايرة في غير أفعال القلوب غالبة فإذا اتحدا
زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ما عساه يغفل عنه بسبب
الندرة بخلاف أفعال القلوب فإن الإنسان بحاله أعلم من
بحال غيره فلا يحتاج إلى زيادة وقيل الأصل مغايرة المؤثر
والمتأثر الأصليين فيهما فإذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد المغايرة اللفظية بقدر الإمكان وأفعال القلوب
فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الأول
بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره الاتفاق اللفظي وفيه ضعف
إذ المخالف للأصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل لا التلبيس ولو سلم
فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر الإمكان فلم لا يكفي المغايرة ذاتا
واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ما ضربت إلا إياك إذ فيه اتحاد
خصوصهما الضميرية والمغايرة ممكنة بأن يدفع هذا بأن يقال
ما ضربت إلا نفسك مع عدم لزومه وظننت وعلمت ورأيت
ووجدت الملابسات بمعنى اتهمت وعرفت وأبصرت وأصبت
لف ونشر مرتب يتعدى كل واحد من هذه الأربعة بحرف وظننت

لانه

لانه اريد به اللفظ الى مفعول واحد لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى
حال لازم فاعل يتعدى مع كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور
النحاة لم يجوزوا تقديم المتعلق معرفة لان فاعل يتعدى
ح ان رجع الى مجموع الاربعة لم يستقم الى واحد وان رجع
الى كل واحد يلزم ملابسته الى معنى الاربعة الا ان يراد
بالواحد جنس المفعول الذى ليس بعده مفعول الافعال
الناقصة نقصانها عدم تمامها كلاما بالفاعل بخلاف الافعال
التامة ما لفظ لا فعل ليشمل الماويات والتسمية بالفعل
الناقص اصطلاح جديد والمناسبة كونه بعض لوازمه وجزء
بعضها فرديم للتقديم ثم ما خبر محذوف لا ملفوظ لما مر بل خبره
الا كان مبتدا وصار لح والجملة معترضة وضع لاجل اثبات
اسم لفاعله عدل عن المتوقف لابهامه القرار والدوام وعن
الصفة لابهامها الوجود فلا يشمل ليس وليس لازم
صلة الوضع والا لا يشمل الا الخصوصية بالتشديد معلوما
او مجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان ضرب
مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلفوا في الجواب
فبعضهم خصصوا الصفة بالجز بحذف جز الفعل الناقص

وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلوله مصدر وشي

منها لا يفهم منها اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد الحد مع انه

يمنع الجمع لخروج ليس ح ولو اريد بالمصدر الموجود في

الاستعمال دخل نحو فعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت

فساد جعل ما عبارة عن الفعل وبعضهم قال معنى الحدث

العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور

لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل ايضا

وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا بعدم

في ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة يعتد

بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتداء

او بالاسم وفسر بالمبتداء بعد دخول العامل عليهما لكان

اقرب وترك قول ابن الحاجب تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء

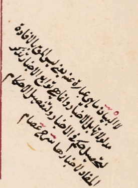
الخبر حكم معناها لاغناء التفصيل الآتي عن هذا الاجمال

وترفع الافعال الناقصة الاول من الجملة الاسمية

اعني المبتداء واجرى على الفاعلية وتنصب الثاني منها لشبهه

بالمفعول به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معانيها على التفصيل

مقتصرا على ما به الامتياز تاركا ما به الاشتراك لظهوره فقال



صار وقدمه على كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار

(وبه اعتراض العصام على ابن الحاجب في شرحه)

زيد عالما او في الحقيقة كصار الطين خزفا وكان اما

ناقصة لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما غير عدم سابق

او لاحق نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا

فافتقر وبمعنى صار عطف على لتحقق الخبر اي وللانتقال

نحو افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اي في كان عطف عليه

ايضا ضمير الشان كقول الشاعر اذا مامت كان

الناس صنفان وهذا ليس معنى لكان بل استعمال متفرع

على الاولين فلو قال يجوز فيها الشان لكان احسن

واظهر او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون او زائدة

لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى كيف

نكلم من كان في المهد صبيا والمنصوب حال واصبح

وامسى واضحى ويكون هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول

في هذه الاوقات والجملة معترضة من جهتين وظل وبات

وقل كونهما تامتين نحو ظللت بمكان ﺂ طيبا وهذه الجملة

كالسابقة لاقتران الجملة اي المعنى المأخوذ من الجملة باوقاتها

وهي الصباح والمساء والضحى والظلول والبيوتة ويكون

وتكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات المذكورة لسبب

قدمه لبساطته واصالته لنفي مضمون الجملة حالا في الزمان الحال

وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه مطلقا وما برح

وما فتئ وما زال وما انفك قدم المأول بالنحض واصالتها

ثم غير ترتيب الكافية فيها لان الثلاثي احق بالتقديم ثم الصحيح

ثم المهموز وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدث جزءها لفاعلها مذ

قبل اي مذ زمان امكان قبول فاعلها المضمون جزءها فمعنى ما زال

زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر

انتفاؤه في اوايل زمان الصبي لعدم امكان القبول ولزومها

اي هذه الاربعة في كونها ناقصة النفي وما دام لتوقيت امر بمدة

ثبوت جزءها لاسمها بدل الفال بالاسم اشعارا بجواز التغيير

فانها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا اي لاجل كونها للتوقيت

المذكور افتقر ما دام الى كلام قبله لانه اي ما دام مع اسمه وجزءه

ظرف منصوب وفضلة فلا بد له من ناصب وعمدة نحو اجلس

ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه وغدا واضحى وراح بمعنى صار

اخر هذه الاربعة مع كونها بسايط لانها ملحقات والغالب

كونها تامة فلذا راعى في الترتيب معانيها الاصلية ففصل بين غدا

اوراح

ولا يجوز قعد كانها حربة الا في هذا التركيب وتردد المحقق في كونه قعد
كان سلطانا وتام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة في اعرابه الشفرة السكين العظيم والارهاف
التحديد شرح

ادراج مع اخواتهما في المعنى وجعلهما طرفين لكون مدلوليهما طرفي النهار
واتى جاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار منها اي من افعال الناقصة
آخرهما القلة اي انهما ناقصين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز
الموضعين الذين استعملهما العرب فيهما هما قولهم ما جاءت حاجتك
وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره واطلقهما الفرا
فكان المص اختاره ولا يتقدم الاخبار اي اخبار افعال
الناقصة على ما فعل ناقص في اوله ما لانها اما نافية لها صدر
الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع تقديم معمول المصدر عليه
والمص لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جوز مستدلا بان ما
في هذه الافعال المنفي النفي فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم
حيث منعوا جواز التقديم في ليس ايضا المنفي لان العمدة في
اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها الا يرى ان لم ولما وان ولا
على الاصح لا يقتضي الصدارة وان كانت للنفي ومفهوم هذا الكلام
جواز التقديم في ما عدا الماويات فاكتفى به ولم ينكر جواز تقديم
الاخبار على الاسماء لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد مر
جواز تقديم الخبر على المبتداء ولو الى الحال فقد علم جواز
تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه افعال المقاربة لم يورد فيها

وقيل عسى للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا فعسى زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب
زيد الخروج كان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعد وفيه ان عسى لم يجئ في القرب والقرب يستفاد من الرجاء
وقيل انه يخرج بدل فالمعنى بمعنى زيد خروجه وفي ما ذكره المتأخرون جعلت تلك الافعال على نحو واحد فالمقصد من الكل قرب الخبر فالمراد

لانها نوع من افعال الناقصة لصدق حده عليها ووجود حكمه فيها
ولفظ المقاربة يدل على الفصل ففهم انها فعل ناقص يدل
على المقاربة وهذا حد جامع ومانع واما كون تلك المقاربة
مرجوة كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا كما في صار فخارج
عن حد النوع ووظيفة لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم اي عسى
حال زيد او ذا ان يقوم وقال الكوفية ان يقوم بدل
اشتمال فعسى ح تامة وارتضاه الرضي بريدانه لعسى استعمالين
مشهورين احدهما ان يكون ناقصة جزء الفعل المضارع مع ان
والثاني ان يقتصر على المرفوع وهو الجزء في الاول
فاشار اليه بقوله او عسى ان يخرج زيد فعسى ح اما تامة
بمعنى قرب او استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف عسى يعني لا يجي
منه مضارع مجهول وامر ونهي ونحوها لانه انشاء كلعل ولا يوف
لتأخر هذا الحكم وجه وقد يحذف ان في الاستعمال الاول
تشبيها لها بكاد فلا يحتاج الى محذوف وقد يقوم السين
مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال يقال
عسى زيد سيقوم وكاد كاد زيد يضرب فجزء مضارع بلا ان لدلالته

على الجزم فلا ينا سبه ان الدالة على الرجا وقيل لدلالته على الاستقبال
البعيد ولو تم هذا المنافي للحال فيه ان كاد لا يدل على الحال
ولا ان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما ستوى الاستعمالان
في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الي
الحال من كاد وقيل ان في خبر كاد تشبيها بعسى وبدخول كلمة
النفي على كاد منفي معناه كسائر الافعال ورد لقول
من قال نفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال وطفق وجعل لا يعرف
لتقديمه وجه وكرب واخذ وهي اي هذه الاربعة ككاد في
الاستعمال في كون خبرها المضارع بلا ان للاشتراك في العلة
واوشك اي اسرع وهو كعسى في كون خبرها مضارعا مع ان
اذ قد يستعمل في الطمع وكاد في كونه اياه بدونها فعل
التعجب ما افعله وافعل به اي ما كان على وزنهما وهذا التعريف
اوضح وامنع والدالة على التعجب يعرف من لفظ ولا يتصرف فان
بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم ونحوها
ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل
بينهما وبين معمولهما كما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني

في الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان
احسن زيدا وهي مزيدة وما مبتداء نكرة بمعنى شيء لان النكارة
يناسب التعجب لانه فيما هي بسبب جزها ما بعدها وهمزة افعل
للتعدية وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا
مذهب سيبويه اختاره المص وقال الاخفش ما موصولة
والجملة صلتها والخبر محذوف اي الذي فعله اي جعله ذا
فعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد شيء او ذا غير
معهود به في افعل به مفعول لا فعل بمعنى صيره ذا فعل
على ان يكون همزة افعل للصيرورة والبا للتعدية او الباء زائدة
والهمزة للتعدية ففي الفعل ضمير هو فاعله اي اجعل انت
اياه ذا فعل اي صفة به وهذا مذهب الاخفش اختاره وعند
سيبويه الباء زائدة في الفاعل لازمة الا اذا كان المتعجب ان مع
صلتها فيجوز حذفها احسن ان تقوم والامر بمعنى الماضي
غير معهود فلذا لم يجزه المص ... افعال المدح والذم
لما كان الوضع لانشائهما يعرف من اللغة فالمحتاج اليه ههنا
معرفة الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة وذا
يحصل بعد الافراد استغنى به عن الحد نعم وبئس وفاعلهما مق

وفائدتها التنبيه على انه لم يرد بالحسن التعجب الا الا والفضل
بالمرجع والسبب لا يجيء ونا الحسن ولو بدون الذي نحو ما اصبح
ابردها والحجي للغداة واما سبب ادفاها والضحى
لسبيد سح ......

يكون ا صح

والهمزة للصيرورة
اي صار ذا افعل
وكون الامر بمعنى
الماضي صح

وفاعلهما معرف باللام للعهد الذهني ومضافا اليه اي الى المعرف
باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيدا او بواسطة نحو نعم وجه
غلام الرجل هذا او مضمر مميز بفتح اليا بلفظ ما بمعنى شي نحو
نعما هي اي نعم شيئا وعند سيبويه ما موفة تامة بمعنى
الشي فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير معهود فلذا لم
يختره المص وقدمه او بنكرة منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده
اي بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد
يقدم المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقدما قيل العايد اللام ولا
يتمشى هذا في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عايد الى شي
او خبر المحذوف هو هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص
عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام قدمه لان
المطابقة ثمة ايضا اذ المقدر كالملفوظ وليس الحذف نسيا
ولا بد من مطابقته اي مطابقة المخصوص له اي للفاعل في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس وساء كبئس
في افادة الذم والشرائط والاحكام وحبذا وفاعله ذا او حب كظرف
اي صار حبيبا ولا يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله فلا يثنى ولا يجمع و
لا يؤنث وان كان المخصوص احدها لجريها مجرى الامثال يقال حبذا

على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدا ، خالد المخصوص صح

الزيدان ومخصوصه اي مخصوص حبذا كالاول اي مخصوص
الزيدون

نعم وبئس في بعديته للفاعل غالبا وفي الوجهين في اعرابه ويأتي
قبله اي قبل مخصوص حبذا او بعده حال او تمييز على وفقه اي وفق
مخصوص حبذا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
كحبذا الزيدان راكبين وحبذا امرأة هند وذو الحال والمميز
هو ذا لانه فاعل مبهم لا المخصوص ولما كان التمييز من اسم الاشارة
قليلا في الاستعمال بخلاف الحال عكس ترتيب الكافية ويمكن
ان يقال التمييز هاهنا من النسبة ككتاب زيد والدار ولله دره
فارسا والتمييز راجح لكونه انسب للمدح والذم فيستحق التقديم

الحروف قد سبق حده حرف الجر هو اي حرف الجر ما حرف وضع
لافضاء الفعل اي ايصاله او افضاء معناه اي ما يدل على الحدث
كالاسماء المتصلة بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان اللام تعليلا
مقدرا كما رجبت وهذا التعريف لا يتناول الزوائد ولا بعد ب
فيكون حد البحار الاصلي فيلزم كون ذكر غير الاصلي استطرادا
مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد او حمل عليه لاصاب من للابتداء في
المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول
يوم قيل علامته صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلها نحو اعوذ بالله

منه

أي لغرض إيصال الفعل وشبهه أو معناه وقد عرفت
الفرق بين شبه الفعل ومعناه وانه كثيرا ما
يكتفى بذكر الفعل عن ذكر شبهه وكذا ان يندرج
شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع في نوع
الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه وانما جعلنا
اللام تعليلا لا صلة الوضع لان الايصال ليس
ما وضع له حروف الجر كما نظهر بيان معانيها فلا
ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو
فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال
بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواضع ايصال الفعل
او معناه الا يرى انه لا ايصال في عطف الجملة
على الجملة شرح عصام شرح عصام رحمه الله

منه اي البحي اليه منه فيانه لا يتمشي في نحو من التفضيلية والتبيين
اي اظهار المبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه كقوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان
والتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه كاخذت من الدراهم
والبدل ويعرف بصحة قيام مقام من كقوله تعالى ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الاخرة والتجريد وهو ان ينتزع من امر
ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الا
تصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر
بتلك الصفة كقولهم لي من فلان صديق ولقيت من زيد
اسدا والاستغراق في النفي كما جاءني من رجل فانه نص في الاستغراق
فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهرا
فلذا يجوز رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثالها ما جاءني
من احد فان احدا اذا قرن به حرف النفي افاد الاستغراق
البتة كان معه من او لا فلذا لا يقال بل اثنان ولم يذكرها لانها
سيجيء حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربي لافعلن
كذا او بضم اوله ايضا اي كما يكسر فيه اي في القسم ولا يدخل
الا على لفظ الرب والى وحتى للانتهاء في المكان والزمان بلا خلاف

[illegible]

[illegible]

والى فلت كائنا بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم
والحق انها بمعنى الانتها بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل
الظ يقال اليك والى واليه ويفهم من هذا التخصيص الذكري كثرة
كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال حتاي
ولا حتاك وحتاه وفي للظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة
كالما في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق وقل كونه بمعنى
على خبرا وحالا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل قال
المحققون انها للظرفية مجازا التمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف
في الظرف والبا للاستعانة فيما يصح لم يصب في تقديمها اذ الالصاق
اصل وغالب في البا والمراد بالاستعانة استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون بمعنى مع
كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والالصاق اي افادة
لصوق امر الى مجرور البا نحو مررت بزيد اي المصوق المرور بمكان
يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به
حال الشرا والتعدية اي جعل الفعل اللازم متضمنا لمعنى التصيير
نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وهي بهذا المعنى قليلة وسماع ولكنها

المصلوب [illegible]

بهذا اخص من السببية فانه للاستعانة [illegible] الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما فعبارة التسهيل حيث قال [illegible] السببية للعلة وهي التي [illegible] وقد يكون التعليل [illegible] انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل اي لاتخاذكم [illegible] عصام

قال الفاضل [illegible] في شرح تفسير [illegible] وعلم [illegible] الالصاق مجاز [illegible] ترجيحا للمجاز على [illegible] الا ان الباء حقيقة [illegible]

وهذا التعدية تفرد بالباء [illegible] معنى اضربه اي اصال [illegible] حرف الجر [illegible] عصام

مقوية لمفهوم الجار وعمله فكلحق من تقديمها على المقابلة وتاخرها
وجه واما التعدية بمعنى الافضاء فعام لكل جار اصلي والمقابلة
اي لوقوع مجرور في مقابلة اخر نحو بعت هذا بكذا والظرفية
كجلست بالمسجد والبدل كاعتضت بهذا الثوب خيرا منه
والتجريد كرايت بزيد اسدا واللام للاختصاص بالكية كالمال
لزيد وبنحوها كالجل للفرس والتعليل كضربت للتاديب وخرجت
لمخافتك والقصد اي للارادة كقوله تعالى الا ليعبدون فان
افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض على الصحيح وحمل القصد
على الغرض والغاية لا يناسب اختصار المتن لعموم التعليل
والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا
للخراب والمحققون على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول
كقلت لزيد انه لم يفعل الشر وتاتي اللام للقسم والتعجب
اي معا نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام
وكي للغرض وانما يدخل ما الاستفهامية نحو كيمه فعلت اي لاي
غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف الف ما الاستفهامية ومعه
ورب للتقليل اي لانشائه وانى للتكثير كما في مقام المدح
والذم ويصدر رب لكونها انشاء وتختص بدخول نكرة موصوفة

بمفردها وجملة للتحقيق التقليل وفعلها اي رب ماض لانه حالة
معلومة ويحذف فعل رب في ما ناغالبا الوجوه القرينة نحو رب
رجل كريم اي لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم لا
مرجع له فيكون نكرة مميز بفتح اليا مضافا الى منصوب به المضاف
الى الضمير المضمر اي يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصوب
الى الضمير لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل
رب ح للجمل الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين والاسمية
نحو ربما زيد قائم الا لو كان ما زائدة فان رب ح يدخل على الاسم
نحو ربما ضربة بسيف وواوها اي واو اضمر رب بعدها لا بد لها
المضمر كما يدخله رب بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة
ليس بها انيس والعمل لها اي لرب لتقدير بها فيكون اختيار
المذهب البصرية او للواو رب لانها مضاف لقيامها مقام رب
فيكون اختيار المذهب الكوفية وواو القسم مبتداء ويختص
بالظاهر اعتراض فلا يقال وك لا فعلن وتاؤه اي القسم
عطف على واو القسم ويختص تاء القسم بالله من بين
الاسماء الظاهرة يجب حذف فعلها اي كل واحدة منهما
ولا يكون بالنصب او الرفع جواب كل منهما طلبا اي دالا على الطلب

ولعل التي تدخل عليه ربما فعلية عند سيبويه وقوع الاسمية
شاذ والتزم ابو علي وقول وراي السابع كونها ماضوية
وكما وقع مضارع عاما وله بالماضي والمشهور عدم
تاويل المضارع وهو قول ابي علي والحق ولعل يقول
تدخل ربما على مطلق الجمل وكان اطلاق المص اختيار قوله
شرح

اعلم انه لحذف الجواب مواضع منها تقديم بعض حروف
الاجابة على القسم نحو اليس هذا بالحق قالوا بلى
وربنا ومنها ان يجيء بعد الجملة القسمية ما يكون جوابه
على الجواب نحو والفجر وليال عشر فان جوابه
ليتعش محذوف لقرينة الم تركيف فعل ربك الآية
ومنها الاكتفا بمعمول الجواب عنه نحو يوم ترجف
الواجفة اي ليتبعثن ولحذف القسم ايضا
مواقع وهو ان يدل معمول القسم على القسم
كعوض فانه لاشتماله على التاكيد ومن كنشم استماله
مع القسم يدل عليه فيقال لا اتيك عوض ولكونه
والا على القسم ربما يقدم على عامله ليقوم مقام
القسم فيقال عوض لا اتيك مع ان معمول
الجواب لا يتقدمه وكذا معمول الموكد بالنون ومنها
ان يقدم خبر مقام القسم تقول لاجير لا فعلن
ومنها الا يكون الجواب موكدا بالنون ولا يكون جواب القسم
النون صحبة صحة سوى كونه تقدير القسم ومنه
نحو لا اتيك فانه لا بد من تقدير القسم فانه كثيرا ما يكتفي
الاغضاء بلا جرم عن ذكر القسم لا فعلن سرح عصام
فيقال لا جرم لا فعلن

والسؤال

والسؤال فلا يقال والله وتالله اخبرني وباؤه اي القسم عام
يدخل المضمر والمظهر اسم الله او غيره ويحذف فعل ويذكر وذلك
لان البا اصل الكل والواو بدل منه ومنها التا ويجب
ان ينحط مرتبة الفرع عن اصله وجوابه اي القسم لغير الطلب
باللام الابتدائية للتاكيد وحرفا النفي ما ولا وهما يعمان الاسمية
والفعلية والظاهر انه سقط ان المخففة بالاسمية من قلم الناسخ
فانها ايضا يقع جوابا للقسم ويحذف جواب القسم لو توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او
تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه وعن للبعد اثره على المجاوزة
لعمومه نحو ادبت عنه الدين وعلى للاستعلا حقيقة كزيد على
السطح او مجازا كعليه دين وهما اي عن وعلى اسمان بدخول من
الجارة عليهما لامتناع دخول الجار على الجار نحو من عن يميني اي من
جانبه ومن عليه اي فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو وقد
يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون اسما بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها

ومنع الرضي وقوعه اولى وجواب القسم وجوزه في التسهيل
على سبيل الندرة ومنه قول ابي طالب والله
لن يصلوا اليك بجمعهم سنه

وفي التسهيل وللمصاحبة نحو اتى المال على حبه اي مع حبه
والمجازة كما اذا تعلق بالاقتضاء شعر اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
اي لهدايته اياكم وللظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك
سليمان اي في ملكه وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم
وبمعنى الباء نحو حقيق على ان لا اقول اي بان لا اقول سره عصام

وبمعنى [illegible] تعرض لكونه للتعليل نحو
واذكروه كما هداكم ولكونه بمعنى لعل كما في الشاعر اي
اي لتشكيك يشبه المجرورة في امره لم [illegible]
لعلك لا تشتم ولا للقران نحو انتبه كما طلع ما الكاف
كما هو ومعناه كاف الجارة والكاف بالجاري ما الا ما يليه
يخرج عن عمل الجر وعن اقتضاء الفعل ومعناه الى المفعول
لان اقتضاء الفعل بواسطة حرف الجر الى المفعول حديث
والمفعول بعد عزله عن العمل وهو المعاني صح عصام
بعد تركيب الكاف معاما

اخرهذا لانه استطرادي ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء اي لابتداء
الزمان بدل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي
فمعناهما ان مبتداء زمان فعلهما يوم ذلك الزمان الماضي
كسافرت من البلد مذ سنة كذا اذا لم يكن في تلك السنة
اي مبداء مسافرتي هذه السنة وامتد الى الآن ولو قال لابتداء الزمان
في الماضي لكان اظهر واحضر والظرفية في الحال اي ان اريد بما بعدهما
الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض فمعناهما ظرفية لفعلهما مع
التساوي كما رأيته مذ شهرنا او يومنا اذا كنت في ذلك الشهر
او اليوم اي جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم
الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل لدوامه
ودوامهما فلا يصح اعتبارهما مبداء له وحاشا وخلا قدمه لتقدم
خلا وعدا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها الحروف
المشبهة بالفعل في انقسامها الى الثلاثي والرباعي والخماسي والبناء
على الفتح والدلالة على الحدث مثل ان للتاكيد والتشبيه
والمناسب ايراد الاحرف بدل الحروف لكونها ستة قبل الكلام
الماعرفتها الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا
تغييرها اسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة

في الاخرى

في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان الكثر
الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة
ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة و
الداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا يتأتى فيما عد المثبتة
والاوجب ان يقال ان لهذه الحروف مفهوما مثل ما وضع للافضاء ما
شابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوهما ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ
معها اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسب صيغة
الكثرة في الابتداء تصدّر اي يقع في صدر الكلام الا ان المفتوحة
فانها لا تقع في الصدر قيل لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد
فلا بد من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ورد لو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في الكتابة فيه ان العلة رح الالتباس
بناء المقدمات ما سيذكره ولو كانت الحروف بما الكافة لا يعمل في
افصح اللغات ويخرج عن الاسمية وتدخل الافعال كما يدخل
الاسماء يقال انما قام زيد وانما زيد قائم ان المكسورة تقرر
ويؤكد معنى الجملة ولا يغيرها الى المفرد وان المفتوحة
معها اي مع الجملة كالمفرد فمعنى بلغني انك قائم بلغني قيامك
فالكسرة لازم في محلها اي في محل الجملة والفتح لازم في

الاختصاص صح

ولزوم صدر الكلام انما هو الا الجملة والا الا فاعلا مفعولا
لانه مرفوع يحقق فان زيد قائم بمنزلة يحقق قيام
زيد والفاء لا يتقدم الفصل — سيد عصام

واما بالنصب العطف على محل اسم ان اذا كان مبنيا فمشترك بين الكل فمنشأ الحكم بالجواز في المفتوحة
الحكمية امثلة سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة من قوله تعالى واذان من الله ورسوله
الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله وقوله الا فاعلموا
انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر
من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب
كالمكسورة لما صح من التمثيل المذكور وبعض النحاة توهم من ذلك التمثيل

محله اي محل المفرد ولو انك فاعل ان مع الجملة في لو انك فاعل اذ تقديره
لو ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل قدمه لبساطته وفسر
على هذا ولولا انك مبتداء اذ تقديره ولولا قيامك ثابت فيجب
الفتح ايضا لامتناع كون المبتداء جملة اقتصر عليهما النوع غموض فيهما
وظهور اندراج البواقي في القاعدة مع عدم الحصر فلو احتملها
اي فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر
والفتح كمن يأتني فاني اعلمه يريد ما وقع بعد الفاء الجزائية
الكسر باويل فانا اعلمه والفتح على حذف الخبر او المبتداء اي فعلمي
ثابت له او جزاؤه تعليمي وقس عليه الواقع بعد اذا المفاجاة
فاذا التبع بالباب او كونه بالباب ثابت فجاز العطف بالرفع على اسم
ان المكسورة ولو كان كسرها حكما بان وقع بعد العلم كعلمت
ان زيدا قائم وعمرو لو تقدم الخبر وان كان تقدمه تقديرا مثل
ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم تفريع على
القاعدة بين تقرير المكسورة الجملة فيبقى معنى الابتداء الرافع فيجوز
العطف المحلي وتغيير المفتوحة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز
العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان وكذا لكن اي هي

اي فاذا التبع بالباب صح

كان

لان لا استدراك راجع الى ما قبلها الا بما بعده اذ يجب حصفظ ان بين نفيا كان او اثباتا ثم لا يدخل في اسم التشبيه بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرو قام ،،،،،،

كان انّ المكسورة في جواز العطف المذكور لانه لا يغير معنى الجملة ايضا
ولاجل تقرير انّ معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التي لتاكيد
معنى الجملة على اسمها اي اسم انّ المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله
تعالى انّ علينا للهدى او خبرها كان زيدا لقائم او معموله اي الخبر
المقدم على الخبر كان زيدا لطعامك آكل ولم يجوز دخولها في غير
هذه الصور لكراهة توالي حرفي الابتداء وقدموا ان ترجيحا للعامل
او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة غير ترتيب الكافية وبدل ما بينهما
بمعمول المقدم رعاية للترتيب الطبعي في مدخولها والقرب من مقتضى
اللام ودفعا للابهام مع ان في ترتيب الكافية فصلا بين الاصل
والفرع وقلّ دخول اللام في خبر لكن وهو مذهب الكوفية نحو و
لكنني من حبها لعميد واوّل بان اصله لكن انني خففت وجه
البصرية مقاومة العاملية بكون التاكيد داعي للصدارة فاستويا
فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح وبهذا العلة لم يجز
دخولها على باقي الحروف المشبهة سوى انّ المفتوحة المغيرة
معنى الجملة فلا يدخلها المقررة ولو خففت المكسورة يجب دخول
اللام في الخبر للفرق بينها وبين النافية وجاز حينئذ الغاؤها
اي ابطال عملها لفوات بعض مشابهة الفعل كفتح الاخر وجاز

والايدخل على متعلق الخبر اذا تاخر عن الخبر ولا يقال ان زيدا فانما لغى الدار لنا لا يحسن كل الحسن بتاخيره ما صدر الكلام في جزء ثاني الكلام التي حقها العنوان

وذكر التاكيد هنا مشعر اذ لا دخل له في ذلك الكراهة بخلاف الابتداء اذ لا يكون ذكرها معا فيبطل ابتداء الثاني فلا وجه بصاحبه التشريك الغالب

ومن فهم على هذا العلة فقصد فهم لعموم الدعوى فالبتم التقريب ... منه

فالتعليل بان لكن لا يوافق اللام في معناه الذي هو التاكيد يشعر عكس اللفظ اذ الاحتياج الى نفي الشيء اشد منه الى الزيادة

الشاذ وهي المذكورة وغيرها خلافا لابي علي سعد بن علي بن سليمان وابن ابي العاصم وللسلوبين زعما الفارسي والاخفش منهم انها لام اخرى اجلبت للفرق

اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام ح لحصول الفرق بالعمل الا عند
ابن الحاجب ودخولها مبتداء اى دخول المكسورة المخففة ح جبر
على فعل المبتداء والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب
حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون ويمكن عطف
دخولها على فاعل يجب ولم نجعله عطفا على الغا وهاهو الاقرب
والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف
والمفتوحة عطف على ضمير خففت اى لو خففت المفتوحة
فيعمل في ضمير الشان مقدرا وجوبا لانها اقوى مشابهة
من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في اللفظ فقدر
لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة المخففة في
غيره اى في غير ضمير الشان ويدخل المفتوحة المخففة الجمل مطلقا
اسمية او فعلية من النواسخ او لا ويجب مع الفعل اذا دخلت
المفتوحة المخففة الفعل المتصرف غير الدعا يجب ان يكون مع الفعل
حرف النفي كالاولين ولم ليكون كالعوض من المحذوفة لا للفرق
بينها وبين المصدرية ايضا ولذا قدمها على الثلثة الاخيرة
فانها للفرق ايضا مثالها قوله تعالى او لا يرون ان لا يرجع اليهم و
ايحسب ان لن يقدر وايحسب ان لم يره والسين كقوله تعالى علم ان سيكون

اوسوف

ان حروف العطف سوى الواو يفيد مع الاشتراك معانٍ محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل واو
واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى الى مائة الف
او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكر
وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا راهم الرائي يتخير ان يقول لهم
مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين الشيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ يحصل
ما نقل عن سيبويه منه بحوثا ان لا يكون
عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين
المذكورين بل يكون عدد كثير احد الجيث
اذا راهم الرائي كان له ان يقول هم
ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما
اذ ليس المراد بيان كمية العدد بحيث
لا يزيد ولا ينقص بل المراد
المبالغة عندا قله بعض الفضلاء
في بحث على المطول في بحث الفصل والوصل
محمد الطوارنكي

او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا وقد كقوله
تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وكان وهي حرف براسها كاخواتها على الصحيح للتشبيه
وقد يعمل مخففا والا لغا غالب في لكن وهي ايضا مفردة عند البصرية للاستدراك
اي دفع توهم يتولد من الكلام المقدم يقع بين كلامين تغايرا نفيا واثباتا
معنى فقط كزيد حاضر لكن عمرو غائب او لفظا كما في زيد لكن عمرا
لم يجيء ولا يعمل لكن لو خففت لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجريها ويدخلها اي لكن مشددة ومخففة الواو لعطف
الجملة على الجملة او الاعتراض وليت للتمني اي محو انشائه فتدخل على المحال
كليت الشباب يعود يوما والممكن الغير المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة كليت ان
زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر حاصلا وعند
البصرية ساد ان مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجي فيختص بالممكن
المرجو او المخوف كقوله تعالى لعل الساعة قريب حروف العطف
هو في اللغة الامالة مطلقا وفي العرف امالة المعطوف الى
المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفا للترتيب بلا مهلة وثم وحتى
عطفان على الفا اي هما للترتيب ايضا ومعطوفها اي حتى جزء
متبوعه القوي او الضعيف لافادة القوة او الضعف كمات الناس
حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة بمهلة حال منهما وما بينهما

اعتراض وحال من حتى واو واما وام لاحدهم وام المتصلة لازمة
للهمزة الاستفهامية اي غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم يفارقه
ولو كانت الهمزة تقديرا كقوله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين
الجمر ام بثمان يليها اي الهمزة احد المستويين ويلي الاخر ام ويجاب
بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما والايجاب بنعم او لا لان ام انما
تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلبه
بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك احدهما الا على التعيين او لا
فيصح في الجواب نعم او لا وام المنقطعة للاضراب عن الاول مع
الشك في الثاني فتستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاء اضربت
عن الاخبار الاول وشككت في الثاني وفي الاستفهام كازيد عندك
ام عندك عمرو قصدت الاضراب عن الاستفهام الاول بالثاني
وقد تدخل المنقطعة المفرد لو كان بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة
بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام حينئذ لدفع
اللبس والمثالان مر او يجب ايقاع اما في اول المعطوف عليه معها
اي مع اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول
الامر ان الكلام على الشك وجازت في اول المعطوف عليه
ولم يجب مع او العاطفة كجاءني اما زيدا او عمرو ورايت زيدا او عمرا

اما على الاول فبالاتفاق لانهما جاءتا في الواقع بعد ام
والهمزة اذا اختلفتا بكون احديهما اسمية والاخرى
فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وتقدم احدى الجزئين
في الاخر سواء كانا مشتركين نحو ازيد ام عمرو
عندك ام عمرو عندك ام لا فقوله منفصلة بلا خلاف واما
قاعد فانه ام منقطعة الا انه يلزم وقوع التعيين
على الثاني فالظاهر كونها منفصلة لاشتراكهما في الفعل
بعدها اذا كانت فعليتين مشتركتين في المسند
نحو اقام زيد ام قام عمرو وقاعدا او في
في المسند اليه نحو اقائم زيد ام قائم عمرو ولم يكن احدهما
نحو ازيد عندك ام عمرو عندك لم يذكر احدهما وهو
بين الاسمين في تقديم الجزء في الاولى انها ام في هذه
الاخرى كما في المثالين فالاولى ما ذكره الشارح
الصورة الثالثة منقطعة
لانك تقدر آه سيد شريف مطول

لانا او عام

لانّ او عام للشك الاولىّ والعارضيّ واما للاول خاصة وبل للاضراب
عن الحكم الاوّل بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع اثباته
اي في الكلام المثبت كجائني زيد بل عمرو فكانّه لم يحكم في المعطوف عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد
وامّا في النفي ففيه خلاف بيّن في المطوّلات ولا لازمة للايجاب اي
غير مفارقة عنه لانها لنفي ما وجب للاول نحو جائني زيد لا عمرو ولكن
عكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي في عطف المفرد نقيضه لا فيكون
للايجاب ما انتفى عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو ولم يجئ وما
جائني زيد لكن عمرو وقد جاء حروف التنبيه الا واما يصدر ان
اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما مختصان بالجملة لتوكيد مضمون
الجملة وكون الكلام بعد الكلام مبتداء به وها لا يختص بدخول
المفرد وغيره وكثر دخوله في اسم الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معاني اسمائها الا بها نحو هذا حروف
النداء اي والهمزة للقريب اراد به ما عدا البعيد فيشمل
المتوسط فاي له والهمزة للاقرب وجه تقديمها ظ ويا وايا وهيا للبعيد
هذا مذهب الزمخشري قال واستعمال يا الله مع كقوله تعالى اقرب من حبل الوريد
فلاستقصار الداعي الداعي لنفسه واستبعاده له عن مرتبة المدعو تعالى

وفي عطف الجملة نظيره بل يجيء
بعد النفي والاثبات نحو جاءني
زيد لكن عمرو ح

وعند ابن الحاجب بإنعم وارتضاه الرضي **حروف الإيجاب** نعم للتقرير اي
لتقرير مضمون ما سبق استفهاما او خبرا ايجابا او نفيا هذا في
اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الإيجاب بعد النفي كبلى ولذا
قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم فقال نعم يكون
اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى لإيجاب النفي خبرا او استفهاما
كبلى في جواب من قال لم يقم زيد او الم يقم اي بلى قام زيد واي بكسر
الهمزة وسكون اليا للإثبات بعد الاستفهام ويدخل القسم
بلا تصريح فعل اي لا يذكر فعل القسم معه لا يقال اقسمت اي و
ربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري كقوله تعالى
ويستنبئونك احق هو قل اي وربي واجل وجير بالكسر والفتح وان
بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتصديق المخبر موجبا
او نافيا وجا بعد الاستفهام والدعا **حروف الزيادة** ويسمى حروف
الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة وزن او غير
ذلك ومعناها انها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد
بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا والا
لكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحا لا سيما في كلام الباري
تعالى وفائدتها اما تاكيد المعنى كمن الاستغراقية والباء في خبر ما وليس

او استقامة الوزن او السجع ونحو ذلك اللام كشكرت له
ولام مالك عند سيبويه وكقوله وما امروا الا ليعبدوا
الله واذ بوأنا لابراهيم والكاف كقوله تعالى ليس كمثله شيء
قيل بينهما لعدم مجيئهما ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون
النون يزاد مع ما النافية نحو ما ان طبنا جبن وقلت زيادة
ان مع لما نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس
القاضي ولو لم يفصل بين الاخيرين لكان احسن وان بفتح
الهمزة وسكون النون مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء
البشير وبين القسم المقدم ولو المؤخر نحو والله ان لو قام
زيد قمت وقلت زيادة ان بعد الكاف نحو كان ظبية
تعطو الى ناظر السلم على رواية جر ظبية وما يزاد بعد
اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى واي واين وان كقوله تعالى
اما ترين شرطا اي حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط
وبعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة عما قليل ومما خطيئاتهم
وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم
واي ما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا يزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك

وايما الاجلين بيانا

ان لا تسجد وبعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو وغير المغضوب عليهم ولا الضالين ولو قدم هذا لاطراده
لكان احسن وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم و
من يزاد في المنفي وما في حكمه كالنفي والاستفهام ولا يزاد في الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش والباء يزاد في النفي ينبغي ان يقيد
بليس وما اذ لم يسمع في ان ولا ويزاد في خبر صدر بهل الا في مطلق
الاستفهام كهل زيد بقائم ولا يقال ا زيد بقائم ويزاد في غيرها
اي في غير افراد المذكورين سماعا مسموعا لا مقيسا كالتي في بيده
وكفى بالله وبحسبك زيد حرفا التفسير تثنية نظرا الى الخارج
تنصيصا على العدد بخلاف نحو حروف التنبيه اي يفسر
اي مبهم مفرد كجاء رجل اي زيدا وجملة كقطع رزقه اي مات
وان على صورة المصدرية يفسر ما بمعنى القول لا صريحه
ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم حروف
المصدر ما وان المخففة مختصتان للجملة الفعلية فتجعلانها
في تاويل المصدر وغير سيبويه (المخففة بيانا) عمم (جاز) نحو كقوله ان الدنيا ما الدنيا
باقية وان المشددة للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيعم
حروف التحضيض هلا والا المشددتان ولولا ولوما نصدق

هذه الحروف الفعل اي يدخل على اول الفعل فافاد اقتضاء الصدر
والفعل بعبادة وجزه وان كان بتقدير المقدر نحو هلا زيدا ضربته
الا للضرورة الشعرية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه
الحروف في الماضي اللوم على ترك الفعل وفي المضارع الحض عليه
حروف التوقع اي على توقع المخاطب قد كقولك لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب في الماضي للتقريب اي تقريب من الحال وفي المضارع
للتقليل الكثير اي في اكثر المواضع او الازمان وقد يكون للتحقيق
كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وقد يفصل بينهما اي بين
قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف اي قد
كقوله تعالى فصدقت او فعله كقوله لما تزل برحالنا وكأن قد اي قد وكأن قد صح
زالت حروف الاستفهام الهمزة وهل تصدران الكلام وجوبا والهمزة
تلي الاسم مع وجود الفعل بلا قبح كازيدا ضربت وقبح هل زيدا ضربت
واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال بلا قبح ازيد قائم وهل
عمرو قاعد وتاتي الهمزة للانكار مطلقا اي سواء كانت لمجرد
الانكار كاتضرب زيدا وهو اخوك او للاستبطاء كقوله تعالى الم يأن
للذين امنوا الآية او للتخصيص نحو الا تقاتلون او للتقرير كقوله تعالى
الم نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم

او للتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك الآية او للتوبيخ كقوله تعالى
اكذبتم بآياتي وهل لا تستعمل في شيء منها وتدخل الهمزة الحروف
العاطفة دون هل كقوله تعالى او كلما افمن كان واثم اذا ما وقع وكون
الهمزة معادلة لام المتصلة دون هل عرف في حروف العطف فلذا
لم يذكره هنا ويحذف هي اي همزة الاستفهام عند القرينة ويحذف فعلها
ايضا عندها كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ولا يحذف هل ولا فعلها
حروف الاستقبال السين وسوف وفيه اي في سوف زيادة تنفيس
اي تأخير حروف الشرط تصدر اي يجب ان يقع في صدر الكلام لو للماضي
ولو تدخل المضارع قدرها لتقدم معناها وان عكسها اي للاستقبال
ولو تدخل الماضي وتدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا
كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد من المشركين فالمرفوع بعدهما
فاعل محذوف لا مبتدأ تقديره الاول لو تملكون فلما حذف الفعل
انفصل الضمير وفسر وتقدير الثاني وان استجارك احد فحذف
ففسر ولهذا اي ولاجل وجوب دخولهما على الفعل فتح همزة
ان بعد لو انك لانه فاعل مقدر هو ثبت وجزم اي جزائه حرا اي حين وقع
بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو انك انطلقت
لا منطلق الا لو كان جزء جامدا فيجوز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض

لو حج

من شجرة

ثم قال وانما انتم ولانه كان ضميرا مستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا فقد سهى والصواب
متصلا بدل مستترا وترك بارزا ابن عصام

واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض مثبت او منفي بما
اللام المفتوحة وبحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة
الشرطية صلة او حالا شرطها ابدا بدله فانه يكثر حذف
اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري
حاشية عصام

من نحو ان قام ولو صدّر القسم على الشرط وغيره لزم الماضي في شرطه
وان كان ذلك بمعنى المستقبل لفظاً للتحقيق نحو والله ان لم تأتني لاكرمنك والجواب
لاي للقسم لفظاً فلا يجزم ولا يدخل اللام التي تدخل جواب لو ولا
الفاء تقول والله ان جئتني او لو جئتني ما اكرمك او اني لاكرمك
ولا يجوز لما اكرمك او فاني اكرمك واما معنى فجواب لهما
معاً ولو وسط القسم بتقديم الشرط او غيره عليه جاز الوجهان
ان يكون الجواب للقسم لفظاً فيكون غير مجزوم والشرط ماضياً
نحو ان اتيتني او لم تأتني لاكرمنك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
نحو ان تأتني والله آتك وانا والله ان تأتني آتك وتقديره
اي تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم المضي
وكون الجواب للقسم لفظاً كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
وان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله
المتكلم في الذكر او في الذهن فيندرج فيه ما وقع في اوائل الكتب
ويجب حذف فعله الذي هو الشرط والتزم في موضعه
اي الفعل جزء جوابه اي اما مبتدأ كاما زيد فمنطلق تقديره
مهما يكن من شيء فزيد منطلق او معمولاً لما بعد الفاء كاما
يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز

وانا والله ان اتيتني او لم
يأتني لاكرمنك صح

وضع جزء الجزاء في موضع الشرط وان كان هنا مانع اخر نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق بجواز تقديم ما يمتنع تقديمه خاصة
لا ما عداه حروف الردع اي الزجر والمنع كلا ويأتي بمعنى حقا لكن الموّ
بتحقيق مضمون الجملة فكان كأن فلم يخرجه ذلك عن الحرفية نزلت
تاء التانيث الساكنة لان ذلك فهم من بحث التانيث فقس
من التكرار التنوين نون ساكنة في الاصل فلا يرد ها الحركة العارضة
مثل عاد بالاولى تتبع حركة الاخر اي يقع بعدها فخرج نون لحق
لدن ولم يكن للتاكيد فخرج نون التاكيد الخفيفة ويكسر التنوين و
يضم لساكن لقيها والكسر هو الاصل المطرد في تحريك الساكن والضم
للاتباع كقوله تعالى وعذاب اركض فمن قرا بضمة التنوين لاتباع
ضمة الكاف وهو اي التنوين للتمكن اي لدلالته على امكنية الاسم في الاسمية
بعدم مشابهة الفعل فيكون علامة الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير
كما في صه فان معناه اسكت سكوتا ما بخلاف صه بغير تنوين فان معناه
اسكت الآن والعوض عن حرف نحو جوار او المضاف اليه كيومئذ وحينئذ
وساعتئذ وعامئذ ومررت بكل قائما والمقابلة لنون الجمع المذكر
السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده
في نحو عرفات مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري نحو عرفات

منصرف

منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تائه غير متمحض للتانيث
لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت
تقدير اخرى فصارت كالنعامة والترنم وهو ما يلحق اخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط
في نحو زيد بن عمرو ويريد العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر لكثرة
الاستعمال بخلاف رجل ابن زيد وزيد بن عالم فتنوينهما لا يحذفان في اللفظ ولا
همزة في الخط وقد حذف التنوين في غيره اي في غير نحو زيد بن عمرو
كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرا بلا تنوين احد فيمن قراه
بلا تنوين احد نونا التاكيد خفيفة ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة
يختص نون التاكيد بفعل مستقبل فيه معنى الطلب من الامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض والقسم وقل دخول نون التاكيد في النفي تشبيها
بالنهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم المثبت وكثر
نون التاكيد في نحو اما ترين اي في الشرط المؤكد حرفه
بما الزائدة ترك سائر احكام نون التاكيد لان المعرف
ها السكت ها ساكنة تلحق ما اي اخر حرف تحركت
بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها احترز عن مثل يا زيد و
لا رجل فلا يلحق به ها السكت وقفا لا وصلا كثمه وره وقه وماهيه

وسلطانية الكسكسة والكشكشة سين مهملة وشين معجمة

ساكنتان يلحق كاف المؤنث وقفا حفظا لحركتها حتى

لا يلتبس بكاف المذكر نحو اكرمتكس ومررت

بكش • • تم بعون الله تعالى

وحسن توفيقه

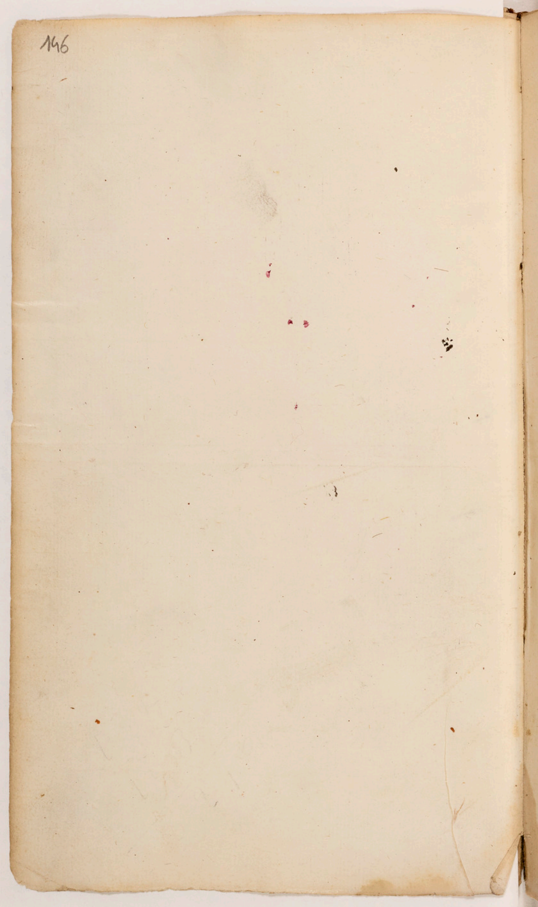
تم تم

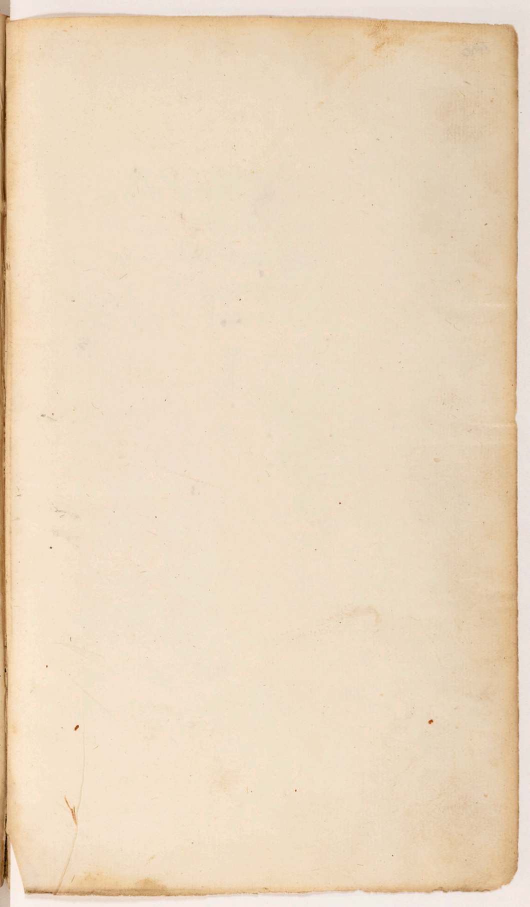
قد فرغ

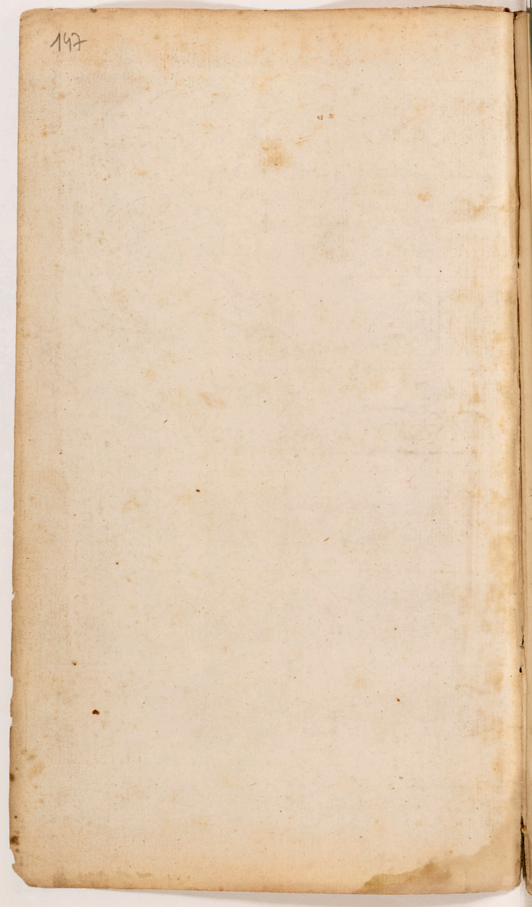
سوده العبد الضعيف المحتاج الى رحمة ربه الرحمن محمد بن الحاج احمد ال... غفر الله ولوالديه واحسن اليهما واليه آمين

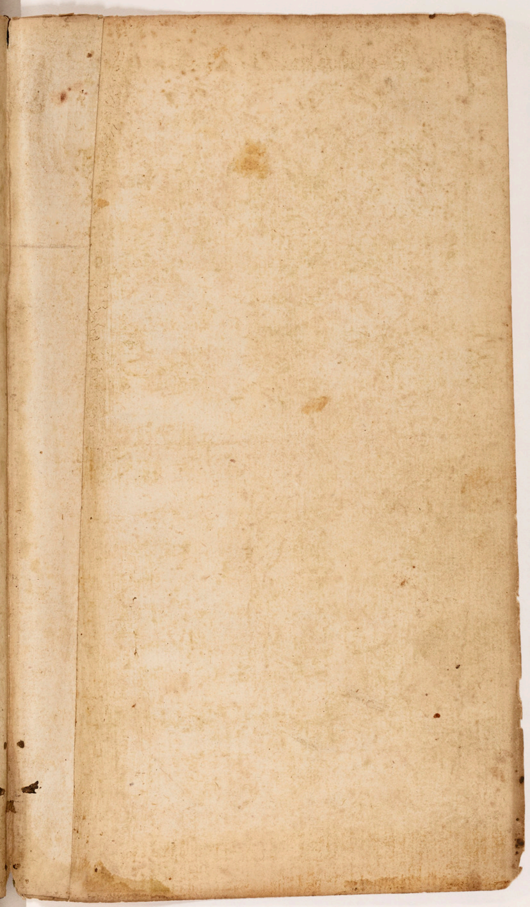
في سنة ١١٢٥ في مدرسة طرفلي

تمت




















GretagMacbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart